

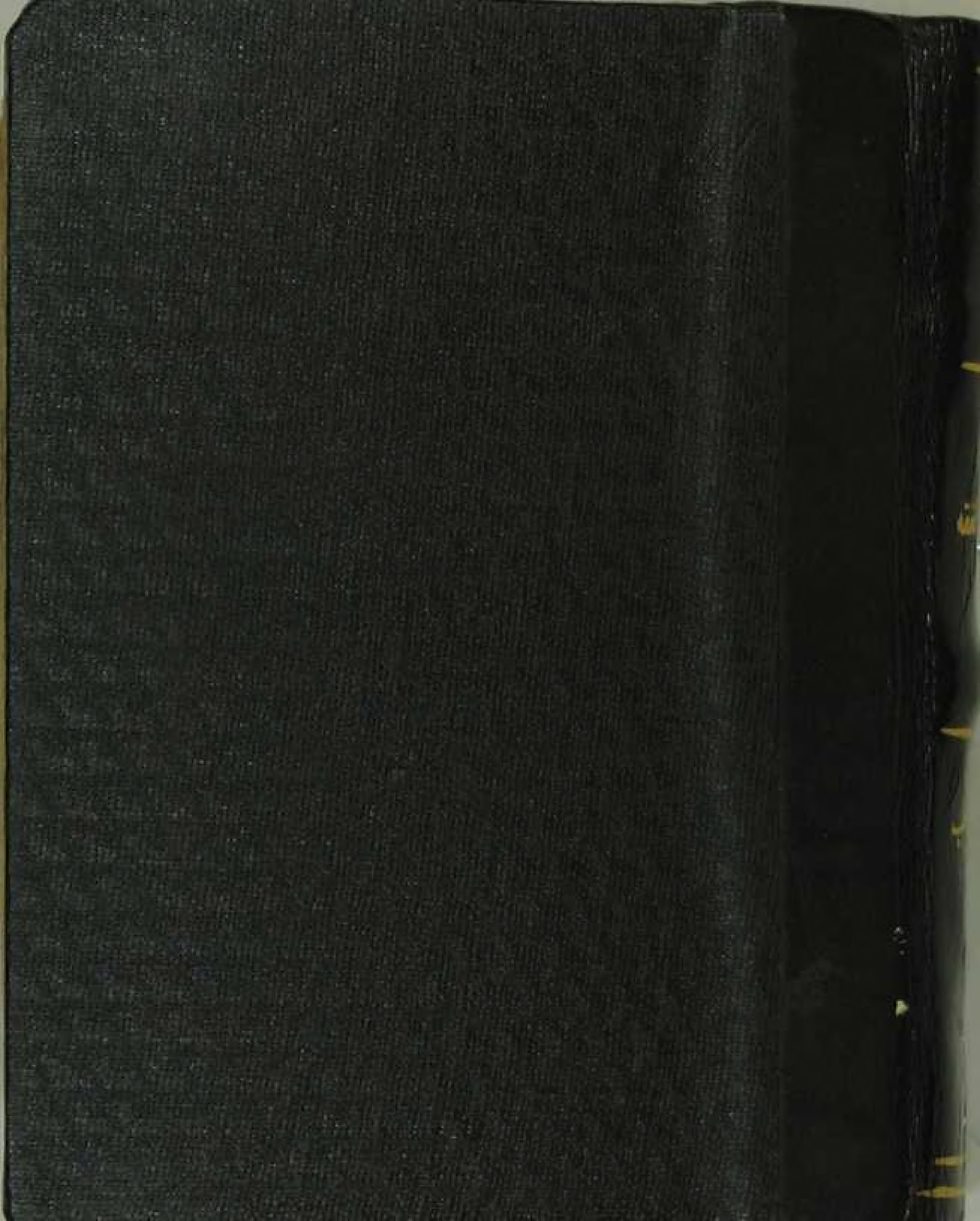
١٧٠٥

منقذ

في اصول الفقه

لأبي الحجاج

١٦١٥
م



٢١٦٦
ج ٠٢

مختصر منتهى التوفيق والامل في علمي التوفيق

والجدل ، تأليف ابن الحاجب ، عثمان
ابن عمر - ٦٤٦ هـ . بخط نصر بن محمد بن نصر
الجفري ٧١٩ هـ .

٨٤ س ١١ ١٢x٥٩ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ نفيس .

الاعلام ٤ : ٣٧٤ بنية الوعاة : ٣٢٣

١٧٠٥

١ - اصول الفقه أ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
قال الشيخ جمال الدين ابو عمر وعثمان بن عمرو بن ابوبكر
الملك المعروف بابن الحاجب الحمد لله رب العالمين
وصلواته على محمد وآله اجمعين اما بعد فانه لما رأيت
قصور الفهم عن الاكثر وسيلها الى الايجاز والاختصار
صنفت مختصر في اصول الفقه ثم اختصته على وجه

مدعى

مدعى وسيل منسوخ لا يصح التلخيص عن نقله صادر ولا يرد
الارث عن تفهيمه راد والله اعلم انما ينفع به وهو
ونعم الوكيل وينحصر الكبارى والآلة والاضمار والفرج
فالبادى خص وفائدة واستمداده اما حق فالعلم بالفتاوى
التي يتوصل بها الى التنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن
ادلتها التفصيلية واما حق مضافا لاصول الآلة والفقه
العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية بالا
بالاستدلال واورد ان كان مراد البعض لم يظهر له خلول
المقصد والا كانا ليجتمع لم ينكس لثبوت لا ادرى واجيب البعض
ويطرد لان المراد بالادلة الامارة وبجميع وينكس
لان المراد تهيهو للعلم بجميع واما فائدة فالعلم بالاحكام

الله تعالى واما استدراجه فمن الكلام والعبرية والاحكام العبرية
 اما الكلام فلتوقف الادلة الكلية على معرفة البارز وصف
 المبلغ وهو يتوقف على دلالة المعجزة واما العربية فلان
 الادلة من الكتاب والشريعة عبرية واما الاحكام فالمراد
 تصوراتها يمكن اثباتها ونفيها والآجاء والدور واليدل
 لغة المرشد والمرشد ان صبح الذاكر وما به الارشاد
 وفي الاصطلاح ما يمكن التوصل بصح النظر فيه المطلوب
 خبري وقيل العلم به فيخرج الامارة وقيل قولنا انصاعا
 يكون عنه قول آخر وقيل يستلزم لنفسه يخرج الالباب
 ولا بد من مستلزم للمط حاصلا للمحكوم عليه ومن ثم
 وجبت المقدمات والنظر في الفكر الذي يطلب به او ظن

والعلم قبل لا يجد فقال الامام لعنه وقيل لانه ضروري
 عن وجهين احدهما ان غير العلم لا يعلم الا بالعلم فلو علم
 العلم بغيره كالا دورا واجيب بان توقف تصور غير
 العلم على حصول العلم بغيره لا على تصور فلا دور والثاني
 ان كل واحد يعلم وجوده ضرورة واجيب بانه لا يلزم
 من حصول امر تصور او تقدم تصور ثم نقول لو كان
 ضروريا لكان بسيطا اذ هو مفناه ويلزم منه ان يكون
 كل معنى علما واصح احوال صفة توجب التمييز لا يحتمل النقيض
 فيدخل ادراك الحواس كالاشعر والاريد في الامور المعنوية
 واعترض بالعلوم العادية فانها تستلزم جواز النقيض
 عقلا واجيب باننا نجد اذا علم بالعادة انه حجر استحال

ان يكون ذهاباً ضرورياً وهو المراد ومعنى التجويز العقلي انه
 لو قدر لم يلزم منه محال النفس لا انه محتمل واعلم ان ما عنه
 الذكر الحكيم اما ان يجهل متعلقه النقيض بوجه اول والثاني
 العلم والاول اما ان يجهل النقيض عند الذكر لو قدره اولاً
 والثاني الاعتقاد فان طابقا فصحيح والا فمفسد والاول
 اما ان يجهل النقيض وهو راجح اولاً والراجح الظن والموجود
 الوهم والساوئ الشك وقد علم بذلك حدودها والعلم
 ضربان علم بمفرد ويسمى تصوراً ومعرفة وعلم بنسبة
 ويسمى تصديقاً وعلماً وكلاهما ضروريان ومطلوبان للتصور
 لضروريان ما لا يتقدمه تصور يتوقف عليه الانتفاء التراكيب
 في متعلقه كالوجود والشيء والمطلوب بخلافه ان يطلب مفرداته

بالحق

بالحق والتصديق الضروريان ما لا يتقدمه تصديق يتوقف
 عليه والمطلوب بخلافه ان يطلب مفرداته بالدليل وأورد
 على التصور ان كان حاصله فلا طلب والا فلا شعوبه
 فلا طلب واجيب بانه يشفرها وبغيرها والمطلوب بتخصيص
 بعضها بالتعيين وأورد ذلك على التصديق واجيب بانه
 يتصور النسبة بنفي او اثبات ثم يطلب تعيين احدها
 ولا يلزم من تصور النسبة حصولها والا لزم النقيضان
 ومادة المركب مفرداته وتصوراتها هيئة الحاصلية الحية
 حقيقة ورسمي ولفظي فالحقيقة ما اجماع عن زياتته
 الكليته المركبة والرسم ما ابناء عن الشيء بلازم له
 مثل الحمر ما يعيقذف بالذبد واللفظ ما ابناء عنه بلفظ

أظهر مرادفه مثل العقار المحر وشرط الجميع الاطراد والانفكاك
 ان اذا وجد وجدوا اذا انتفى فالذات ما يتصور فهم الذات
 قبل فهمه كاللونية للسوار والجسمية للأنثى ومن ثمة
 لم يكن شيء حاداً ذاتياً وقد يقرب بأنه غير معلى بالترتيب
 القلي وتام الماهية هو المقول في جوابه ما هو خير بالمشرك
 الجنس المميز الفصل والمجموع منها النوع الجنس ما
 ما يشتمل على مختلفة بالحقيقة وكل من المختلف النوع
 ويطلق النوع على ذي احد متفقة بالحقيقة فالجنس
 الوسط نوع بالاول لا الثاني والبسائط بالكل والعرض
 بخلافه وهو لازم وعارضه فاللزام ما لا يتصور مفارقة
 وهو لازم للماهية بعد فهمها كالفردية للثلاثة والزوجية

للاربعة

للاربعة واللازم للوجود خاصة كالحديث للجم والظلم
 والعرض بخلافه وقد لا ينزول كسوار الغراب والبرنجي وقد
 ينزول كصفرة الذهب وصورة الحد الجنس اللقرب ثم
 الفصل وخط ذلك نقص وخط المارة خطه ونقص
 فالخطا كجمل الوجود والواجب جنساً وكجمل العرض
 الخاص فصله فلا ينفي وتركب بعض الفصول
 فلا يطرأ وكتعريفه بنفسه مثل الحركة عرض نقله والاشياء
 حيوان بشر وكجمل النوع والجنس جنساً مثل الشر ظلم
 النور والفتنة خسر وخسر ونخص السرمى باللازم
 اللفظ لا يخفى مثله ولا اضع منه ولا بما هو يتوقف
 تعلقه عليه مثل الزوج عدد يربط على الفرد بواحد وبالعكس

فانهما متساويان ومثل الثاني جسم كالنفس فالنفس
 اضعف من الشمس كوكب فلان النار يتوقف على
 والنقص كاستعمال الانفاظ الغريبة والكثرة والجزئية
 ولا يحصل الحد بالبرهان لانه وسط يستلزم حكما على
 المحكوم عليه فلو قدر في الحد لكان مستلزما عينا
 المحكوم عليه ولان الدليل يستلزم تعقلا ما يستدل عليه
 فلو دل عليه لزوم الدور فان قيل فمثله في التصديق قلنا
 دليل التصديق على حصول ثبوت النسبة او نفيها لا على
 تعلقها ومن ثمة لم يمنع الحد ولكن يعارض ويطلب بخلافه
 واما اذا قيل لانا جوازا ناطق وقصد مدلوله لغة
 او شرعا فليد النطق بخلاف تعريف الماهية ويسمى كل

تصديق

تصديق قضية ونسعى في البرهان مقدما والمحكوم عليه
 فيها اما جري معين او لا والثاني اما مبين جزئية او كلية
 او لاصرات اربعة شحقة وجزئية محصورة وكلية وماملة
 كل منهما موجبة وسالبة والمتحقق في الماملة الجزئية
 فاهلت ومقدما البرهان قطعية لينتج قطعية لان لازم
 الحق حق ونسعى الى ضرورة والالزم التل واما
 الامار اقطعية او اعتقادية ان لم يمنع مانع اذ ليس بين
 النطق والاعتقاد وبين امر ربط عقلي لزاواها موقعا
 موجبا ووجه الدلالة في المقدمات ان الصغر حصول
 والكبر عموم فيجب الاندراج فيلحق موضوع الصغر في محمول
 الكبر فيدخر في احد المقدمتين للعلم بهما والضرورتان



منها ما هو باطل لا يفتقر الى عقل كالمجموع واللام
ومنها الاولى وهي ما تحصل بحركة العقل كعلمك بوجودك وان
النقيضين يصدر واحد منهما ومنها المحسوسات وهي ما تحصل
بالحس ومنها التي يتبين وهي ما تحصل بالعادة كالسر بالسر
والاسكار ومنها المتواترة وهي ما تحصل بالاخبار متواترة
كعدد ادم ومكة وصورة البرهان اقتران الاستثنائي
فالاقتران لا يلائم كرفية اللازم ولا نقيضه بالفعل
والاستثنائي يذكر نقيضه بالفعل والاول غير شرط ولا
تقسيم ويسمى المبتدأ فيه موضوعا والجزء مجزؤا وهي الحدود
قال المصنف في المنكر وموضوعه الاصغر ومجزؤه الاكبر وذات
الاصغر الصغر وذات الاكبر الكبر ولما كان التمييز قد يقوم

على ابطال النقيض المط نقيضه وقد يقوم على الشيء والمط
عكسه اجتمع الى تغيرهما فالنقيضان كل قضييتين اذا صدقت
احدهما كذبت الاخرى او بالعكس فان كانا شخصة فشرطها ان
لا يكون بينهما اختلاف في المعنى الا التبع والاثبات فتحذف الجزان
بالاضافة والجزء والكلمة والقوة والفعل والزمان والمكان
والشرط والالزام اختلاف الموضوع بالكلية والجزئية
اتحادا جازان يكثر بالان في الكلية مثل كل انسان كاتب وكل
انسان ليس بكاتب لانه الحكم بعضي خاص بنوع من
الموضوع وان يصدق في الجزئية لانه غير متعين فنقيض
الكلية المثبتة جزئية سالبة ونقيض الجزئية المثبتة
كلية سالبة وعكس كل قضية تحويل مفرداتها على وجه يصدر

فكس الكلية الموجبة الجزئية موجبة وعكس الكلية السالبة
سالبة مثلها وعكس الجزئية الموجبة جزئية مثلها ولا عكس
للجزئية السالبة فاذا عكس سالبة كالسلب العام على حق
فلا يصح والكلية الموجبة بنقيض مفرد لها صدقت ومن ثم
انعكست السالبة سالبة جزئية وللمقدمتين باعتبار
الوسط اربعة اشكال فالأول محور الموضوع النتيجة موضوع
لمحورها والثاني محور لها والثالث موضوع لها والرابع
عكس الأول فاذا ركبت كل شكل باعتبار الكلية والجزئية
والموجبة والسالبة كانت مقاديرها ستة عشر ضرباً
الشكل الأول أسبغها ولذلك يتوقف غيره متوقفاً في انتاجه
على رجوعه اليه ونتيجة المطالب بالربعة وشرط انتاجه واجب

القصير

القصير وفي حكم ليتوافق الوسط وكلية الكبرى
يندرج فينتج فتبع اربعة كلية او جزئية وكلية
موجبة او سالبة الأول كل وضوء عبادة
وكل عبادة بنية والثاني كل وضوء وعبادة لا
لا تفتح بدون البنية والثالث بعض الوضوء عبادة
وكل عبادة بنية والرابع بعض الوضوء عبادة
وكل عبادة لا تفتح بدون البنية الشكل الثاني شرط
اختلاف مقدمتيه بالاجاب والسلب وكلية كبراه
تبع اربعة ولا ينتج إلا السالبة اما الأول فلو جوب
عكس احدهما وجعلها الكبرى فوجبنا بسط
وسا لبيان لا يتلاقيان واما كلية الكبرى فلكانها

شَرْطُهُ اِجَابُ الصُّغْرَى اَوْ فِي حُكْمِهِ وَكُلِيَّةٌ اِحْدَاهُمَا
 تَبْقَى سِنْتَةٌ وَلَا يَنْبَغُ الْاَجْنَ بِهٖ اَمَّا الْاَوَّلُ فَلَا نَهٗ
 لَا بُدَّ مِنْ عَكْسِ اِحْدَاهُمَا وَجَعَلَهَا الصُّغْرَى فَاِنْ قَدَّرْتَ
 الصُّغْرَى سَّالِبَةً وَعَكَسْتَهَا لَمْ يَتَلَا قِيَا وَانْ كَانَ الْعَكْسُ
 فِي الْكُبْرَى وَهِيَ سَّالِبَةٌ لَمْ يَتَلَا قِيَا مُطْلَقًا وَانْ كَانَ
 مُوْجِبَةً فَلَا بُدَّ مِنْ عَكْسِ النَّتِيْجَةِ وَلَا تَتَعَكَّسُ وَاَمَّا كُلِيَّةٌ
 اِحْدَاهُمَا فَلَنْ يَكُوْنَ هِيَ الْكُبْرَى اَوْ اِخْرًا بِنَفْسِهَا اَوْ بِعَكْسِهَا
 وَاَمَّا نَتَايِجُهُ جُزْئِيَّةٌ فَلَا اِنَّ الصُّغْرَى عَكْسُ مُوْجِبَةٍ اَبَدًا
 اَوْ فِي حُكْمِهَا الْاَوَّلُ كُلُّهَا مُوْجِبَةٌ كُلُّ سَرِّ مُقْنَاتٍ
 وَكُلُّ سَرِّ رُبُوِيٍّ فَيَنْبَغُ بَعْضُ الْمُقْنَاتِ رُبُوِيٍّ وَيَتَبَيَّنُ
 بِعَكْسِ الصُّغْرَى الشَّيْءُ جُزْئِيَّةٌ مُوْجِبَةٌ وَكُلِيَّةٌ مُوْجِبَةٌ

جزيئية

تتبعها

بَعْضُ الْبَرِّ مُقْنَاتٍ وَكُلُّ سَرِّ رُبُوِيٍّ فَيَنْبَغُ وَيَتَبَيَّنُ كَالْاَوَّلِ
 الْثَالِثُ كُلِيَّةٌ مُوْجِبَةٌ وَجُزْئِيَّةٌ مُوْجِبَةٌ كُلُّ سَرِّ مُقْنَاتٍ
 وَبَعْضُ الْبَرِّ رُبُوِيٍّ فَيَنْبَغُ مِثْلُهُ وَيَتَبَيَّنُ بِعَكْسِ الْكُبْرَى
 وَجَعَلَهَا الصُّغْرَى وَعَكْسُ النَّتِيْجَةِ السَّرَّ اَبَدًا كُلِيَّةٌ مُوْجِبَةٌ
 كُلِيَّةٌ سَّالِبَةٌ كُلُّ سَرِّ مُقْنَاتٍ وَكُلُّ سَرِّ لَا يَبَاعُ بِحُدُودِهِ
 مُتَقَابِلًا فَيَنْبَغُ بَعْضُ الْمُقْنَاتِ لَا يَبَاعُ وَيَتَبَيَّنُ بِعَكْسِ
 الصُّغْرَى اِنْ تَخَلَّصَ مِنْ جُزْئِيَّةٍ مُوْجِبَةٍ وَكُلِيَّةٍ سَّالِبَةٍ
 بَعْضُ الْبَرِّ مُقْنَاتٍ وَكُلُّ سَرِّ لَا يَبَاعُ بِحُدُودِهِ مُتَقَابِلًا فَيَنْبَغُ
 وَيَتَبَيَّنُ مِثْلُهُ السَّادِسُ كُلِيَّةٌ مُوْجِبَةٌ وَجُزْئِيَّةٌ سَّالِبَةٌ
 كُلُّ سَرِّ مُقْنَاتٍ وَبَعْضُ الْبَرِّ لَا يَبَاعُ فَيَنْبَغُ مِثْلُهُ وَيَتَبَيَّنُ
 بِعَكْسِ الْكُبْرَى عَلَى حُكْمِ الْمُوْجِبَةِ وَجَعَلَهَا الصُّغْرَى وَعَكْسُ

النتيجة وبتبين مع جميعها بالخلف ايضا فاخذ بقص
 النتيجة كما تقدم الا انك تجعله اذن **الشكل الرابع**
 وليس تعدى ما وناخير الاول لان هذا النتيجة عكسه
 والجزئية السالبة ساقطة لانها لا تنعكس وان بقيتا قلبنا
 فان كانت الثانية لم تتلا قيا وان كانت الاولى فالنتيجة
 جزئية سالبة ولا عكس لها واذا كانت الصغرى جزئية
 كلية فالكبرى على التلك وان كانت سالبة كلية فالكبرى
 موجبة كلية لانها ان كانت جزئية وبقيت وجب
 جعلها الصغرى وعكس النتيجة وان عكست وبقيت لم
 تصلح للكبرى وان كانت سالبة كلية لم تتلا قيا وجه
 فان كانت موجبة جزئية فالكبرى سالبة كلية لانها

ان كانت موجبة كلية وفعلت الاول لم تنفع الصغرى
 وان فعلت الثانية صارت الكبرى جزئية وان كانت
 جزئية موجبة فابعد فينتج منه خمسة الاول كل
 عبادة مستغفرة الى الابد وكل وضوء عبادة فينتج
 بعض المستغفر وضوء ويتبين بالقلب فهما وعكس النتيجة
 الثاني مثله والثانية جزئية الثالث كل عبادة لا تستغفر
 وكل وضوء عبادة فينتج كل مستغفر ليس بوضوء ويتبين
 بالقلب وعكس النتيجة الرابع كل مباح مستغفر
 وكل وضوء ليس بمباح فينتج بعض المستغفر ليس بوضوء
 ويتبين بعكسها الخامس بعض المباح وكل وضوء
 وهو مثله والاسنتناني ضربان ضرب بالشرط والآخر

للكبرى

مستغفر

المتصل والشرط مقدما والجزاء تاليا والمقدمة الثانية
استثنائية وشرط نتائجها ان يكون الاستثناء بعين
المقدم ولا زمة عين التالي او ينقيض التالي فلا زمة
نقيض المقدم وهذا حكم كل لازم مع ملزومه والا
لم يكن لازما مثل ان كان هذا انسانا فهو حيوان والثاني
الاول بان والثاني بلو ويسمى بلو قبا شر الخلف وهو
اثبات المطلوب بابطال نقيضه وضرب بعين الشرط
ويسمى المنفصل وبلن منه تعدد اللزيم مع الثنا فان
تناهيا اثباتا ونفيا لزيم من اثبات كل نقيضه ومن
نقيضه عينه فتخرج اربعة مشاله العدد اما زج
او فرد ولكنه الى اخرها وان ثانيا اثباتا لا نفيا لزيم

في
الآخر
خ
عين
الآخر
خ
لكنه

الآخران مشاله الجسيم اما جماد او حيوان وان
تناهيا نفيا لا اثباتا لزيم الآخران مشاله الخنثي
اما لا رجل او لا امرأة ويرد الاستثنائي الى الاقتران
بان يجعل الملزوم وسطا والا فترابي الى المنفصل
بذكر متافيه معه والمخاطفي البرهان مادته
وضورته فالاول كون في اللفظ للاشتراك او في
جروف العطف مثل الجملة زوج وفرد ونحو
جلو جامض وعكسه طيبك ما هن ولا شتمال
المتباينة كالمترادفة كالسيف والصايرم ويكون في
المعنى لا لثباتها بالصادقة كالحكم على الجنس
حكم النوع وجميع ما ذكر في النقيضين وجعل عين



القطعي كالقطعي ويجعل العزم ضي كالذاتي ويجعل النتيجة
 مقدمة بنفي غير وتسمى المضادة ومنه المتضابقة
 وكل قبايس دورتي والثاني ان يخرج عن الاشكال
مباري للعلم ومن لطفا لله تعالى احدثا الموضوعات
 اللغوية فلتكلم على حد ما واقسامها وابند آرومها
 وطريق معرفتها الحد كل لفظ وضع لمعنى اقسامها
 مفرد ومركب المفرد اللفظ بجملة واحدة وقيل ما وضع
 لمعنى ولا جزاء له يدل فيه والمركب بخلافه ففهما ففخوا
 بعلبك مركب على الاول لا الثاني ونحو يضرب بالعكس
 ويلزمهم ان يجوز ضرب ومخرج ثمالا يخصص مركب
 وينقسم المفرد الى اسم وفعل وحرف ولانه اللفظية

في كمال معناه دلالة مطابقة وفي جزئية دلالة تضمن
 وغير اللفظية التراكيب وقيل اذا كان ذهنا والمركب
 جملة وغير جملة فاجملة ما وضع لا فائدة نسبية ولا
 بناء في اللفظ اسمي او في فعل واسم ولا بد جواز ناطق
 وكاتب في زيد كاتب لانها لم توضع لا فائدة نسبية
 وغير الجملة بخلافه وتسمى مفردا ايضا والمفرد
 باعتبار وحدته ووحدة مدلوله وتعدد دهرها اربعة
 اقسام فالاول ان اشترك في مفهومه كثير ونحو الكلبي
 والآخر ان كان ^{كاتب} فان تفاوت كالوجود للخالق والمخلوق
 فمشكك والآخر ان لم يشترك في جزئي
 ويقال للتوابع ايضا جزئي والكلبي ذاتي وعرضي

كان تفاوت

عالمه

كما تقدم الثاني من الأربعة متقابلة متباينة الثالث
 إن كان حقيقة للمتعدي فمشارك والآخر حقيقة ومجاز
 الرابع مترادفة وكلها شتى وغير مستوصفة
 وغير صنفية **مسألة** المشتركة واقع على
 الأصح لسان القدر للطهر والجيش معاً على البدل
 من غير ترجيح واستدراك لو لم يكن خلقت أكثر
 المسميات لأنها غير متناهية واجيب بمنع ذلك
 في المختلفة والمتضادة ولا ينفذ في غيرها ولو سلم
 فالمعقل متناه وان سلم فلا نسلم ان المتركب من
 الحناهي متناه واستند باسما والعقد وان سلم
 منعت الثانية ويكون كائنات الزواج واستدراك

لو لم يكن لكان الوجود في القديم والحادث متوالياً
 لأنه حقيقة فيهما وأما الثانية فلان الوجود ان كان
 الذات فلا اشتراك وان كان صفة فهي واجبة في القديم
 فلا اشتراك واجيب بان الوجوب والإمكان
 لا يمتنع النواطير كالعالم والمتكلم والوضع
 لا يخلل المقصود من الوضع قلنا يعرف بالقرائن
 وان سلم فالنوع في الأجمالي مقصود كالاجناس
مسألة ووقع في القرآن على الأصح كقول
 تعالى ثلثة قن ورو وعشعس لا قبل وأدبر قالوا ان
 وقع مبيناً طالع بعين فائدة وغير مبين غير مفيد
 واجيب فائدة مثلها في الاجناس وفي الأحكام

الاستعداد للامثال إذا بين **مسألة**
 المترادف واقع على الأصح كاستد وسيع وجلوس وقعود
 قالوا الواقع لعنى عن القابضة قلنا فائدة
 التوسعة وتيسير النظر والنشر للزوى أو الزنة
 وتيسير التخييل والمطابقة قالوا تعريف للمع
 قلنا علامة ثابتة **مسألة** الحد والمحد
 ونحو عطشان نطشان غير مترادفين على الأصح لأن
 الحد يدل على المفردات ونطشان لا يفرد
مسألة يتم كل من المترادفين مكان الآخر
 لأنه بمعناه ولا يجوز في التركيب قالوا الوصح لفتح
 خذ أي اكبر واجيب بالتراميه وبالفرق باختلاط

المع
٢

اللفظية **مسألة** اللفظ المستعمل في وضع أول
 وهي لغوية وعن فنية وشرعية كالاستد والدابة والصلاة
 والحجاز المستعمل في غير وضع أول على وجه يفتح ولا بد
 من العلامة وقد تكون بالشكل كالإنسان للصوت أو
 في صفة ظاهرة كالاستد على الشجاع لا على الأبحر
 مخفاياها أولانه كان عليها كالعبد أو ايل كالحمر أو للجائرة
 مثل حري الميراب ولا يشترط النقل في الأحاد على الأصح
 لو كان نقليا لوقف أهل العديته عليه ولا ينفقون
 وأستدل لو كان نقليا لما انفقوا إلى النظر في العلامة
 واجيب بأن النظر للواضع وإن سلم فللاطلاع على الحكمة
 قالوا لو لم يكن جاز نخلة لطول غير إنسان وشبكة

أي اشتقاه مما ظهر
أي قاتل

لِلصَّيْدِ وَابْنُ اللَّيْلِ وَبِالْعَكْسِ وَاجْتِبِ بِالْمَانِعِ قَالُوا
 بَازِلًا كَانَ قَبَاسًا أَوْ اخْتِرَانًا وَاجْتِبِ بِاسْتِنْدَانِ الْعَلَاةِ
 مُتَحَيِّجَةً كَرَفَعِ الْفَاعِلِ وَقَالُوا يَعْرِفُ الْمَجَازُ بَوُجُوهَ بَعْضِ
 النَّهْيِ كَقَوْلِكَ لِلْبَيْدِ لَيْسَ بِمَجَازٍ عَكْسُ الْحَقِيقَةِ لَا مَنَاعَ لَيْسَ
 بِأَنْشَانٍ وَهُوَ دَوْرُ بَانَ بِبَنَاءٍ دَرْغِيرُهُ لَوْلَا الْقَرِينَةُ عَكْسُ
 الْحَقِيقَةِ وَأُورِدَ الْمُشْتَرِكُ فَإِنْ جُيِبَ بِأَنَّهُ يُتَبَادَرُ غَيْرُ
 مُعَيَّنٍ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لِلْمَعْنَى مَجَازًا وَبَعْدَ إِطْرَافِهِ وَلَا عَكْسُ
 وَأُورِدَ السَّخِيُّ وَالْفَاضِلُ لَغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْقَارُورَةُ لِلزَّجَاجَةِ
 فَإِنْ جُيِبَ بِالْمَانِعِ فَدَوْرُ وَبَعْضُهُ عَلَى خِلَافٍ جَمْعُ الْحَقِيقَةِ كَأَمْرٍ
 جَمْعُ أَمْرٍ لِلْفِعْلِ وَامْتِنَاعُ أَمْرٍ وَلَا عَكْسُ وَبِالنِّزَامِ تَقْيِيدُهُ
 مِثْلُ جَنَاحِ الذَّلِّ وَنَارِ الْحَرِّ وَبِتَوْقِيفِهِ عَلَى الْمُسْتَهْتَمِ الْأَخْتِ

بِالْمُسْتَهْتَمِ الْأَخْتِ

مِثْلُ وَمَكْرُ وَأَوْ مَكْرُ اللَّهِ وَاللَّفْظُ قَبْلَ الْأَسْتِمَالِ لَيْسَ
 بِحَقِيقَةٍ وَلَا مُجَازٍ وَفِي اسْتِنْدَانِ الْمَجَازِ الْحَقِيقَةِ خِلَافُ
 بِخِلَافِ الْعَكْسِ هُ الْمُسْلِمُ لَوْلَمْ يَسْتَلْزِمِ لِعَرَى الْوَضْعِ
 عَنِ الْفَائِدَةِ السَّاقِي لَوَاسْتَلْزِمَ لَكَانَ لَمْ يَخُوضَ قَامَتْ
 الْحَرْبُ عَلَى سَاقٍ وَشَابَتْ لِمَا الدَّلِيلُ حَقِيقَةٌ وَهُوَ مُشْتَرِكُ
 الْأَلْزَامِ لِلزُّومِ الْوَضْعِ وَالْحَقُّ أَنْ الْمَجَازُ فِي الْقُرْآنِ وَلَا مُجَازَ
 فِي النَّزْكِيبِ وَقَوْلُ عَبْدِ الْقَاهِرِ فِي تَحْوِيلِ الْكُنَى
 بِطَلْعِنِكَ أَنْ الْمَجَازَ فِي الْأَسْنَادِ يَعْزِلُ لَا يَجَادِ جِهْنَهُ وَلَوْ قُلِ
 لَوَاسْتَلْزِمَ لَكَانَ لِلْفِظِ الرَّحْمَنِ حَقِيقَةٌ وَلَمْ يَخُوضَ عَسَى كَانَ قَوْلًا
مُسْتَعْلَمٌ إِذَا دَارَ الْفِظُ بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْأَشْرَافِ
 فَالْمَجَازُ أَقْرَبُ لِأَنَّ الْأَشْرَافَ يُخَلُّ بِالتَّفَاهُوتِ وَيُودَى

إِلَى مُسْتَعْدٍ مِنْ صِدِّ وَأَنْتَبِضْ وَبِحَاجٍ إِلَى قَدْ يَنْتَبِزُ وَلَا نَ
 الْمَجَازِ أَغْلَبَ وَيَكُونُ أَيْلَعُ وَأَوْجَنُ وَأَوْفَى وَيَتَوَضَّلُ إِلَى
 السَّجْعِ وَالْمُقَابِلَةِ وَالطَّابِقَةِ وَالْمُجَانِسَةِ وَالرُّوْيِ وَعُورِ
 بَيْنَ جَمِيعِ الْأَشْتِرَاكِ بِأَطْرَادِهِ وَلَا يَضْطَرُّ بِالْأَشْتِرَاكِ
 فَيَبْتَسِعُ وَيَضْجَعُ الْمَجَازِ فِيهِمَا فَكَثُرَ الْفَائِدَةُ وَبِاسْتِغْنَايِهِ
 عَنِ الْعِلَاقَةِ وَعَنِ الْحَقِيقَةِ وَعَنِ مُخَالَفَةِ ظَاهِرٍ وَعَنِ الْقَلْطِ
 عِنْدَ عِلْمِ الْقَرِيبَةِ وَمَا ذَكَرَ اللَّهُ أَيْلَعُ إِلَى أَحَدٍ مِمَّا شَرَكُ
 فِيهِمَا وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يُقَابِلُ لِأَغْلَبَ شَيْءٍ فَمَا ذَكَرَهُ
مسألة السُّعْيَةُ وَاقِعَةٌ خِلَافًا لِلْقَاضِي وَأُثْبِتَ
 الْمُعْتَرِ لِدَيْبَتِهِ فَتَنَا الْقَطْعُ بِالْأَسْتِقْرَآءِ أَنَّ الصَّلَاةَ
 لِلزَّكَاةِ وَالزَّكَاةُ وَالْحَيَامُ وَالْحَجُّ كَذَلِكَ وَهِيَ اللَّعْنَةُ

خ
لظالمين

انما

الدُّعَاءُ وَالنَّمَا وَالْإِمْسَالُ مُطْلَقًا وَالْقَضْدُ مُطْلَقًا قَوْلُهُ
 بَاقِيَةٌ وَالزَّيَادَاتُ شَرْطُ رُدِّ بَابِهِ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ
 غَيْرُ دَاعٍ وَلَا مَسْبُوعٍ قَوْلُهُمْ مَجَازًا أَنْ يُدَّ اسْتِعْمَالُ الشَّارِعِ
 لَهَا فَهُوَ الْمُدْعَى وَإِنْ أُرِيدَ أَهْلُ اللَّغَةِ فَخِلَافُ الظَّاهِرِ
 لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْنُوا هَاوَلًا لَهَا تَقْتَضِيهِمْ غَيْرَ قَرِيبَةٍ الْقَاضِي
 لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَعَلَّهَا الْمَكْلَفُ وَلَوْ فِيهَا النِّفْلُ لِأَنَّا
 مُكَلَّفُونَ مِثْلَهُمُ وَالْأَحَادُ لَا تُبَيِّدُ وَلَا تَوَازِي وَالْجَوَابُ
 أَنَّهُمَا فُهِمَتِ بِالنَّفْهِمِ بِالْقَرَانِ كَالْأَطْفَالِ وَالْوَالِدُ كَانَتْ
 لَهَا كَانَتْ غَيْرَ عَنْ بَيْتِهِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَصْعُقُوا هَاوَلًا مَا الصُّغَرَى
 فَلَا تَنْهَى يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ الْقُرْآنُ عَنْ بَيِّنَةٍ أَجِبَ بِأَنَّهَا
 عَنْ بَيْتِهِ بَوَضَّعَ الشَّارِعَ لَهَا مَجَازًا أَوْ أَنْزَلَ لَهَا صَمِيمًا السُّورَةَ

وَيُضِجُ اِطْلَاقُ اسْمِ الْقُرْآنِ عَلَيْهَا كَالْمَاءِ وَالْعَسَلِ خِلَافِ
 حَوَالِمَائِهِ وَالتَّغْيِيفِ وَلَوْ سَلِمَ فَيُضِجُ اِطْلَاقُ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى
 مَا غَالِبُهُ عَنْ بَعْضِ كَشَعْرِ فِيهِ فَارْسِيَّةٌ وَعَرَبِيَّةٌ الْمُغْزَلَةُ
 الْاِيْمَانُ النُّصْدُوقُ وَفِي الشَّرْعِ الْعِبَادَاتُ لِأَنَّهُمَا الدِّينُ
 الْمُعْتَبَرُ وَالَّذِينَ الْاِسْلَامُ وَالْاِسْلَامُ الْاِيْمَانُ وَمَنْ يَنْبَغِ
 غَيْرُ الْاِسْلَامِ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْاِيْمَانَ الْعِبَادَاتُ وَقَالَ تَعَالَى
 فَأَخْرَجْنَا مِنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى آخِرِهَا وَعُورِضَ
 بِقَوْلِهِ قُلْ لِمَ تَوَدُّونَ اَوْ لَكِنْ قُولُوا اَسْلَمْنَا وَتَالُوَالَمْ
 يَكُنْ لَكَ اِنْ قَالِطُ الطَّرِيقِ مُؤْمِنًا وَلَيْسَ مُؤْمِنًا لَئِنْ تَخَرَّجَ
 بَدَلِ لَيْلٍ مَسْ نَدْخُلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ وَالْمُؤْمِنُ لَا يَخْرُجُ
 بَدَلِ لَيْلٍ يَوْمَ لَا يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ وَاجِبُ

بدليل

بِأَنَّهُ لِلْفَحْجَابَةِ اَوْ مُشْتَنَانَتْ **مَسْئَلَةٌ** الْمَجَازِ
 وَاقِعٌ خِلَافًا لَلْاِسْتِثْنَاءِ بَدَلِ لَيْلٍ لِّلْاِسْتِثْنَاءِ وَالْمَجَازِ
 لِلْبَلِيدِ وَشَابَتْ لِمَا الدَّلِيلُ الْمُخَالَفُ يَحُلُّ بِالنَّهْضَةِ وَهُوَ
 اِسْتِثْنَاءُ **مَسْئَلَةٌ** هُوَ فِي الْقُرْآنِ خِلَافًا لِلنَّهْضَةِ هُنَا
 بَدَلِ لَيْلٍ لِّلْبَيْتِ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ بِرُبْدَانِ يَنْقُضُ
 فَاَعْتَدُ وَاعْلَيْهِ سَنِيَّةٌ مُثْلًا وَهُوَ كَثِيرٌ وَتَالُوا
 الْمَجَازَ كَذِبٌ لِأَنَّهُ يُنْتَفَى فَيُضَدُّ وَقُلْتَ اِنَّمَا يَكُنْ بَدَلًا
 كَانَا مَعًا لِلْحَقِيقَةِ وَتَالُوا اِيْلَازِمُ اِنْ يَكُونُ الْبَارِزُ مَجْزُأً
 قُلْتَ اَمِثْلُهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْاَدْرِ **مَسْئَلَةٌ**
 فِي الْقُرْآنِ الْمَعْرَبُ وَهُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَمَّا مَةَ وَنَفَاهُ
 الْاَكْثَرُونَ اِنَّ الْمَشْكَاهُ هُنْدِيَّةٌ رَاسْتَبْرُوفٌ وَنَحْلُ

فَارِسِيَّةٌ وَقِسْطَانُ رُومِيَّةٌ وَقَوْلُهُمْ تَمَّا أَنْتَقَى
 فِيهِ اللُّغَانِ كَالصَّابُونِ وَالشُّوْرُ يَعِيدُ وَاجْمَاعُ الْعَرَبِيَّةِ
 عَلَى أَنْ يَجْوَازَ بِهِمْ مَنَعَ مِنَ الضَّرْفِ لِلْجَمْعِ وَالنَّعْيِ بِفِ
 بَوَاضِحِهِ الْمُخَالِفُ بِمَا ذَكَرْتُ فِي الشَّرْعِيَّةِ وَبِقَوْلِهِ أَجْمَعُ
 وَعَنْ بَنِي فَنَقَى أَنْ يَكُونَ مُشْتَوَعًا وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمَعْنَى مِنَ
 السِّيَاقِ أَكْلَامُ أَجْمَعُ وَمُخَاطَبُ عَمِّي لَا يَنْهَمُهُ وَهُمْ
 يَنْهَمُونَهَا وَلَوْ سَلِمَ لَفِي الشُّوْبِ فَالْمَعْنَى أَجْمَعُ لَا يَنْهَمُهُ
مَسْئَلَةٌ الْمُشْتَقُّ مَا وَافَقَ أَصْلَهُ أَجْمَعُ وَفِيهِ
 الْأَصُولُ وَمَعْنَاهُ وَقَدْ بَرَأَ بِنَفْسِهِ مَا وَقَدْ يَطْرُدُ
 كَأَنَّهُ الْفَاعِلُ وَغَيْرُهُ وَقَدْ يَخْتَصُّ كَالْفَارُوزَةِ وَالذَّبْرَانِ
مَسْئَلَةٌ اشْتَرَا طَبَقًا الْمَعْنَى فِي كَوْنِ الْمُشْتَقِّ

اشْتَرَطَ

حَقِيقَةً تَالِيَةً إِنْ كَانَ مُمَكِّنًا شَرِطَ الْمُشْتَرِطُ
 لَوْ كَانَ حَقِيقَةً وَقَدْ انْقَضَى لَمْ يَفْعَلْ نَفْسُهُ أُجِيبَ
 بِأَنَّ الْمُنْفَى الْأَخْصَرَ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْأَعْمِ وَتَالُوا
 لَوْ ضَحَّ قَبْلَهُ لَصَحَّ بَعْدَهُ أُجِيبَ إِذَا كَانَ الصَّارِبُ
 مَنْ ثَبَتَ لَهُ الضَّرْبُ لَمْ يَلْزِمُ النَّاسَ فِي أَجْمَعِ أَهْلُ
 الْعَرَبِيَّةِ عَلَى صَحَّةِ صَارِبِ أَمْسٍ وَأَنَّهُ أَتَمُّ فَاعِلٍ
 أُجِيبَ بِأَنَّهُ مُجَازٌ كَمَا فِي الْمُشْتَقِّ بِإِيقَافِ تَالُوا
 صَحَّ عَالِمٌ وَمُؤْمِنٌ لِلنَّاسِ أُجِيبَ مُجَازٌ لَا مِتْنَاعَ
 كَأَنَّ لَكُنَّ تَقْدَمَ تَالُوا يَتَعَدَّرُ فِي مِثْلِ تَكَلَّمَ وَتَجَبَّرَ
 أُجِيبَ بِأَنَّ اللَّغَةَ لَمْ تَنْبُنْ عَلَى الْمُسَاجَاةِ فِي مِثْلِهِ
 بِدَلِيلِ صَحَّةِ الْحَالِ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ لَكَ

لَوْ ضَحَّ بَعْدَهُ
 لَصَحَّ قَبْلَهُ
 تَجَبَّرَ

مسألة لا يشق اسم الفاعل لشيء والنعل قائم
 بغيره خلافا للمعتزلة لئلا يستقرأفت الواهنت
 قائل وضارب والقفل للمفعول قلت القفل الناشئ
 وهو للفاعل قالوا اطلق الخالق على الله باعتبار المخلوق
 وهو الآخر لأن الخلق المخلوق والالزم قدم العالم او
 التسلسل واجيب ا لا بانه ليس بفعل قائم بغيره وثابتا
 انه للفاعل الحاصل من المخلوق والقدرة حال الابتعاد
 فلما نسب الى المخلوق ^{نحو} لا شقاق جمعا بين الأدلة
مسألة الاسود ونحوه من المشتق يدل على ذات
 متصفة بسواد لا على خصوص من جسم أو غيره بدليل صحة
 الاسود جسمه **مسألة** لا تثبت اللغة قياتا خلافا

لعمل

للقاضي وابن سريج وليس خلاف في نحو رجل وزرع
 الفاعل أي لا يسمى مستكون عنه الجا قايست المعين
 لمعنى يستلزمه وجود أو عدم ما كالحجر للبهيد للنجير
 والسارق للباشير للأخذ خفية والزاني للابيض للوطء
 المحرم الماشي واستقرألتعظيم لثبات اللغة
 بالمحمل قالوا اذا الاسم مع وجود أو عدم ما قلنا
 وداد مع كونه من العيب وكونه مالا محي وقبلا قالوا
 ثبت سرعا والمعنى واحد قلت لولا الاجتماع
 لما ثبت وقطع الباشير وحدا البهيد اما الشون المتعظيم
 واما بالقياس لانه سارق أو خمر بالقياس **الحروف**
 معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمفردة ان نحو مر والى

ح
مستكونا

مَشْرُوطٌ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَاهَا الْاِتِّزَادِي ذِكْرُ مُتَعَلِّقَتِهَا
وَحُجُومِ الْاِبْتِدَاءِ وَالْاِبْتِهَاءِ وَابْتِدَاءِ اَنْتِ غَيْرُ مَشْرُوطٍ
فِيهَا ذَلِكَ وَاَمَّا حُجُومُ ذُو وَفَوْقُ وَتَحْتَ وَاِنْ لَمْ يَذْكُرْ
الْاِمْتِعَالِهَا لِامْرِ فَعَبْرُ مَشْرُوطٍ فِيهَا ذَلِكَ لِما عَلِمَ مِنْ
اَنْ وَضَعَ ذُو بِمَعْنَى صَاحِبٍ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ اِلَى الْوَصْفِ بِاسْمَاءِ
الْاُجْنَاسِ اِقْنَصِي ذِكْرَ الْمُضَافِ اِلَيْهِ وَاِنْ وَضَعَ فَوْقُ
بِمَعْنَى مَكَانٍ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ اِلَى عَلَوِّ خَاصِّ اِقْنَصِي ذَلِكَ وَكَذَلِكَ
الْبَوَاقِي **سُئِلَ** الْمَوَاضِعُ لِلْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ لَا لِلتَّوْبِيحِ
وَلَا مَعْنَى عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لَسَا النُّفْلُ عَنِ الْاِبْتِهَاءِ
بِذَلِكَ وَاَسْتَدِلُّ لَوْ كَانَتْ لِلتَّوْبِيحِ لَشَأْنُ قَصْرِ
وَادْخُلُوا الْبَابَ بِتَجْدَامِ الْاُخْرَى لَمْ يَصِحَّ تَقَابُلُ زَيْدٍ

وَعَمْرُو وَلَكَانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بَعْدَهُ تَكْرِيماً وَقَبْلَهُ
تَكْرِيماً قَضَا وَاجْتَبَيْتَ بَإَنَّهُ يُجَازُ لَمَّا شَيْدَ كَرَفَاتُهَا
اَزْكَوُوا وَاسْتَجْدُوا وَقُلْتَ اَللَّهِ تَبَّيْتُ مُسْتَفَادٌ مِنْ
غَيْرِهِ وَتَالُوا اِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ وَقَالَ اَبَدُ وَاِيْمَا بِنَا
اَللَّهُ بِهِ قُلْتَ لَوْ كَانَ لَهُ لَمَّا اِجْتَبَيْتَ اِلَى اَبَدُ وَتَالُوا
رَدَّ عَلَى قَابِلٍ وَمِنْ عَصَا يُمَافِدُ عَوِي وَقَالَ قُلْ وَمِنْ عَصَا
اَللَّهُ نَزَّلَ سُوْلَهُ قُلْتَ اَللَّهُ تَبَّيْتُ اَفْرَادِ اسْمِهِ بِالْعَظِيمِ
بِدَلِيلٍ اَنْ مَعْصِيَتَهُمَا لَا تُؤْتِي تَبَّيْتُ فِيهَا تَالُوا اِذَا قَالَ
لِعَبْرِ الْمَدْحُورِ بِهَا اَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ وَقَعَتْ
وَاحِدَةٌ بِخِلَافِ اَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَاجْتَبَيْتَ بِالْمَنْعِ وَهُوَ
الصَّحِيحُ وَقَوْلُ مَلِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْاُظْهَرُ اَنَّهَا مُثَلِّ

لا تأكلوا مما
هو فيه

ثم إنما قاله في المدخول بها يعني تقع الثلاث ولا يتوكل
 في التاكيد **أيندك الوصح** ليس بين اللفظ
 ومدلوله مناسبة طبيعية لنا القطع بوضوح
 وضع اللفظ للشيء ونقتضيه وصنعه وبوقوعه كالقدر
 وأجوز أن قالوا لو تساوت لم يختص قلنا انحصر
 بأرادة الواضع المختارة **مسألة** قال الأشعر
 علمها الله بالوحي وخلق الأصوات أو بعلم ضروري
 البهيمية وضعها البشر واحد أو جماعة وحصل
 التعريف بالإشارة والقدرين كالأطفال الاستناد
 القدر المحتاج في التعريف توقيف وغيره مجمل وقال
 القاضي الجميع ممكن ثم الظاهر قول الأشعر قال

إلى هاسم

وعلم آدم قالوا الله أو علمه ما سبق قلنا خلا
 الظاهر قالوا الحق بوقيد ليل ثم عزم قلنا
 أنيسوني باسماء هؤلاء يستبان التعليم لها والضمير
 للمسميات واستدل بقوله واختلاف التسميات
 والمراد اللغات باتفاق قلنا التوقيف والأفاد
 في كونه آية سوار البهيمية وما أرسلنا من
 رسول إلا بلسان قوميه دل على سبق اللغات والآ
 لنم الدور قلنا إذا كان آدم هو الذي لمعها
 اندفع الدور وأما جواز أن يكون التوقيف خلق
 أصوات أو بعلم ضروري فخلافا للمعاد الاستناد
 إن لم يكن المحتاج إليه توقيفا لنم الدور لتوقيفه

على أصطلاح سابق قلنا يعرف بالترديد والافتقار بين
 كالأطفال طريق معرفتها التواتر فيما لا يتغير
 التشكيك كالارض والسماء والحر والبرد والاحياء
 في غير هذه **الأحكام** لا يحكم العقل بان
 الفعل حسن أو قبيح في حكم الله تعالى ويطلق
 لثلاثة امور اضافة لموافقة الغرض ونخالفه ولما
 امرنا بالتشكر عليه والذم ولما لا يخرج فيه ومقابلته
 وفعل الله تعالى حسن بالاعتبارين الآخرين وقالت
 المعتزلة والكلامية والبراهمة الأفعال حسنة
 وقبيحة لذاتها فالقدما من غير صفة وقوم
 بصفة في القبح والجبائية بوجوه واعتبارات

في القبح
 وقوم

لنا لو كان ذاتيا لما اختلف وقد وجب الكذب
 اذا كان فيه عظمة نبي والقنل والضرب وغيرها
 وايضا لو كان ذاتيا لاجتمع النقيضان في صدق
 قال لا كذب بن عدل وكذبه واستدل لو كان ذاتيا
 لنم قيام المعنى بالمعنى لان حسن الفعل زائد على قبحه
 والا لنم من تعقل الفعل تعقله وبلزم وجوده لان
 نقبضه لا حسن وهو سلب والا استلزم حصوله
 محلا موجودا ولم يكن ذاتيا وقد وصف الفعل به
 قبلتم قيامه به واعتبر من اجابته في المكن وبان
 الاستدلال بصون النفي على الوجود دور لانه
 قد يكون ثبوتا او منقضا فلا يفيد ذلك واستدل



فَعَلُ الْعَبْدِ غَيْرُ مُخْتَارٍ فَلَا يَكُونُ حَسَنًا وَلَا قَبِيحًا لِدَانِهِ
 اَجْمَاعًا لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لَا زِمًا فَوَاضِحٌ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فَان
 افْتَقَدَ إِلَى مُرَجِّحٍ عَادِ النَّفْسَيْنِ وَالْأَمْرُ وَاتِّفَاقِي وَهُوَ
 ضَعِيفٌ فَإِنَّا نَتَرَقُّ مِنْ الضَّرِّ وَزِيَّةٍ وَالْاِخْتِيَارِيَّةِ
 ضَرُّوْنَ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ فَعَلُ الْبَارِي وَإِنْ لَا يُوصَفُ
 بِحَسَنٍ وَلَا قَبِيحٍ شَيْءٌ عَمَّا وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ يَتَرَجَّحُ بِالْاِخْتِيَارِ
 وَعَلَى الْجَبَابِيَّةِ لَوْ حَسُنَ الْفِعْلُ أَوْ قَبِيحٌ لَغَيْرِ الطَّلَبِ
 لَمْ يَكُنْ تَعْلُقُ الْفِعْلُ لِنَفْسِهِ لِمَوْقِفِهِ عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ
 وَإِضًا لَوْ حَسُنَ الْفِعْلُ أَوْ قَبِيحٌ لِدَانِهِ أَوْ لَصِفَتِهِ لَمْ
 يَكُنِ الْبَارِي مُخْتَارًا فِي حُكْمِهِ لَأَنَّا حُكْمُهُ بِالْمَنْ جَوْجٍ
 عَلَى خِلَافِ الْمَقُولِ قَبْلُ لَمْ يَلْزَمْ الْآخِرُ فَلَا اخْتِيَارَ

وَمِنْ السَّمْعِ وَمَا كَأَمْعَدٍ بَيْنَ حَتَّى يَنْعَثَ رَسُوْدًا لَا
 لَا سَبِيلَ لِمَا مَذْهَبُهُمْ خِلَافَهُ فَالْوَاحِدُ الصِّدْقُ
 النَّافِعُ وَالْإِيمَانُ وَقَبِيحُ الْكَذِبِ الضَّارُّ وَالْكَفْرَانُ مَعْلُومٌ
 ضَرُّ وَزِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى عَرَفٍ أَوْ شَرْعٍ أَوْ غَيْرِهِمَا
 وَالْجَوَابُ الْمَنْعُ بَلَى مَا ذَكَرْنَا فَالْوَالِدُ إِذَا اسْتَوْثَقَ
 فِي الْمَقْصُودِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كُلِّ مُتَدَرِّجٍ فِي الْعَقْلِ
 الصِّدْقُ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ تَقْدِيرٌ مُسْتَحِيلٌ فَلِذَلِكَ
 يَسْتَبْعِدُ مَعَ إِثَارِ الصِّدْقِ لَوْ سَلِمَ فَلَا يَلْزَمُ فِي الْغَايَةِ
 لِلْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَا يَبْقَى مِنَ اللَّهِ تَمَكُّبُ الْعَبْدِ مِنَ الْمَعَاشِي
 وَيَبْقَى مَنَافَاتُ الْوَالِدِ كَانَ شَرْعِيًّا لَزِمَ الْفُجَاءُ الدُّرُتِلُ
 فَيَقُولُ لَا أَنْظُرُ فِي مَعْرِزِكَ حَتَّى يَجِبَ النَّظَرُ وَيَعَكُسَ

أَوْ لَا يَجِبُ حَتَّى يثبت الشرع ويعكس والجواب
 أن وجوبه عندكم نظن في قولنا يعينه على أن النظر
 لا يتوقف على وجوبه وأوسل فالوجوب بالشرع
 نظن أو لم ينظر ثبت أو لم يثبت فالوكان ذلك
 مجازت المعجزة من الكاذب ولا يمنع الحكم بنبه نسبة
 الكذب على الله تعالى قبل السمع والتشبيب وانواع
 الكفر من العالم وأجيب بأن الأول أن يمنع فلذلك
 أخى والثاني ملزم أن أريدنا التحريم الشرعي
مسألة الثاني على المنزلة شك المسمع ليس بواجب
 عقلا لأنه لو وجب لوجب لنا يده والأكان عبثا
 وهو قبيح ولا فائدة لله تعالى به عنها ولا للعبد

في الدنيا لأنه مشقة ولا حظ للنفس فيه ولا في
 الآخرة إذ لا مجال للعقل في ذلك قولهم
 الفائدة الأثر من احتمال العقاب في التزك
 وذلك لا زعم الخطور مردود بمنع الخطور
 في الأكثر ولو سلم فمعارض احتمال العقاب
 على الشكر لأنه تصرف في ملك غيره أو لأنه
 كالأشهر آء كمن شكر ملكا على لقه بل القيمة
 بالنسبة إلى الملك أكثر الثانية لا حكم فيما لا
 يقضى العقل فيه بحسن ولا قبح وثالثها هو الوقف
 عن الخطر والإباحة وأما غيرهما فانتسم عندكم
 إلى الخمسة لأنها لو كانت محظورة ومضايقة

لَكُلِّفَ بِالْمَحَالِ الْإِسْتِثْنَاءُ إِذَا أَمْلَكَ جَوَادُ بَحْرًا
لَا يُزْنِفُ وَأَجِبَتْ مَمْلُوكُهُ قَطْرَةً فَكَيْتَ يَدُكَ
تَحْرِيْمُهَا عَنْكَ وَرَيْتَ الْوَأَنْصَرَفَ فِي مَلِكِ الْعَبْدِ
قُلْتَ يَا بَنِي عَلَى الشَّيْءِ وَلَوْ سَلِمَ فَمِنْ بَلْحَقَهُ صَرَرُ
مَا وَلَوْ سَلِمَ فَمُعَارَضُ بِالضَّرِّ وَالنَّاجِي وَإِنْ أَرَادَ الْمُبِيعُ
أَنْ لَا يَخْرُجَ فَمُسَلَّمٌ وَإِنْ أَرَادَ حِطَابَ الشَّارِعِ وَالْفَرْضِ
أَنَّهُ لَا مَحَالَ لِأَنْ يَفِيهِ وَتِ الْوَاحِلَةُ وَذَلِكَ أَسْتَعْمَلُ
بِهِ بِالْحِكْمَةِ تَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ قُلْتَ أَمُعَارَضُ
بِأَنَّهُ مَلَكٌ غَيْرُهُ لَخَلَقَهُ لِيَصْبِرَ فَيُنَابِ وَإِنْ أَرَادَ
الْوَاقِفُ أَنَّهُ وَقَفَ لِنَعَارِضِ الْإِدْلَةِ فَفَاسِدُهُ
الْحَكْمُ فَيُذَكِّرُ خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُونَ بِأَفْعَالِ

وَلَا شَرَعَ وَأَنْ أَرَادَ حِكْمَةَ الْفِعْلِ الْخَيْرِ

الْمُكَلَّفِينَ فَوَرَدَ مِثْلُ وَاللَّهُ خَلَقَكَ وَمَا تَعْمَلُونَ فَرِيدَ
بِالْإِقْنَاءِ أَوِ الْخَيْرِ فَوَرَدَ كَوْنُ الشَّيْءِ دَاهِلًا وَسَبَبًا
وَشَرْطًا فَمِنْ يَدِ الْوَضْعِ فَاسْتِقَامَ وَقِيلَ بَلْ هُوَ رَاجِعٌ
إِلَى الْإِقْنَاءِ وَالْخَيْرِ وَقِيلَ لَيْسَ بِكَ كَرِهٍ وَقِيلَ خَطَا
السَّارِعِ بِمَا يَدِ شَرْعِيَّةٍ تَخْتَصُّ بِهِ لَا تَعْرِفُ إِلَّا
مِنْهُ لِأَنَّهُ انْشَأَ وَلَا خَارِجَ لَهُ فَإِنْ كَانَ طَلِبًا لِفِعْلٍ غَيْرِ كَرِهٍ
يَنْهَضُ تَرْكُهُ فِي جَمِيعِ وَقْتِهِ سَبَبًا لِلْعِقَابِ فَوَجُوبُ
وَأِنْ أَنْهَضَ فَعَلَهُ خَاصَّةً لِلثَّوَابِ فَتَدْبِيرٌ وَإِنْ كَانَ طَلِبًا
لِكَرِهٍ عَنْ فِعْلٍ يَنْهَضُ فَعَلَهُ سَبَبًا لِلْعِقَابِ فَتَحْرِيْمُ
وَمَنْ يَسْقِطُ غَيْرُ كَرِهٍ فِي الْوَجُوبِ يَقُولُ طَلِبًا لِنَفْعٍ فَعَلٍ
فِي الْخَيْرِ وَإِنْ أَنْهَضَ الْكَفَّ خَاصَّةً لِلثَّوَابِ فَكُنْ أَمَّةً

خ
الحكم

وَاِنْ كَانَ تَحْيِيْنًا فَاَبَا حَاجَةً وَالْأَفْوَضُ وَفِي تَسْمِيَةِ
 الْكَلَامِ فِي الْأَزَلِ خِطَابًا خِلَافَ **الْوَجُوبِ**
 الْبُتُوْتِ وَالسُّقُوطِ وَفِي الْأَصْطِلَاحِ مَا تَقَدَّمَ وَالْوَاجِبُ
 الْفِعْلُ الْمُنْتَلِقُ لِلْوَجُوبِ كَمَا تَقَدَّمَ وَمَا يُعَاقِبُ تَارِكَهُ
 مَرْدُودٌ بِجَوَازِ الْعَصْرِ وَمَا أُوعِدَ بِالْعِقَابِ عَلَى
 تَرْكِهِ مَرْدُودٌ بِصِدْقِ إِبْعَادِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا بَخَا
 مَرْدُودٌ بِمَا يُشْكُ فِيهِ الْمَتَاحُ مَا يَدُمُ تَارِكُهُ
 شَرًّا عَابُوجِهِ مَا رَقَابَ بَوَاجِهِ مَا لِيَدْخُلَ الْوَاجِبُ
 الْمَوْشَعُ وَالْكَفَايَةُ عَاقِبَةُ عَلَى عَكْسِهِ فَخَلَّ بِطَرْدِهِ
 إِذْ يَزِيدُ النَّاسِي وَالنَّائِمُ وَالْمُسَافِرُ فَإِنْ قَالَتْ يَسْقُطُ
 الْوَجُوبُ بِذَلِكَ قُلْتُ وَبَسَقُطُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ

الْفَرْضُ وَالْوَجِبُ مُتَرَادِفَانِ الْخَبَرِيَّةُ الْفَرْضُ
 الْمَطْرُوعُ بِهِ وَالْوَاجِبُ الْمَطْنُونُ الْأَدَاءُ مَا فَعَلَ وَفَعَلَهُ
 الْمُقَدَّرُ لَهُ أَوْ لَا شَرَعَ عَامًا وَالْفَضْلُ مَا فَعَلَ بَعْدَ وَقْتٍ لَدَاءِ
 اسْتَدْرَاكَ مَا سَبَقَ لَهُ وَجُوبٌ مُطْلَقًا آخَرَةً عَمَّا أَوْسَمُوا
 تَمَكَّنَ مِنْ فَعْلِهِ كَالْمُسَافِرِ أَوْ لَمْ يَتِمَّ لِمَانِعٍ مِنَ الْوَجُوبِ شَرَعًا
 كَالْحَاجِضِ وَوَعَقْدًا كَالنَّائِمِ وَقِيلَ لِمَا سَبَقَ وَجُوبُهُ عَلَى الْمُسْتَدْرِكِ
 فَعِلُ كَالْحَاجِضِ وَالنَّائِمِ قَضَاءٌ عَلَى الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي لِأَنَّهُ قَوْلٌ
 ضَعِيفٌ وَالْإِعَادَةُ مَا فَعَلَ فِي وَقْتِ الْأَدَاءِ مَا نَبَأَ خَلَّلَ
 وَقِيلَ بَعْدُ **مَسْئَلَةٌ** الْوَاجِبُ عَلَى الْكَفَايَةِ
 عَلَى الْجَمِيعِ وَيَسْقُطُ بِالْبَعْضِ لَنَا إِنْ جَمِيعُ التَّارِكِ بِإِنْفَاءِ
 وَتَالُوَاشَقُطُ بِالْبَعْضِ قُلْتُ اسْتِبْعَادُ قَالُوا

كما امر بواحد منهم من بعضهم قلت انتم واحد منهم
 لا يقتل قالوا فلو لا نفر قلت يجب تأويله على
 المسقط جمعاً بين الأدلة **مسألة** الأولى
 بواحد من شيئا كخصال الكفارة مستقيم وقال
 بعض المعتزلة الجميع واجب وبعضهم الواجب ما ينفذ
 وبعضهم الواجب واحد معين ويسقط به وبالأخذ
 لنا القطع بالجواز والنقض دل عليه وايضا وجوب
 أحد الخاطئين واعناق واحد من الجنس ولو كان النخبين
 بوجوب الجميع لو جب تزويج الجميع ولو كان معيناً كخصو
 احلوا بما امتنع النخبين المعشيرة غير المعين كجهول
 ويستحيل وقوعه فلا يكلف به واجواب انه معش

من حيث هو واجب وهو واحد من الثلاثة فينتفي
 الخصوص فيصح الطلاق غير المعين عليه والوالوكا
 الواجب واحد من حيث أحد هال لا يعينه منها لوجب
 ان يكون المخير فيه واحدا لا يعينه من حيث هو أحد هال
 فان تعدد الزم النخبين بين واجب وغير واجب وان
 اتحد الزم اجتماع النخبين والوجوب واجيب بلزوم
 في المجلس والخططين واحق ان الذي وجب لم يخبز فيه
 والمخير فيه لم يجب لعدم التعيين والتعدد بابي كون
 المتعلقين واحدا كما لو حرم واحدا ووجب واحدا
 والواو ايم ويسقط وان كان بلفظ النخبين كالتفافية
 قلت الاجتماع ثم على تأويل الجميع وهذا بترك واحد

وَأَيْضًا فَنَأْتِيهِمْ وَاحِدٌ لَا يُعَيِّنُهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ غِلَافٍ النَّاسِ
عَلَى تَرْكِ وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَالْوَاجِبُ أَنْ يَعْلَمَ الْأَمْرُ
الْوَاجِبَ قُلْتُ لَا يَعْلَمُ حَسْبَ مَا أَوْجَبَهُ وَإِذَا أُوجِبَ
غَيْرُ مُعَيَّنٍ وَجِبَ أَنْ يَعْلَمَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ وَالْوَاقِعُ مَا
يُفْعَلُ فَكَانَ الْوَاجِبَ قُلْتُ فَكَانَ الْوَاجِبَ لَكُلِّهِ
وَاحِدًا مِنْهَا لَا لِحُضُوصِهِ لِلْفِعْلِ بِأَنْ يَخْلُقَ فِيهِ شَوَاهِدُ
الْمُشَافَعَةِ الْجَمْعُ بِأَنْ يَجْمَعَ وَقْتُ لَظْهَرٍ وَنَحْوِهِ وَقْتُ
لَا دَابَّهِ الْقَاضِي الْوَاجِبَ الْفِعْلُ وَالْعَدَمُ وَيُعَيَّنُ
أَخْرَ أَوْ قِيلَ وَقْتُهُ أَوَّلُهُ فَإِنْ أَخْرَهُ فَقَضَا بَعْضُ الْحَقِيقَةِ
أَخْرَهُ فَإِنْ قَدْ مَهْ فَتَعَلَّ سَبْقُطُ الْكَرْخِي لِأَنْ
يَبْقَى صِفَةُ الْمَكْلُفِ فَمَا قَدْ مَهْ وَاجِبٌ لَنَا أَنْ الْأَمْرَ

قَدْ يَجْمَعُ الْوَقْتُ فَالْحَقِيقَةُ وَالنَّعِيْنُ حَكْمٌ وَإِنْ كَانَ
مُعَيَّنًا كَانَ الْمَصْلَحَةُ فِي غَيْرِهِ مُقَدَّمًا فَلَا يَصِحُّ أَوْ قَاضِيًا
فَيُعَيَّنُ وَهُوَ خِلَافُ الْقَاضِي ثَبَتَ فِي الْفِعْلِ وَالْعَدَمِ
حُكْمُ خِصَالِ الْكَفَارَةِ وَاجِبٌ بِأَنْ الْفَاعِلُ مُشْتَرِكٌ
لِكُونِهَا صِلَاةً قَطْعًا لَا لِجِدَالٍ مِنْ بَرٍّ وَجُوبُ الْعَدَمِ
فِي كُلِّ وَاجِبٍ مِنْ أَحْكَامِ الْإِيمَانِ الْحَقِيقَةِ لَوْ كَانَ
وَاجِبًا أَوْ لَا عَصَى بِنَاخِيَةٍ لِأَنَّهُ تَرَكَ قُلْتُ النَّاسِ
وَالْتَعَجَّلُ فِيهِ كَخِصَالِ الْكَفَارَةِ **مَسْئَلَةٌ**
مَنْ أَخْرَعَ مَعَ ظَنِّ الْمَوْتِ قَبْلَ الْفِعْلِ عَصَى إِنْ تَقَا فَإِنْ لَمْ
يَمُتْ ثُمَّ فَعَلَهُ فِي وَقْتِهِ فَأَجْمَعُ أَدَّاهُ وَقَالَ الْقَاضِي
قَضَاءً فَإِنْ أَرَادَ وَجُوبَ بَدِيَةِ الْقَضَاءِ فَبَعِيدٌ وَيَلْزَمُهُ

مَوْخَرَام

الاجماع

لَوْ اَعْتَقَدَ انْقِضَاءُ الْوَقْتِ قَبْلَ الْوَقْتِ فَعَصَى بِالنَّاسِ خَيْرٌ
وَمَنْ اَخَّرَ مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ مَمَاتَ فُجَاءَةً فَالْحَقِيقُ لَا
يَعِصِي بخلاف ما وقفه العصر **مسألة**
مَا لَا يَمُتُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِمُقَدِّدٍ وَرَأْسٍ طَائِفٍ بِالْأَكْثَرِ
وَعَبْرٍ شَرْطٍ كَثَرٍ كَالْإِضْدَادِ فِي الْوَاجِبِ وَفِعْلٍ ضَلْبٍ فِي
الْمُحْتَمِ وَغَسْلٍ خُرٍّ مِنْ الرُّأْسِ وَقِيلَ لَا يَمُتُّ لَنَا
لَوْلَمْ يَجِبِ الشَّرْطُ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا وَفِي غَيْرِهِ لَوْ اسْتَلْزَمَ
الْوَاجِبُ وَجُوبُهُ لَزِمَ الْمَوْجِبُ لَهُ وَلَمْ يَكُنْ تَعْلُقُ الْوُجُوبُ
لِنَفْسِهِ وَلَا مَنَعَ النَّصْرُ بِجِبْرِهِ وَلَعَصَى تَرْكُهُ لَصَحَّ
قَوْلُ الْكُفِيِّ فِي نَفْيِ الْمُبَاحِ تَالِ الْوَالِدِ لَمْ يَجِبْ لَصَحَّ دَوْنُهُ
وَلَمَّا وَجِبَ التَّوَسُّلُ إِلَى الْوَاجِبِ وَالتَّوَسُّلُ وَاجِبٌ بِالْإِجْمَاعِ

شرعا

تعقل

ولو جبت بنته

وَاجِبٌ إِنْ أُرِيدَ بِدَلَالَتِهِ وَوَاجِبٌ لَا يَدْرِيهِ فَمُسَلَّمٌ
وَإِنْ أُرِيدَ مَأْمُورٌ بِهِ قَائِمٌ دَلِيلُهُ وَإِنْ سَلِمَ الْإِجْمَاعُ فَنَفَى
الْإِسْتِثْنَاءَ بِدَلِيلٍ خَارِجٍ **مسألة** بِحُجُورِ
إِنْ يَحْتَمِ وَاحِدٌ لَا يُعَيِّنُهُ حَيْثُ قَالَ لِمُعْتَزِلَةٍ وَهِيَ كَالْمُحْتَمِ
مسألة يَسْتَحِيلُ كَوْنُ الشَّيْءِ وَاجِبًا حَرَامًا
جِهَةً وَاحِدَةً إِلَّا عِنْدَ نَعَضٍ مِنْ حُجُورِ تَكْلِيفِ الْمَحَالِ
وَأَمَّا الشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَهُ جِهَتَانِ كَالصَّلَاةِ فِي الدَّائِرَةِ الْمَقْصُودَةِ
فَأَجْمَعُونَ بِصَحِّهِ وَالْقَاضِي لَا يَصِحُّ وَيَسْتَفْظُ الطَّلَبُ عِنْدَهَا
وَاحِدٌ وَأَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ لَا يَصِحُّ وَلَا يَسْقُطُ لَنَا
الْقَطْعُ بِطَاعَةِ الْعَبْدِ وَعَصْيَانِهِ بِأَمْرِهِ بِالْخِيَاطَةِ وَنَسَبِهِ
عَنْ مَكَانٍ مَخْصُوصٍ لِلْعَتَبَةِ وَإِذَا لَوْ لَمْ يَصِحَّ لَكَانَ لَا إِجْمَاعَ

المتعلّين إذ لا مرائع سواه اتفاقا ولا اتحادا لأن الأمر
 للصلاة والنهي للغضب واختيار المكلف جمعا لا يحرّجا
 عن حقيقتيهما واستدلّ لو لم يصرح لما ثبت صلاة مكرورة^{هـ}
 ولا صيام مكرورة لنضاد الأحكام واجيب بأنه إن
 اتحد الكون منيع والألم يفيد الرجوع^ب النهي إلى وصف منفك
 واستدلّ لو لم يصرح لما سقط التكليف قال القاضي
 وقد سقط بالإجماع لأنهم لم يأمنوا بمقتضاها والصلوات
 وزدتمنع الإجماع مع مخالفة أحد وهو أقعد بمعرفته
 الإجماع قال القاضي والمنكّلون لو صحّ لا يتحد
 المتعلّقان لأن الكون واحد وهو غضب واجيب
 باعتبار الجهتين بما سبق قالوا وصححت لصرح

بوص

صوم يوم النحر بالجهتين واجيب بأن صوم يوم
 النحر غير منفك عن الصوم بوجه فلا ينفك جهنان
 أو بأن نهى النحر ثم لا يعتبر فيه تعدد الأدليل
 خاص فيه وأما من توسط أرضا مغضوبة في سطر
 الأصوين^ب بأن استحالة تعلق الأمر والنهي معا بالخروج
 وخطا أي هاشم وإذا أعين الخروج للأمر قطع بنفي
 المعصية به بشرطه وقول الأمام باستحباب حكم
 المعصية مع الخروج ولا نهى بعيد ولا جهتين لتعدد
 الامتثال^{هـ} **مسألة** المندوب مأمور
 به خلافا للكنخي والرازي لأن طاعة وأثم
 قسموا الأمر إلى إيجاب ونذير قالوا لو كان لكان تركه

ادعاه الخروج
 واللب

مَعْصِيَةً لِأَنَّهَا تَخَالِفُ الْأَمْرَ وَمَا يَصِحُّ لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَالِ
 قُلْنَا الْمَعْنَى أَمْرُ الْإِجَابِ فِيهِمَا **مَسْئَلَةٌ**
 الْمَنْدُوبُ لَيْسَ بِتَكْلِيفٍ خِلَافًا لِلِاسْتِثْنَاءِ ذَوِيهِ لِنُطْقِهِ
مَسْئَلَةٌ الْمَكْنُوعُ شَيْءٌ عَنْهُ غَيْرُهُ كَلِيفٌ كَالْمَنْدُوبِ
 وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الْحَرَامِ وَعَلَى تَرْكِ الْأَوَّلِ **مَسْئَلَةٌ**
 يُطْلَقُ الْجَائِزُ عَلَى الْمُبَاحِ وَعَلَى مَا لَا يَمْتَنِعُ شَرْعًا أَوْ عَقْلًا
 وَعَلَى مَا اسْتَوَى الْأَمْرَانِ فِيهِ وَعَلَى الْمُسْكُوكِ فِيهِ فِيهِمَا
 بِالْإِجَابِ **مَسْئَلَةٌ** الْإِبَاحَةُ حُكْمٌ شَرْعِي خِلَافًا
 لِبَعْضِ الْمُعْتَرِ لَنَا أَنَّهُمَا خِطَابُ الشَّارِعِ قَالُوا أَتَشْنِ
 الْحَرَجَ وَتَقُودُ قَبْلَ الشَّرْعِ **مَسْئَلَةٌ** الْمُبَاحُ
 غَيْرُ مَا مَوْزَعٌ خِلَافًا لِلْمَعْنَى لَنَا أَنَّ الْأَمْرَ طَلَبُكَ بِسُئْلِكَ

قَالَ الْأَمْرُ بِالْإِجَابِ الشَّارِعِ

النَّاسِ جَمِيعٌ وَلَا تَنْزُحٌ قَالَتْ كُلُّ مُبَاحٍ تَرْكُ حَرَامٍ وَتَرْكُ
 الْحَرَامِ وَاجِبٌ وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ
 وَتَأْوِيلُ لاجتماع على ذات الفعل لا بالنظر إلى ما يستلزم
 جمعًا بين الأدلة وَاجِبٌ جَوَابُ أَحَدٍ مِمَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُنْعِي
 لِذَلِكَ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ وَفِيهِ تَسْلِيمٌ أَنَّ الْوَاجِبَ وَاحِدٌ فَمَا
 فَعَلَهُ فَهُوَ وَاجِبٌ قَطْعًا الشَّيْءُ الزَّامَةُ أَنَّ الصَّلَاةَ
 حَرَامٌ إِذَا تَرَكَّ بِهَا وَاجِبٌ وَهُوَ يَلْتَمِزُ مَهْ بِإِجَابِ الْجَمْعِ
 وَلَا يَخْلُصُ إِلَّا بِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ مِنْ عَقْلٍ أَوْ عَادَةٍ
 فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ وَقَوْلُ الْمُسْتَدِّدِ الْإِبَاحَةُ تَكْلِيفٌ بَعْدُ
مَسْئَلَةٌ الْمُبَاحُ لَيْسَ بِمُجْتَنِبٍ لِلوَاجِبِ بَلْ هُمَا
 نَوْعَانِ لِلْحُكْمِ لَنَا لَوْ كَانَ جِنْسَهُ لَاسْتَلْزَمَ التَّوَعُّ

التَّخَيُّرَاتِ أَوْ مَا ذُوْنُ بَيْنِهِمَا وَاخْتِصَّ الْوَاجِبُ قُلْنَا
تَرَكَمُ فَضْلَ الْمُبَاحِ **حِطَابُ الْوَجْهِ** كَمَا يَحْكُمُ عَلَى الْوَجْهِ
بِالسَّبَبِيَّةِ الْوَقْتِيَّةِ كَالزَّوَالِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ كَالْإِسْتِزَارِ
وَالْمَلِكِ وَالضَّمَانِ وَالْعَصُوبَاتِ وَبِالْمَانِعِ لِلْحَكْمِ بِحِكْمَةٍ تَنْقِصِي
تَقْيِضُ الْحُكْمَ كَالْأُتُوَّةِ فِي الْقَضَائِصِ وَالسَّبَبِ بِحِكْمَةٍ تَحُلُّ
بِحِكْمَةِ السَّبَبِ كَالَّذِينَ فِي الزَّكَاةِ فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَلِيمُ عَدَمُ
فَهُوَ الشَّرْطُ فِيهِمَا كَالْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ وَالطَّهَارَةِ وَأَمَّا
الْبُطْلَانُ وَالْبُطْلَانُ أَوْ يَحْكُمُ بِهِمَا فَا مَرٌّ عَقْلِي لَانْهَا إِثْمًا
كَوْنُ الْفِعْلِ مُسْقِطًا لِلْقَضَاءِ وَإِثْمًا مُوَافَقَةً أَمْرٍ الشَّرْعِ
وَالْبُطْلَانُ وَالْفَسَادُ تَقْبِضُهَا الْجَنَفِيَّةُ الْفَاسِدَةُ
الْمَشْرُوعُ بِأَصْلِهِ الْمَمْنُوعُ بِوَضْعِهِ وَأَمَّا الرُّحَصَةُ

فَالْمَشْرُوعُ لِعَدْرِ مَعَ قِيَامِ الْحُزْمِ لَوْلَا الْعَدْرُ كَأَكْلِ
الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ وَالْقَضْرِ وَالْفَيْضِ فِي الْمُسْتَفْرِ وَاجِبًا
وَمَنْدُوبًا وَمُبَاحًا **الْمَحْكُومُ فِيهِ الْأَعْمَالُ**
شَرْطُ الْمَطْلُوبِ الْإِمْكَانُ وَنُسِبَ خِلَافَهُ إِلَى الْأَشْعَرِي
وَالْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّةِ التَّكْلِيفِ بِمَا عِلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَسْعُ لَنَا
لَوْ صَحَّ التَّكْلِيفُ بِالْمُسْتَحِيلِ لَكَانَ مُسْتَدْعِي الْحُضُولِ لِأَنَّهُ
مَعْنَى الطَّلَبِ وَلَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَا يَقْضُوْهُ وَقُوْعُهُ وَاسْتِدْعَا
حُضُولَهُ فَرَعُهُ لِأَنَّهُ لَوْ تَقْضُوْهُ مُثْبِتًا لَمْ تَقْضُوْهُ إِلَّا مِنْ
عَلَى خِلَافِ مَا هَيَّيْتَهُ وَهُوَ مُحَالٌ فَإِنْ قِيلَ لَوْ لَمْ يَقْضُوْهُ
لَمْ يُعْلَمِ إِحَالَةُ الْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّيْنِ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِضَعْفِ الشَّيْءِ
فَرَعٌ تَقْضُوْهُ قُلْنَا الْجَمْعُ الْمَقْضُوْهُ جَمْعُ الْمُخْتَلَفَاتِ وَهُوَ

المحكوم سميته ولا يلزم من تصور متبعا عن الصدق
 تصور متبعا فان قيل يتصور ذهنا للحكم عليه لا
 في الخارج قلت فيكون الخارج مستحيلا والذهني
 خلاقه وايضا يكون الحكم بالاسم على ما ليس مستحيل
 وايضا الحكم على الخارج يستدعي تصورا خارجا
 المخالف لولم يفتح لم يقع لان العاقل ما مود وقد علم
 الله انه لا يقع واخبر انه لا يؤمن وكذا ذلك من علم بموته
 ومن فسخ عنه قبل تمكينه ولان المكلف لا قدرة له
 الا حال الفعل وهو حيد غير مكلف فقد كلف غير
 مستطيع ولان الافعال مخلوقة لله ومن ههنا ينشأ
 تكليف المحال الى الاشعري واجيب بان ذلك

لا يمنع تصور الوقوع بجوارحه منه فهو غير محال النزاع
 وبان ذلك يستلزم ان التكليف كلها تكليف المستحيل
 وهو بالكلية بالاجماع فتاوا كلف ابا جهل تصدق رسول
 في جميع ما جاءه وعلم انه لا يصدقه فقد كلفه بان
 يصدقه في ان لا يصدقه وهو مستلزم ان لا يصدقه
 والجواب انهم كلفوا بتصديقهم واجبار رسول
 كاجبار نوح ولا يخرج الممكن عن الامكان غير او
 علم نعم لو كلفوا بعد علمهم لا تنفقت فائدة التكليف ومثله
 غير واقع **مسألة** حصول الشرط الشرعي
 ليس شرطا في التكليف قطعا خلافا لاصحاب الراي
 منروضة في تكليف الكفار بالفروع والظاهر الوقوع

منه

لَسَا لَوْ كَانَ شَرْطًا لَمْ يَجِبْ صَلَاةٌ عَلَى مُجْدِثٍ وَجِبِ
وَلَا قَبْلَ الْبَيْتِ وَلَا اللَّهُ الْكَبِيرُ قَبْلَ الْبَيْتِ وَلَا الْإِلَهِ قَبْلَ
الْمُحَرَّمَةِ وَذَلِكَ بِأَحِلِّ قَطْعَاتِ الْوَالِدِ الْوَلَدِ بِهَا لَمْ يَجِبْ
مِنْهُ قُلْتُ أَعَيْنُ حِلِّ التَّرَاجِمْ وَالْوَالِدُ الْوَلَدُ لَا يَمُكِّنُ
الْأَمِثَالَ وَفِي الْكُفْرِ لَا يَكُنْ وَبَعْدَ يَسْتَقْطُ قُلْتُ
يُسَلِّمُ وَيَفْعَلُ كَالْمُجْدِثِ هُوَ الْوَقُوعُ وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَمْ
تَكُنْ مِنَ الْمُصَلِّينَ مَتَا الْوَقُوعُ لَوْ جَبَّ الْقَضَا قُلْتُ
الْقَضَاءُ بِأَمْرِ جَدِّ يَلِي قُلْتُ يَنْبَغِي وَيَنْبَغِي وَقُوعُ التَّكْلِيفِ
وَلَا يَحْتَجُّهُ رِبْطُ عَقْلِي هُوَ **مَسْئَلَةٌ** لَا تَكْلِفُ
إِلَّا بِفِعْلٍ فَلَمْ يَكُنْ بِهِ فِي النِّهْيِ كَيْفُ التَّنْشِيطِ مِنَ الْفِعْلِ وَمِنْ
أَبِي هَاشِمٍ وَكَثِيرٍ نَفَى الْفِعْلَ لَسَا لَوْ كَانَ لَكَانَ مُسْتَدْعَى

يُصَوِّلُهُ مِنْهُ وَلَا يَتَصَوَّرُ لِيْلَهُ غَيْرُ مُقَدُّوْهُ وَاجِبِ
يَمْنَعُ أَنَّهُ غَيْرُ مُقَدُّوْهُ وَزِلَهُ كَأَجْدِ قَوْلِي الْقَاضِي وَزِدْ بَابَهُ
كَانَ مَعْدُومًا وَأَسْتَمِرَّ وَالْفَدْنَةُ تَنْقِضُ إِذَا عَقَلَا وَفِيهِ
نَظَرٌ هُوَ **مَسْئَلَةٌ** قَالَ الْأَشْعَرِيُّ لَا يَنْقُطِعُ
التَّكْلِيفُ بِفِعْلٍ حَالِ جِدْوِيَّةٍ وَمَنْعُهُ الْإِمَامُ وَالْمُعْتَزِلُ لَهُ
فَإِنْ أَرَادَ الشَّيْخُ أَنْ يَتَلَقَّهَ وَلَا يَنْقُطِعُ بَعْدَهُ أَيْضًا وَأَرَادَ
أَنْ يَتَّخِذَ التَّكْلِيفَ بَاقٍ فَيَتَكَلَّفُ بِإِجَادِ الْمَوْجُودِ وَهُوَ كَالْ
وَلَعَدَمِ طَحَّةِ الْإِتِلَاءِ فَتَنْتَفِي فَايِدَةُ التَّكْلِيفِ مَتَا الْوَالِدِ
مَقْدُومٌ وَرُجُوعُهُ بِإِتْفَاقٍ فَيَضَعُ التَّكْلِفُ بِهِ قُلْتُ
بَلْ يَمْنَعُ بِمَا ذَكَرْنَا هُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ الْمَكْلَفُ
مَسْئَلَةٌ أَلَيْسَ شَرْطُ التَّكْلِيفِ وَقَالَ بِهِ

بَعْضُ مَنْ حَوَزَ الْمُسْتَحِيلَ لِعَدَمِ الْإِتِّلَافِ لَنَا الْوَصِيحُ
 لَكَانَ مُسْتَدْعَى حُضُورِهِ مِنْهُ طَاعَةٌ كَمَا نَقَدَّمُ وَلَصِيحُ
 تَكْلِيفُ الْبَهِيمَةِ لِأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي عِلْمِ الْفَهْمِ وَتَالُوا
 لَوْلَمْ يَصِحَّ لَمْ يَتَّعْ وَقَدْ أَعْتَبَرْتَ طَلَاؤَ السَّكْرَانِ وَقَتْلَهُ
 وَاتِّلَافَهُ وَاجْتِبَابَ بَانَ ذَلِكَ تَكْلِيفٌ بَلْ مِنْ قَبْلِ
 الْأَسْبَابِ كَقَتْلِ الطِّفْلِ وَاتِّلَافِهِ وَتَالُوا الْأَنْفَرُ
 الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى قُلْتُمْ لَا يَجِبُ تَأْوِيلُهُ إِمَّا
 مِثْلُ لَا تَمُتْ وَأَنْتَ ظَالِمٌ وَإِمَّا عَلَى إِنْ الْمُرَادُ التَّمْلِيقُ
 التَّثْبُوتُ كَالْعَصَبِ هـ **مَسْأَلَةٌ** قَوْلُهُمُ الْأَمْرُ
 تَعْلُقُ بِالْمَقْدُومِ لَمْ يُرَدَّ تَحْجِزُ التَّكْلِيفِ وَأَتَمَّا أُرِيدَ
 التَّعْلُقُ الْعَقْلِيُّ لَنَا لَوْلَمْ تَعْلُقْ بِهِ لَمْ يَكُنْ أَرْيَا

عنه

لَا نَنْ مِنْ حَقِيقَتِهِ التَّعْلُقُ وَهُوَ أَرْيَا تَالُوا الْأَمْرُ وَتَالُوا
 وَخَبَرٌ مِنْ غَيْرِ مُتَعْلِقٌ مَوْجُودٌ بِحَالٍ قُلْتُمْ لَا يَجِبُ
 النَّزَاجُ وَهُوَ اسْتِغْنَاءُ عَنْ شَيْءٍ قَالِ ابْنُ شَيْعٍ
 إِنَّمَا يَنْصِفُ بِذَلِكَ فِيمَا لَا يُزَالُ وَقَالَ الْقَدِيمُ
 الْأَمْرُ الْمُشْتَرِكُ وَأُورِدَ أَنَّهَا نَوَاعٍ فَيَسْتَحِيلُ وَجُودُ هـ
 وَتَالُوا بِلَنْ مِ التَّعْدُدُ قُلْتُمْ التَّعْدُدُ بِاعْتِبَارِ
 الْمُتَعَلِّقَاتِ لَا يُوجِبُ تَعْدُدًا أَوْ جُودِيًا
مَسْأَلَةٌ يَصِحُّ التَّكْلِيفُ بِمَا يَعْلَمُ الْأَمْرُ إِنَّمَا
 شَرْطُ وَقُوعِهِ عِنْدَ وَقْتِهِ فَلَدَكَ يَعْلَمُ قَبْلَ الْوَقْتِ
 وَخَالَفَ الْأَمَامُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَيَصِحُّ مَعَ جَهْلِ الْأَمْرِ
 اتِّفَاقًا لَنَا لَوْلَمْ يَصِحَّ لَمْ يَعْضُ أَحَدٌ أَبَدًا لِأَنَّهُ لَمْ

يَحْصُلُ شَرْطٌ وَقَوْعُهُ مِنْ زَادَةِ قَدَرٍ أَوْ حَادِثَةٍ
وَأَيْضًا لَوْلَمْ يَصِحَّ لَمْ يُعْلَمْ تَكْلِيفٌ لِأَنَّهُ بَعْدَهُ وَمَعَهُ
يَنْقَطِعُ وَقَبْلَهُ لَا يُعْلَمُ فَإِنْ فَضَّلَهُ مُتَشَعًا فَدَضَّازَ مِنْهَا
زَمَنًا فَلَا يُعْلَمُ أَبَدًا أَوْ ذَلِكَ بَاطِلٌ وَأَيْضًا لَوْلَمْ يَصِحَّ
لَمْ يُعْلَمْ أَنْ يَكُنْ مِنْهُمُ وَجُوبُ الدَّيْجِ وَالْمُنْكَرُ مُعَانِدٌ وَقَالَ
الْقَاضِي لِإِجْمَاعٍ عَلَى تَحَقُّقِ الْوُجُوبِ وَالتَّحَرُّمِ قَبْلَ التَّكْلِيفِ
الْمُعْتَرِ لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَكَانُ شَرْطٍ فِيهِ
وَاجِبٌ بِأَنَّ الْأَمَّاكَانَ الْمَشْرُوطَ أَنْ يَكُونَ تَمَامًا ثَانِي
فَعَلُهُ عَادَةً عِنْدَ وَقْتِهِ وَاسْتِجْمَاعِ شَرَايِطِهِ وَإِلَّا مَكَانُ
الَّذِي هُوَ شَرْطُ الْوُقُوعِ يَحُلُّ الْبِتْرَاجَ وَأَيْضًا يَكُنُّ أَنْ لَا
يَصِحَّ مَعَ جَهْلِ الْأَمْرِ فَالْوُصْحُ لَفُصْحٍ مَعَ عِلْمٍ

الْمَأْمُورُ وَاجِبٌ بِإِنْقِطَاعِ فَايِدَةِ التَّكْلِيفِ وَهَذَا
يُطْبَعُ وَيُعْصَى بِالْعَزَمِ وَالْبِشْرِ وَالْكَرَاهَةِ هـ
الْأَوَّلُ السَّعْبَةُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ
وَالْقِيَاسُ وَالْإِسْتِدْلَالُ وَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى الْكَلَامِ
النَّفْسِيِّ وَهِيَ نِسْبَةٌ بَيْنَ مَفْرُودَيْنِ قَائِمَةٌ بِالْمُنْظَمِ وَالْعِلْمِ
بِالنِّسْبَةِ ضَرُورِيٌّ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ بِهِ لَكَانَتْ النِّسْبَةُ
الْخَارِجِيَّةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِمَّا وَالْخَارِجِيَّةُ لَا يَتَوَقَّفُ حُصُولُهَا
عَلَى تَعَتُّلِ الْمَفْرُودَيْنِ وَهَذِهِ مَتَوَقَّفَةٌ هـ **الْكِتَابُ**
الْقُرْآنُ وَهُوَ الْكَلَامُ الْمُنَزَّلُ لِلْإِعْجَازِ بِسُورَةٍ مِنْهُ
وَقَوْلُهُمْ مَا نَقُلُ بَيْنَ دَفْتِي الْمُصْحَفِ تَوَاتُرًا أَحَدٌ
لِلشَّيْءِ بِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ لِأَنَّ وُجُودَ الْمُصْحَفِ وَنَقْلَهُ

فَرَحُ تَصَوُّرِ الْقُرْآنِ هـ **مسألة** ما نزل أحدا
 فليس يقرآن للقطع بأن العادة تقتضي بالنوازل في تفاضل
 مثله وقوة الشبهة في سُمِّ الله الرحمن الرحيم مع
 من التكفير من الجانبيين والقطع انهم لا تنوار في
 أوائل السور قرأنا فليس يقرآن فيها وطعا لغيرها
 وتواترت بعض آية في النمل فلا تخالف قولهم مكتوبة
 بخط المصحف وقول ابن عباس في شروق الشيطان
 من الناس آية لا يعيد لأن القاطع يقابله قولهم
 لا يشترط النوازل في المحل بعد ثبوت مثله ضعيف
 يستلزم جواز سقوط كثير من القرآن المكرر وجواز
 اثبات ما ليس يقرآن منه مثل ويل في أي لا يقال

بجوز ولكنه اتفق تواتر ذلك لأننا نقول لو قطع النظر
 عن ذلك الأصل لم يقطع بانقضاء السقوط ونحن نقطع
 بأنه لا يجوز والدليل أنه لا يلزم جواز ذلك
 في المستقبل وهو باطل هـ **مسألة** التراث
 السبع متواترة فيما ليس من قبل لاداء كالمذ
 والأمانة وتخفيف الصلة ونحو ذلك لو لم تكن
 لكان بعض القرآن غير متواتر كملك ومالك ونحوهما
 وتخصيص أحد مما حكمه باطل لا ستوايهما
مسألة العمل بالشاذ غير جائز مثل فضيام
 ثلاثة أيام متتابعات وأجته به أبو حنيفة لنا
 ليس يقرآن ولا خبر يصح العمل به فالوايتعين

أحد مما يجب قلنا يجوز أن يكون مذهباً وإن سلم
 فاجتزأ المقتطوع بخطيبه لا يعمل به ونقله قرأنا خطاً
الحكم المنع المعنى والمنشأ به مقابلة إما
 لا شتر إلى أو أجمال وظهور تشبيهه والظاهر الوقف
 على والراشحون في العلم لأن الخطاب بما لا يهتم بعيد
مسألة الأكتل على أنه لا يمنع عفا
 على الأنبياء ومعصيته وخالف الروافض وخالف
 أكثر المعتزلة إلا في الصغائر ومعتقدهم التفتيح العقلي
 والإجماع على عصمتهم بعد أن سألوا من تعد الكذب في
 الأحكام لدلالة المعجزة على الصدق وجوه القاصي
 غلطاً وقال دلت على الصدق واعتقاداً وأما غيره

الناسي إيقاع الفعل على الوجه الذي فعله قالوا
 خلع نعله فخلعوا نعالهم فاقدمهم على أسند لا لهم ومن
 العلة قلنا لقوله صلوا أو لفهم القربة والوالمسا
 أمرهم بالمنع تمسكوا بفعله قلنا لقوله خذوا
 لهم القربة والوالمسا خذوا في الغسل غير أنزال
 سئل عمر عائشة فقالت فعلته أنا ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا قلنا إنما استنفذ
 من إذا التقى الخنا ناز ففقد وجب الغسل أولاً
 بيان وإن كنتم جنباً أو لأنه شرط الصلاة أو لفهم
 الوجوب قالوا أحوط كصلاة ومطلقاً ينبغي
 وأحق أن الاحتياط فيما ثبت وجوبه أو كان الأصل

في
 الشريعة

في الاستنباط في الجملة
 من الأصول في الأصول
 من الأصول في الأصول

كَالْتَلْبِثِ فَأَمَّا مَا اجْتَمَعَ بَعْضُ ذَلِكَ فَلَا **النَّدْبُ**
 الْوَجُوبُ يَسْتَلْزِمُ النَّبْلِيَّةَ وَالْإِبَاحَةَ مُشْفِئَةً بِقَوْلِهِ
 لَقَدْ كَانَ وَهُوَ ضَعِيفُ الْإِبَاحَةِ هُوَ الْمُتَحَقِّقُ فَوَجِبَ
 الْوُقُوفُ عِنْدَهُ اجْتِبَابِ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ قَصْدُ الْقُرْبَةِ
مَسْئَلَةٌ إِذَا عَلِمَ بِفَعْلٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَادِرًا
 فَإِنْ كَانَ كَمَنْزِي كَافٍ إِلَى كَيْدِيَّةٍ فَلَا أَثَرَ لِلْسَّلُوبِ
 اثْنًا قَاوَالًا دَلَّ عَلَى الْجَوَازِ وَإِنْ سَبَقَ حَرْمُهُ فَتَنْسَخُ وَالْأَ
 لَزِمَ إِذْ تَكَابُ مُحَرَّمٌ وَهُوَ بَاطِلٌ فَإِنْ اسْتَبْشَرَ بِهِ
 فَأَوْضَحَ وَتَمَسَّكَ الشَّافِعِيُّ بِرَحْمَةِ اللَّهِ فِي الْقِيَاسَةِ
 بِالْإِسْتِبْشَارِ وَتَرَكِ الْإِنْكَارَ لِقَوْلِ الْمَذْهَبِ وَقَدْ بَدَتْ
 لَهُ أَقْدَامُ زَيْدٍ وَأُسَامَةُ إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ

مِنْ الْعَامَّةِ قَالُوا جَمَاعٌ عَلَى عَصْمَتِهِمْ مِنَ الْكِبَارِ وَضَعَا
 الْحَنِتَّةَ وَالْأَكْثَرُ عَلَى جَوَازٍ غَيْرِ **مَسْئَلَةٌ**
 فَعَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا وَضَحَ فِيهِ مِنَ الْجَبِلَةِ
 كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ أَوْ تَخْصِيصُهُ
 كَالصَّحِيِّ وَالْوَتَنِ وَالنَّهْجِ وَالْمَسَاوِرَةِ وَالْخَيْبِ وَالْوَسَا
 وَإِنْ يَادِرَ عَلَى أَوْجِعِ فَوَاضِحٍ وَمَا سَوَاهُمَا أَنْ وَضَحَ أَنَّهُ
 بَيِّنٌ يَقُولُ أَوْ قَرِينَةٌ مِثْلُ صَلَاةٍ وَأَوْ كَالْقَطْعِ مِنَ
 الْكُوعِ وَالْعَسَلِ إِلَى الْمَرْأَةِ أَعْيَرًا اتَّفَقَا وَمَا سَوَاهُ أَنْ
 عَلِمَتْ صِفَتُهُ فَأَقْبَهُ وَمِثْلُهُ وَقِيلَ فِي الْبَيِّنَاتِ وَقِيلَ
 كَالَمْ تَعْلَمْ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ فَالْوَجُوبُ وَالنَّدْبُ وَالْإِبَاحَةُ
 وَالْوَقْفُ وَالْمُخْتَارُ أَنْ يَظْهَرَ قَصْدُ الْقُرْبَةِ فَتَنْدُبُ وَالْأَ

فَمُبَاجِجٌ لِّسَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَاهِ
 يَنْ جِعُونَ لِي فِعْلِهِ الْمَعْلُومِ صِفَتُهُ وَقَوْلُهُ فَلَمَّا قَصَى
 إِلَى آخِرِهَا وَادَّاهُ لَمْ تَعْلَمْ وَظَهَرَ فَضْلُ الْقُدْرَةِ ثَبَتَ
 الْإِحْجَانُ فَلَزِمَ الْوُقُوفُ عِنْدَهُ وَالْوُجُوبُ زِيَادَةُ
 تَبَيَّنَتْ وَادَّاهُ لَمْ يَطْهَرْ فَاجْوَادُ وَالْوُجُوبُ وَالنَّدْبُ
 زِيَادَةُ لَمْ تَبَيَّنَتْ وَأَيْضًا لَمْ تَنْجِ الْحَرْجَ بَعْدَ قَوْلِهِ رَوْحًا
 فَهَمَّتِ الْإِبَاحَةُ مَعَ إِجْمَالِ الْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ الْمَوْجِبِ
 وَمَا أَنَاكُمْ أَجِيبُ بِأَنَّ الْمَعْنَى مَا أَمَرَكُمْ لِمُقَابَلَةِ وَمَا
 مَهْمَاكُمْ فَالْوُاقِفَاتِ بَعُوهُ أَجِيبُ فِي التَّعَلُّقِ عَلَى الْوُجُوبِ
 الَّذِي فَعَلَهُ أَوْ فِي الْقَوْلِ وَفِيهِمَا فَالْوُاقِفَاتِ كَانَ إِلَى
 آخِرِهَا أَيْ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ قَلَهُ فِيهِ أَسْوَةٌ فَلَسَ مَعْنَى

الرَّسُولُ فَخَذُوهُ

بَعْضُ وَأُورِدَ أَنْ تَرَكَ إِلَّا نَكَارَ لِمُوَافَقَةِ الْحَقِّ وَالْإِسْتِثْنَاءِ
 بِمَا يَلِيقُ الْخَصْمَ عَلَى أَصْلِهِ لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ يُعْرَضُونَ لِلدَّلِيلِ
 وَأَجِيبُ بِأَنَّ مُوَافَقَةَ الْحَقِّ لَا يَمْنَعُ إِذَا كَانَ الْطَرَفُ يُتَمَكَّنُ
 وَالزَّامُ الْخَصْمَ حَصْلُ الْتَبَاطُحِ وَلَا يَصْلُحُ مَلْعَمَةً
 لِيُفْعَلَ لَنْ لَا يَتَعَارَضَانِ كَصَوْمٍ وَأَكْلٍ لِحَوَازِ الْأَمْرِ فِي وَقْتٍ
 وَالْإِبَاحَةُ فِي آخِرِ الْأَنْبَاءِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ تَكْرِيرِ الْأَوَّلِ
 لَهُ أَوْ لَا مَتْنَهُ فَيَكُونُ الثَّانِي نَاسِخًا فَإِنْ مَعَهُ قَوْلٌ وَلَا دَلِيلٌ
 عَلَى تَكْرِيرِهِ وَلَا نَاسِخٌ بِهِ وَالْقَوْلُ خَاصٌّ بِهِ وَتَأْخِرُ وَلَا تَعَارِضُ
 فَإِنْ تَقَدَّمَ فَالْفِعْلُ نَاسِخٌ قَبْلَ التَّكْرِيرِ عِنْدَنَا فَإِنْ كَانَ خَاصًّا بِنَا
 فَلَا تَعَارِضُ تَقَدَّمَ أَوْ تَأْخَرُ فَإِنْ كَانَ عَامًّا لَنَا وَلَهُ فَتَقَدَّمَ
 الْفِعْلُ أَوْ الْقَوْلُ لَهُ وَلِلْأَمَةِ كَمَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَامُّ

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ

ظاهراً فيه فالفعل مخصص كما شياً ثم فان دل دليل
على تكرير وتأنيش القول خاص به فلا معارضة في الأمتة
وفي حقه المناخر ناسخ فان جهل فتايشها المختار الوقت
للتحكيم فان كان خاصاً بنا فلا معارضة فيه وفي الأمتة
المناخر ناسخ فان جهل فتايشها المختار يعمل بالقول لأنه
اقوى لوضعه لذلك وكخصوص الفعل بالمحسوس وللخلاف
فيه ولا بطلان لقول به جملة واجمع ولو بوجه اول قالوا
الفعل قوی لأنه يبين به القول مثل صلوا وخذوا عني
وكخطوط الهندسة وغيرها قلت القول أكثر ولو
سلم الشكوى رجع بما ذكرناه والوقف ضعيف للتعبيد
بجلا في الاول فان كان عاماً فالمناخر ناسخ فان جهل

فالثلاثة فان دل دليل على تكرير في حقه لا تأنيش والقول
خاص به او عام فلا معارضة في الأمتة والمناخر ناسخ
في حقه فان جهل فالثلاثة فان كان خاصاً فلا معارضة
فان دل الدليل على تأنيش الأمتة به دون تكريره في حقه والقول
خاص به وتأنيش ولا معارضة فان تقدم فالفعل ناسخ في
حقه فان جهل فالثلاثة فان كان خاصاً بالأمتة فلا معارضة
في حقه والمناخر ناسخ في الأمتة فان جهل فالثلاثة وان
كان القول عاماً فكما تقدم **الاجماع** العدم
والانفاق وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من هذه الأمتة
في عصر على امر ومن رأى انقراض العصر يزيد الى انقراض
العصر ومن يرى ان الاجماع لا ينفذ مع سبق خلاف مستند

مِنْ مَيِّتٍ أَوْ حَيٍّ وَجَوْرٍ وَتَوَعُّهُ بِزَيْدٍ لَمْ يَسْتَفِمْ خِلَافَ مُحَمَّدٍ
 مَسْتَفِمْ الْقَسْدَ إِلَى اتِّفَاقٍ أَمَّا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَى أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ وَبَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُوْجَدُ
 وَلَا يَطُورُ دُتْقَدِيرُ عَدَمِ الْمُجْتَمِعِ بِنِزْوَةٍ لَا يَنْعَكِسُ تَقْدِيرُ
 اتِّفَاقِهِمْ عَلَى عَقْلِيٍّ أَوْ عَرَفِيٍّ وَخَالَفَ النَّظَامُ وَبَعْضُ
 الرِّوَايَةِ فِي ثَبُوتِهِ قَالُوا انْتِشَارُهُمْ يَمْنَعُ تَنَقُّلَ الْحُكْمِ
 إِلَيْهِمْ عَادَةً وَاجْتِبَابَ بِالْمَنْعِ جَدِيدِهِمْ وَتَحْتَمُّ قَالُوا
 أَنْ كَانَ عَنْ قَاطِعٍ فَالْعَادَةُ تُجْلِي عَدَمَ تَغْلِيهِ وَالظَّنُّ يَمْنَعُ
 الْإِتِّفَاقَ فِيهِ عَادَةً لَا خِلَافَ فِي الْقِيَاسِ وَاجْتِبَابَ بِالْمَنْعِ
 فِيهِمَا فَقَدْ يُسْتَفْهِمُ عَنْ تَغْلِي الْقَاطِعِ وَقَدْ يَكُونُ الظَّنُّ جَلِيًّا
 قَالُوا يَسْتَجِبُ ثَبُوتُهُ عَنْهُمْ عَادَةً لِحَقَائِقِهِمْ أَوْ لِنَظَائِقِهِمْ

أَوْ أَسْنٍ أَوْ خَوْلٍ أَوْ كَذِبٍ أَوْ رَجُوعِهِ قَبْلَ قَوْلِ الْأَخَرِ
 وَلَوْ سَلِمَ فَنَقْلُهُ مُسْتَجِبٌ عَادَةً لِأَنَّ الْأَجَادَ لَا تُنْقَدُ
 وَالنَّوَائِزُ بَعِيدٌ وَاجْتِبَابَ عَنْهُمَا بِالْوُقُوعِ قَانَا فَاطِمَةُ
 بِسَوَائِرِ النَّفْلِ تُنْقَدُ بِمِثْلِ النَّفْلِ الْقَاطِعِ عَلَى الْمَطْنُونِ وَهُوَ مُحْتَجٌّ
 عِنْدَ الْجَمِيعِ وَلَا يُعْتَدُ بِالنَّظَامِ وَبَعْضُ الْخَوَارِجِ وَالشَّيْبَعَةِ وَقَوْلُ
 أَحَدِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَدْعَى الْإِجْمَاعِ فَهُوَ كَاذِبٌ اسْتَبْعَا دُ
 لَوْ جُودُهُ **الْأَلَمُ** جَمْعُهَا أَجْمَعُوا عَلَى الْقَطْعِ بِخَطِيئَةِ
 الْمُخَالِفِ وَالْعَادَةُ تُجْلِي إجماعَ هَذَا الْعَدَدِ الْكَثِيرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ
 الْمُحَقِّقِينَ عَلَى قَطْعٍ فِي شَرْعِيٍّ مِنْ غَيْرِ قَاطِعٍ فَوَجِبَ تَقْدِيرُ
 نَصِّ قَبْلِهِ وَاجْتِمَاعُ الْفَلَاسِفَةِ وَاجْتِمَاعُ الْيَهُودِ وَاجْتِمَاعُ النَّصَابِ
 غَيْرُ وَارِدٍ لَا يَقَالُ أَيْسَرُ الْإِجْمَاعِ بِنِزْوَةٍ يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ لِأَنَّ

رَأَى
 بِالْإِجْمَاعِ أَوْ الثَّبَتِ الْإِجْمَاعِ

المثبت كونه حجة بثبوت نفي عن وجود صوت منه
 بطن بقر عادي لا يتوقف وجودها ولا دلالتها على
 ثبوت كونه حجة فلا دور ومنها اجمعوا على نفي
 على القاطع فدل أنه قاطع والا تعارض الإجماعان
 لأن القاطع مقدم فان قيل يلزم ان يكون المحجج
 عليه عدد النواتي لنفيم الدليلين ذلك قلنا
 ان سلم فلا يضر الشافعي ويتبع غير سبيل
 المؤمنين وليس قاطع لا خفاء في متابعتهم أو مناصرتهم
 أو الاقناده أو في الإيمان فيصير دورا خلافا
 المسالك بمثله في القياس العذر اليه بقوله صلى الله
 عليه وسلم لا يجمع امتي من وجهين اجد مما تواتر

لا اتمل
 لان المسالك بالظاهر مما ثبت بالاجماع
 بخلاف المسالك بمثله في القياس

المعنى لكثرة نفيها كشجاعة علي وجود جاتيم وهو حسن
 والثاني ثلثي الأمانة لها بالقبول وذلك لا يحز جهات
 عن الأحادي واستندل اجماعهم يدل على قاطع في
 الحكم لأن العادة امتناع اجماع شلهم على مطنون
 واجيب بمنفعة في الجلي وأخبار الأحادي بعد العلم
 بوجوب العلم بالظاهر المخالف تبينا لكل شيء
 فنزوه ونحوه وغايته الظهور ويحدث معاذ حيث
 لم يدركه واجيب بأنه لم يكن حينئذ حجة
مسألة وفاق من سبوحه لا يعتبر انفاقا
 والمخازان المقلد كذلك وميل القاضي الى اعتبار
 وقيل يعتبر الأصول وقيل الفروع على

لَوْ اَعْتَبِرَ لَمْ يَتَصَوَّرْ وَاَيْضًا الْمُخَالَفَةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ فَغَايَةُ
 مَجْتَهِدٌ خَالَفَ وَعَلِمَ عَصْيَانَهُ **مَسْئَلَةٌ**
 الْمُبْتَدِعُ وَمَا يَنْضَمُّ كَفَرًا كَالْكَافِرِ عِنْدَ الْمَكْفُورِ وَالْأَلَا
 فَكَعْبَرِيَّةٍ وَبَغْيِيَّةٍ نَالِشًا بِعَتَبَتِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ فَقَطَّ
 لَنَا اِنْ اَلْأَدِلَّةُ لَا تَهْتَضِدُ وَنَهْ تَالُوَافِيقُ
 فَبَرَدٌ كَالْكَافِرِ وَالصَّبِيَّ وَاجِبٌ بِأَنَّ الْكَافِرَ لَيْسَ
 مِنَ الْأُمَّةِ وَالصَّبِيَّ لِقُصُورِهِ وَلَوْ سَلَّمَ فَيُقْبَلُ عَلَى نَفْسِهِ
مَسْئَلَةٌ لَا يَخْتَصُّ الْإِجْمَاعُ بِالصَّحَابَةِ وَعَنْ أَحَدٍ
 قَوْلَانِ لَنَا الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ تَالُوَافِيقُ الصَّحَابَةِ
 قَبْلَ بَحْيِ النَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَنْ مَالًا قَطَعَ فِيهِ
 شَايِعٌ فِيهِ الْاجْتِهَادُ فَلَوْ اَعْتَبِرَ غَيْرُهُمْ خَوْلُفَاجِمَاءُ

قوله ٤

وَتَعَارَضَ الْإِجْمَاعَانِ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ لَا زَمَ فِي الصَّحَابَةِ
 قَبْلَ تَحْقِيقِ إِجْمَاعِهِمْ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَشْرُوطًا
 بِعَدَمِ الْإِجْمَاعِ تَالُوَافِيقُ لَا عَتَبَتُهُ مَعَ مُخَالَفَةِ
 بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَاجِبٌ بِفَقْدِ الْإِجْمَاعِ مَعَ تَقْدِيمِ
 الْمُخَالَفَةِ عِنْدَ مُعْتَبَرِيهَا **مَسْئَلَةٌ** لَوْ نَدَرَ
 الْمُخَالَفَةَ مَعَ كَثْرَةِ الْمُجْتَمِعِينَ كَالْإِجْمَاعِ غَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى
 الْعَوْلِ وَغَيْرِائِي مُوسَى عَلَى أَنَّ النُّومَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ
 لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا قَطْعًا لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ لَا تَنْتَازِلُهُ وَالْغَا
 أَنَّهُ حُجَّةٌ لِبَعْدِ أَنْ يَكُونَ الرَّاجِحُ مُتَمَسِّكًا بِالْمُخَالَفَةِ
مَسْئَلَةٌ النَّابِعِيُّ الْمُجْتَهِدُ مُعْتَبَرٌ مَعَ الصَّحَابَةِ
 فَإِنْ نَشَأَ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ فَعَلَى انْقِرَاضِ الْعَصْرِ لَنَا مَا

تَقْدَمَ وَأَسْتَدِلَّ لَوْ لَمْ يُعْتَبَرُ بِسَوْغُوا اجْتِهَادَ مِمَّ
 مَعَهُمْ كَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَشُرَيْحٍ وَالْحُسَيْنِ وَمُسَيَّرٍ وَوِ
 وَابْنِ وَابِلٍ وَالشَّعْبِيِّ وَابْنِ جَبْرِ وَغَيْرِهِمْ وَمَنْ لَيْ سَلَمَةُ
 تَدَاكَتْ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ هُرَيْرَةَ فِي عِدَّةِ الْجَامِلِ لِلْوَقْفَةِ
 فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بَعْدَ الْأَجَلَيْنِ وَقُلْتُ أَنَا بِالْوَضْعِ فَقَالَ أَبُو
 هُرَيْرَةَ أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي وَأَجِيبْ بِأَثَمٍ إِنَّمَا سَوْغُوهُ
 مَعَ اخْتِلَافِهِمْ **مسألة** إجماع المدينتين الصحاح
 والتابعين حجةٌ عِنْدَ مَلِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقِيلَ يَحْمُولٌ عَلَى أَنْ
 رَوَاهُمْ مُتَقَدِّمَةٌ وَقِيلَ عَلَى الْمُسْقُولَاتِ الْمُسْتَمَرَّةِ كَالْأَدَا
 وَالْإِقَامَةِ وَالصَّحِيحُ النَّعِيمُ لَسَانُ الْعَادَةِ تَفْصِي
 بَأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْجَمْعِ الْمُخْتَصِرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَجْمَعِينَ الْإِجْتِهَادَ

هذا هو الصحيح
 وهو الذي عليه الجمهور
 وهو الذي عليه الجمهور

لَا يُجْمَعُونَ إِلَّا عَنْ زَاهِجٍ فَإِنْ قِيلَ حُوزَانُ كَوْنِ مَمْسُوكٍ
 غَيْرِهِمْ أَرْجَحُ وَلَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ قُلْتُ الْعَادَةُ تَفْصِي
 بِالْإِلَاحِ الْأَكْثَرِ وَالْأَكْثَرُ كَافٍ فِيمَا تَقْدَمُ وَأَسْتَدِلَّ
 بِحُوزَانِ الْمَدِينَةِ طَبِئَةً شَفَى جِشَهَا وَهُوَ بَعِيدٌ وَبَشِيرُهُ
 عَلَيْهِمْ بَنُ وَابْتِهِمْ وَرَدَّ بَأَنَّهُ تَمْثِيلٌ لَا دَلِيلُ مَعَ أَنَّ الرِّوَايَةَ
 تَنْجَحُ بِالْكَثَرَةِ بخلاف الاجتهاد **مسألة**
 لَا يَنْتَعِدُ الْإِجْمَاعُ بِأَهْلِ الْيَدِ وَحَدَّثَ خِلَافَ الشَّيْخَةِ وَلَا
 بِالْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ عِنْدَنَا لَا كَثَرَتُ مِنْ خِلَافٍ قَالُوا لَا يَحْدُ وَلَا يَأْتِي
 وَعُمَرُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ بَنُ فَسَالُوا عَلَيْهِمْ بِسُنَنِ وَسُنَنِ أَخْلَفَا
 الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي قُنْدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي قُلْتُ
 يَدُلُّ عَلَى أَهْلِيَّةِ اتِّبَاعِ الْمُتَلَدِّ وَمُعَارَضِ مِثْلِ أَصْحَابِي كَالْجُورِ

وَأَخَذُوا شَطْرَ دِينِكُمْ عَنِ الْيَمِينِ **سُئِلَ**
 لَا يَشْتَرُ طَعْدُ التَّوَاتُرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ لَسَادِ لَيْلِ السَّمْعِ
 فَلَوْلَهُ يَتَوَقَّعُ الْوَاحِدُ فَعِيلُ حُجَّةٍ لِمُضْمَرِ السَّمْعِ وَقِيلَ لِمَعْنَى
 الْإِجْمَاعِ **سُئِلَ** إِذَا اتَّوَّعَ وَاحِدٌ وَعَمَرَ قَوَائِدُ
 وَلَمْ يَنْكَرْهُ أَحَدٌ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْمَذَاهِبِ فَأَجْمَاعُ أَوْ حُجَّةُ
 وَ عَنِ الشَّافِعِيِّ لَيْسَ إِجْمَاعًا وَلَا حُجَّةٌ وَعَنْهُ خِلَافُهُ وَقَالَ
 الْجُبَايْنِيُّ إِجْمَاعُ شَرْطِ انْقِضَاضِ الْعَصْرِ بَيْنَ الْهَدْيَيْنِ
 إِنْ كَانَ فُتْيَا لَا حُكْمًا لَسَا سَكُونُهُمْ ظَاهِرٌ فِي مُوَافَقَتِهِمْ
 فَكَانَ كَقَوْلِهِمُ الظَّاهِرُ فَهَذَا لَيْلُ السَّمْعِ الْمُخَالَفُ
 بِحُكْمِهِ أَنْ لَمْ يَحْتَدِثْ أَوْ وَقَفَ أَوْ خَالَفَ فَتَرَوَى أَوْ وَقَرَأَ أَوْ
 هَابَ فَلَا إِجْمَاعَ وَلَا حُجَّةَ فَلَنَا خِلَافُ الظَّاهِرِ

لَا أَنَّ عَادَتَهُمْ تَرَكُ السُّكُوتَ لَا عَنْ دَلِيلٍ ظَاهِرٍ لَمَّا ذَكَرَهُ
 الْجُبَايْنِيُّ انْقِضَاضِ الْعَصْرِ بَعْضُهُ لِاجْتِمَاعِ الْإِجْمَاعِ
 هَذِهِ الْعَادَةُ فِي الْفُتْيَا لَا فِي الْحُكْمِ وَاجْتِبَابُ بَابِ الْقُرْآنِ
 قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْمَذَاهِبِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَنْشُرْ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ
 عِنْدَ الْأَكْثَرِ **سُئِلَ** انْقِضَاضُ الْعَصْرِ غَيْرُ
 مُشْتَرِطٍ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ وَقَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ فُوزَّكَ
 يَشْتَرُطُ وَقِيلَ فِي السُّكُوتِ وَقَالَ الْإِمَامُ إِنْ كَانَ عَنْ قَائِمٍ
 لَسَادِ لَيْلِ السَّمْعِ وَأَسْتَدِلَّ بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ الْإِجْمَاعِ
 لِلتَّلَاحِقِ وَاجْتِبَابُ بَابِ الْمُرَادِ عَصْرُ الْمَجْمُعِ الْأَوَّلِ
 أَوْ لَا مَدْخَلَ لِلْحَقِّ وَالْوَابِسْتَلِيزِمُ الْعَادَةُ الْخَبَرُ السَّخِيحُ
 يَتَقَدَّرُ بِالْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ قُلْتُ بَعِيدٌ وَيَتَقَدَّرُ بِهِ فَلَا

أَنَّ لَهُ مَعَ الْقَاطِعِ كَمَا لَوْ أَنَّ تَضَوَاتِ الْوَالِدِ لَمْ تُشْتَرِطْ
لَمَنَعَ الْمُجْتَهِدُ مِنَ الْجُوعِ عَنْ اجْتِهَادِهِ قُلْنَا وَاجِبٌ
لِقِيَامِ الْأَجْمَاعِ قَالُوا لَوْ لَمْ نَعْتَبِرْ تَخَالَفَهُ لَمْ نَعْتَبِرْ تَخَالَفَهُ
مَنْ مَاتَ لِأَنَّا بَاقِي كُلِّ الْأُمَّةِ قُلْنَا قَدْ لَزِمَ بَعْضُ
وَالْفَرَقِ أَنَّ هَذَا قَوْلُ مَرُفُوعٍ مِنَ الْأُمَّةِ فَلَا أَجْمَاعَ
مَسْئَلَةٌ لَا أَجْمَاعَ إِلَّا عَنْ مُسْتَنَدٍ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ
الْخَطَأَ وَلِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ عَادَةً قَالُوا لَوْ كَانَ عَنْ دَلِيلٍ
لَمْ يَكُنْ لَهُ فَايِدَةٌ قُلْنَا فَايِدَتُهُ سُقُوطُ الْحُجَّتِ وَجُرْمُهُ
الْمُخَالَفَةُ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ عَنْ غَيْرِ دَلِيلٍ
وَلَا قَائِلَ بِهِ **مَسْئَلَةٌ** يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ عَنْ قَائِلٍ
وَمَنْعَتِ الطَّاهِنِ بِنِجَازِ بَعْضِهِمُ الْوُقُوعَ لَنَا

الْقَطْعُ بِأَجْوَادِ كَغَيْرِهِ وَالطَّاهِنُ الْوُقُوعُ كَمَا مَاتَ أَيْ يَكُونُ
وَيُحْتَوَى بِشَيْءٍ كَخَيْرِ بَرٍّ وَارَافَةٍ بِخَوَالِ السَّبِيحِ **مَسْئَلَةٌ**
إِذَا اجْتَمَعَ عَلَى قَوْلَيْنِ وَأُجِدَتْ قَوْلُ ثَالِثٍ مَنَعَهُ الْكَثْرُ
كَوَطِي الْبِكْرِ قَبْلَ مَنَعِ الرَّذِّ وَقَبْلَ مَعِ الْأَرْضِ فَالْقَدْ
مَجَانًا ثَالِثٌ وَكَأَجَدَ مَعَ الْخِجْ قَبْلَ الْمَالِ كُلِّهِ وَقَبْلَ
الْمُقَاسِمَةِ فَالْجُزْءَانِ ثَالِثٌ وَكَالْبَيْتَةِ فِي الطَّهَارَاتِ قَبْلَ
تَعْتَبَرُ وَقَبْلَ فِي الْبَعْضِ فَالْنِّعَمُ بِالْثَمَنِ ثَالِثٌ وَكَالْشَيْخِ
بِالْعُيُوبِ الْخَمْسَةِ قَبْلَ يَفْسَحُ بِهَا وَقَبْلَ لَا فَالْفَرْقُ ثَالِثٌ
وَكَأَيْ مَعَ زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ وَابٍ قَبْلَ ثَلَاثٍ وَقَبْلَ ثَلَاثٍ مَا
بَقِيَ فَالْفَرْقُ ثَالِثٌ وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ أَنْ كَانَ الثَّالِثُ يَرْفَعُ
مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ فَمَنْعُ كَالْبِكْرِ وَكَأَجَدَ وَالطَّهَارَاتِ

والأفجاءير كسبح النكاح ببعضه كالأمة فأنه يوافق
 في كل صورة مذمومة لسان الأول مخالفة لاجماع
 فمنع خلاف الثاني كما لو قيل لا ينتقل مسلم يدعي ولا يبيع
 بيع الغائب وقيل ينتقل ويبيع لم يسمع ينتقل ولا يبيع عكسه
 بالتناقض لو افصل ولم يفصل أحد فقد خالف لاجماع
 قلنا عدم القول به ليس قولا بنفيه والأشنع القول
 في واقعة تجدد ويتحقق مسئلتنا الذي والغائب قالوا
 يستلزم تحطية كل فريق وهم كل الأمة قلنا
 الممنوع تحطية كل الأمة فيما انفقوا عليه الآخر اختلافهم
 دليل على أنها اجتهادية قلنا ما منعاه لم يخلفوا فيه
 ولو سلم فهو دليل قبل تقدّر اجماع مانع منه قالوا

لو كان لا تكسر لما وقع وقد قال ابن شيراز في مسئلة الأولى
 مع رويج وإب يقول ابن عباس وعكس آخر قلنا إنما
 كالعيوب الخمسة فلا مخالفة لاجماع **مسئلة**
 يجوز أحداث دليل آخر أو تأويل آخر عند الأكثر
 لسان مخالفة لهم فجاز وأيضاً لو لم يجوز لا يمكن ولم يزل
 المتأخر وزن يستخرج جواز الأدلة والتأويلات قالوا
 اتبع غير سبيل المؤمنين قلنا مؤول فيما انفقوا
 والألزم للنوع في كل تجديد قالوا يامر وزن المعروف
 قلنا معارض بقوله وبهم وزن عن المنكر فلو كان
 مستدراً لهما عنه **مسئلة** اتفقوا **مسئلة**
 الثاني على أحد قولي العصر الأول بعد أن استقر خلافهم

قَالَ الْأَشْعَرِيُّ وَاحِدٌ وَالْإِمَامُ وَالْغَدَّالِيُّ مُنْشَعُ
 وَقَالَ بَعْضُ الْمُجَوِّزِينَ حُجَّةٌ وَاجْتِهَادُهُ يُعِيدُ الْأَمْرَ
 الْقَلِيلَ كَالْاِخْتِلَافِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ ثُمَّ زَالَ وَفِي الصَّحِيحِ أَنْ يُعْتَمَدَ
 كَانَ يَهْتَمُّ عَنِ الْمُنْعَةِ قَالَ الْبَغَوِيُّ ثُمَّ صَارَ إِجْمَاعًا
 الْأَشْعَرِيُّ الْعَادَةُ تَنْقُضُ بِمُتَابَعِهِ وَاجْتِبَابِ مُنْشَعِ
 الْعَادَةِ وَبِالْوُقُوعِ قَالُوا لَوْ وَقَعَ لَكَ حُجَّةٌ مُتَعَارِضَةٌ
 الْإِجْمَاعَ عَانٍ لِأَنَّ اسْتِقْرَارَ اِخْتِلَافِهِمْ دَلِيلُ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى تَسْوِغِ
 كُلِّ مِنْهُمَا وَاجْتِبَابِ مُنْشَعِ الْإِجْمَاعِ الْأَوَّلِ وَلَوْ سَلِمَ مُشْرُوطٌ
 بِانْتِفَاءِ الْفَالِاحِ كَمَا لَوْ لَمْ يَسْتَقِرَّ هِلَالُهُمْ الْمُجَوِّزُونَ وَلَيْسَ
 بِحُجَّةٍ لَوْ كَانَ حُجَّةً لِنَعَارِضِ الْإِجْمَاعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ قَالُوا
 هَلَمْ يَحْضُرِ الْإِجْمَاعُ وَاجْتِبَابِ بَأَنَّهُ يَلْتَمِزُ إِذَا لَمْ يَسْتَقِرَّ

خِلَافَهُمْ قَالُوا لَوْ كَانَ حُجَّةً لَكَ مَوْنُ الصَّحَابِ الْمُخَالِفِ
 بِوَجِبِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْبَاقِيَ كُلُّ الْأُمَّةِ الْأَحْيَاءِ وَاجْتِبَابِ
 بِالْإِئْتِمَامِ وَالْأَكْثَرُ عَلَى خِلَافِهِ الْأَخْزَرُ لَوْ لَمْ يَكُنْ
 حُجَّةً كَلَدَى إِلَى أَنْ تَجْمَعَ الْأُمَّةُ الْأَحْيَاءُ عَلَى الْخَطَاءِ
 وَالسَّمْعِيُّ بِأَيَّاهُ وَاجْتِبَابِ بِالْمُنْعِ وَالْمَاضِي ظَاهِرُ الدُّخُولِ
 لِيُحَقِّقَ قَوْلَهُ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَأْتِ هـ **مَسْئَلَةٌ**
 انْتِفَاقُ الْعَصْرِ عَقِبَ اِخْتِلَافِ إِجْمَاعٍ وَحُجَّةٌ وَلَيْسَ بِعِيدٍ
 وَأَمَّا بَعْدُ اسْتِقْرَارُهُ فَفِيلٌ مُنْشَعُ وَقَالَ بَعْضُ الْمُجَوِّزِينَ
 حُجَّةٌ وَكُلُّ مَنْ اشْتَرَطَ انْتِفَاقَ الْعَصْرِ قَالَ إِجْمَاعٌ وَهِيَ كَالْفِي
 قَبْلَهَا إِلَّا أَنْ كَوْنَهُ حُجَّةً أَظْهَرَ لِأَنَّهُ لَا قَوْلَ لِغَيْرِهِمْ عَلَى خِلَافِهِ
مَسْئَلَةٌ اِخْتِلَافُ أَهْلِ جَوَازِ عَدَمِ عِلْمِ الْأُمَّةِ

مخبر أو دليل راجح إذا عمل على وفقه المجوز ليس إجماعاً
كما لو لم يحكموا في واقعة التبا في انبعوا غير سبيل
المؤمنين **مسألة** المختار والمنع ارتداد
الأمّة شملت لدليل السمع واعتراض بأن لا رندا
بحر جههم وردّ بانه يصدّق أن الأمّة ارتدت وهو أعظم
الخطأ **مسألة** مثل قول الشافعي أن دية اليهود
الثلث لا يضحّ التمسك بالإجماع فيه قالوا أشتمل الكلام
والنصف عليه قلت فإين نفى الزيادة فإن بدى مانع
أو نفى شرط أو استنصحب فليس من الإجماع في شيء
مسألة يجب العمل بالإجماع بنقل الواحد
وانكسره الغدائي لنا نقل الظني موجب فالنقل

أولى وأيضاً نحن نحكم بالطاهر قالوا اثبات أصيل
بالظاهر قلت التمسك الأول قاطع والثاني يفتي
على أشترط القطع والمعتزض مستظهر من الجائزين
مسألة انكار حكم الإجماع القطعي ثانياً
المختار أن نحو العبادات الحسنة كغيره **مسألة**
التمسك بالإجماع فيما لا يتوقف صحته عليه صحيح كروية
الباري تعالى ونفى الشريك ولعبد الجبار في النبوة
قولان لنا دليل السمع ويشترك الكتاب والسنة
والإجماع في السند والمن فالسند لا يجاز عن طريق
المن والخبير قول مخصوص للصيغة والمعنى فيقول لا يجد
لعسره وقبل لأنه ضروري من جهتين أحدهما أن كل

أَجِدُ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُوجُودٌ ضَرُورَةً فَالْمُطْلَقُ أَوَّلِي وَالْأَسْتِدْلَالُ
 عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ ضَرُورِيٌّ لَا يَتَنَاوَى كَوْنُهُ ضَرُورِيًّا بِخِلَافِ
 الْأَسْتِدْلَالِ عَلَى حُصُولِهِ ضَرُورَةً وَدَدَّ بَأَنَّهُ جَوْرٌ أَنْ يَحْصَلَ
 ضَرُورَةٌ وَلَا يَتَصَوَّرُهُ أَوْ تَقْدَمُ تَصَوُّرُهُ وَالْعُلُومُ ضَرُورَةٌ
 ثَبُوتُهَا وَنَفْيُهَا وَثَبُوتُهَا غَيْرُ تَصَوُّرِهَا الشَّائِلُ فِي الثَّقَلِ
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ضَرُورَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُهُ فَالْقَاضِي
 وَالْمُعْتَرِ لَ الْخَبَرِ الَّذِي يَدَّ خُلُهُ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ وَأَعْتَرَضَ
 بِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ اجْتِمَاعَهُمَا وَهُوَ مُحَالٌ لَا يَسْتَمِ فِي خَبَرِ اللَّهِ
 تَعَالَى أَجَابَ الْقَاضِي بِصِحَّةِ دُخُولِهِ لُغَةً فَوَرَدَ أَنَّ
 الصِّدْقَ وَالْمُوَافِقَ لِلْخَبَرِ وَالْكَذِبَ نَقِيضُهُ فَتَعَيَّنَ بِهِ دَوْرُ
 وَلَا جَوَابَ عَنْهُ وَقِيلَ لِلنَّصِدِ يَوْمًا وَالْكَذِبُ يَوْمًا

الكلام

الدَّوْرُ وَأَنَّ الْحَدَّ بَائِي أَوْ وَاجِبٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ قَبُولُ أَحَدِهِمَا
 وَأَقْرَبُهَا قَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ كَلَامُ يُنْفِدُ بِنَفْسِهِ فَنَسَبَهُ قَالَ
 بِنَفْسِهِ لِيُخْرِجَ خَوْفًا يَمُ لَأَنَّ الْكَلِمَةَ عِنْدَهُ كَلَامٌ وَهِيَ
 تُنْفِدُ فَنَسَبَهُ أَمَّا لَأَنَّ الْقِيَامَ مَنَسُوبٌ وَإِنَّمَا لَأَنَّ الطَّلَبَ
 مَنَسُوبٌ وَالْأَوَّلِي الْكَلَامُ الْمَحْكُومُ فِيهِ بِنَفْسِهِ خَارِجِيٌّ
 وَتَعَيَّنَ الْخَارِجُ عَنْ كَلَامِ النَّفْسِ فَخَوَّ طَلَبْتُ الْقِيَامَ حُكْمٌ
 بِنَسَبَةٍ لَهَا خَارِجِيٌّ بِخِلَافِ قَمُ وَيُسَمَّى غَيْرَ الْخَبَرِ انْفِصَالًا
 وَتَلَبُّهُمَا وَمِنْهُ الْأَمْرُ وَالنَهْيُ وَالْأَسْتِنْفَاهُ وَالْمَتْنُ
 وَالنَّزْهِجُ وَالنَّشْمُ وَالنِّدَاءُ وَالصَّحِيحُ أَنْ يَكُونَ وَأَشِيرْتُ
 وَطَلَعْتُ الَّتِي يُقَصَّدُ بِهَا الْوُقُوعُ انْشَاءً لِأَنَّهُمَا لَا خَاجَ
 لَهَا وَلِأَنَّهُمَا لَا يَقْبَلُ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا وَلَوْ كَانَ خَبَرًا لَكَانَ

مع الوقوع في كلامه
 ثم حجة ما في كلامه
 في نفسه

٢٢
مَاضِيًا وَلَمْ يَقْبَلِ الشَّعْبُ وَلَا نَا نَقْطَعُ بِالنَّفَرِ بَيْنَهُمَا
وَلَذَلِكَ لَوْ قَالَ لِلدَّجِيعَةِ طَلَقْنَاكَ سَيَّلَ الْخَبْرُ صِدْقًا
وَكَذِبًا لِأَنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا مُطَابِقٌ لِلخَارِجِيِّ أَوْ لَا الْجَائِزُ
إِنَّمَا مُطَابِقٌ مَعَ الْإِعْتِقَادِ وَنَفِيهِ أَوْ لَا مُطَابِقٌ مَعَ الْإِعْتِقَادِ
وَنَفِيهِ فَالثَّانِي فِيهِمَا لَيْسَ بِصِدْقٍ وَلَا كَذِبٍ لِقَوْلِهِ أَفَرَّ
عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ حِجَّةٌ وَالْمُرَادُ الْحِجَّةُ فَلَا يَكُونُ صِدْقًا
لَا نَهْمٌ لَا يَعْتَقِدُ وَنَهْمٌ وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْمَعْنَى أَمْ لَمْ يَنْتَزِعْ
فَيَكُونُ بَجَنُونًا لِأَنَّ الْجُنُونَ لَا أَفَرَّاءَ لَهُ أَوْ أَفَصَدًا أَمْ لَمْ
يَقْصُدِ الْجُنُونُ وَالْوَاقِلَتِ عَائِشَةُ مَا كَذَبَ وَلَكِنَّهُ
وَهُمُ وَأَجِيبَ بِمَا وَبَلَ مَا كَذَبَ عَمَلًا وَقِيلَ إِنْ كَانَ
مُعْتَقِدًا أَفَصَدًا وَالْأَفْكَانُ لِقَوْلِهِ وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ

٢٣
الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ وَأَجِيبَ لَكَاذِبُونَ فِي شَهَادَتِهِمْ
وَهِيَ لَفْظِيَّةٌ وَتَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَعْلَمُ صِدْقَهُ وَإِلَى مَا يَعْلَمُ
كَذِبَهُ وَإِلَى مَا لَا يَعْلَمُ وَاحِدُهُمَا فَالْأَوَّلُ ضَرْبٌ وَرِثَى
بِنَفْسِهِ كَالْمُتَوَاتِرِ وَبِغَيْرِهِ كَالْمُوَافِقِ لِلضَرْبِ وَرِثَى
كَخَبَرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْأَجْمَاعِ وَالْمُوَافِقِ لِلنَّظَرِ وَالْثَّانِي
الْمُخَالَفُ لِمَا عُلِمَ صِدْقَهُ وَالْثَّلَاثُ قَدْ يُظَنُّ صِدْقُهُ
كَخَبَرِ الْعَدْلِ وَقَدْ يُظَنُّ كَذِبُهُ كَخَبَرِ الْكَذَّابِ وَقَدْ
يُشَكُّ كَالْمُجْهُولِ وَمَنْ قَالَ كُلُّ خَبَرٍ لَمْ يَعْلَمْ صِدْقَهُ
فَكَذِبٌ قَطْعًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صِدْقًا قَالَتُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ دَلِيلُ
الْخَبَرِ مُدَّعَى الدِّسَالَةِ فَاسْتَدْرَكَ بِمِثْلِهِ فِي التَّقْيِيقِ وَلَزِمَ
كَذِبُ كُلِّ شَاهِدٍ وَكَفَرُ كُلِّ مُسْلِمٍ وَأَنَّ الْكَذِبَ الْمُدَّعَى

لِلْعَادَةِ وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُتَوَاتِرٍ وَاحِدٍ فَالْمُتَوَاتِرُ خَيْرٌ جَمَاعَةً
 مِنْهُدُ بِنَفْسِهِ الْعِلْمُ بِصِدْقِهِ وَقِيلَ بِنَفْسِهِ لِيُخْرِجَ مَا
 عِلْمُ صِدْقِهِمْ فِيهِ بِالْقَرَأَيْنِ الزَّائِدَةِ عَلَى مَا لَا يَنْتَكِ
 عَنْهُ عَادَةٌ وَغَيْرُهَا وَخَالَفَ السُّمْنِيَّةُ فِي إِفَادَةِ
 الْمُتَوَاتِرِ وَهَوَيْتُ فَإِنَّا نَجِدُ الْعِلْمَ ضُرُوعًا بِالْإِلَادِ
 النَّاسِيَةِ وَالْأَلَمِ الْخَالِيَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْخَلَفَاءِ بِمَجْدِ
 الْإِحْبَارِ وَمَا يُوْرِدُ وَنَهْ مِنْ أَنَّهُ كَأَنَّ كُلَّ لُغَامٍ وَاحِدٍ
 وَأَنَّ الْجُمْلَةَ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْوَاحِدِ وَيُوْدَى إِلَى التَّنَاقُضِ
 الْمَعْلُومِينَ إِلَى تَصَدِيقِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي بَنِي
 بَعْدَى وَبِأَنَّ تَفَرُّقَ بَيْنِ الضَّرِّ وَرَيْ وَبَيْنَهُ ضُرُوعَةٌ
 وَبِأَنَّ الضَّرَّ وَرَيْ يَسْتَلْنِ الْمَوْاقِفَ مِنْ دَوْدَ وَالْجَمُورِ

عَلَى أَنَّهُ ضَرُّ وَرَيْ وَالْكَعْبِيُّ وَالْبَصْرِيُّ نَظَرِي وَقِيلَ
 بِالْوَقْفِ لَنَا لَوْ كَانَ نَظْنِي لَا فَتَقَرُّ إِلَى تَوْسِطِ الْمُتَقَدِّمِينَ
 وَلِشَاغِ الْخِلَافِ فِيهِ عَقْلًا أَبُو الْحَسَنِ لَوْ كَانَ
 ضَرُّ وَرِيًّا لَمَا أَفْتَقَرُوا وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ أَنَّهُ مِنْ
 الْمُحْسُوسَاتِ وَأَنَّهُمْ عَدَدٌ لَا حَاسِلَ لَهُمْ وَأَنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ
 لَيْسَ بِكَذِبٍ قِيلَتْهُمُ النُّفُوسُ وَاجْتِبَابُ الْمَنَعِ بَلْ إِذَا حَصَلَ
 عِلْمُ أَنَّهُمْ لَا حَاسِلَ لَهُمْ لَا أَنَّهُ مُنْقَضٌ إِلَى شَيْءٍ عِلْمٌ ذَلِكَ
 فَالْعِلْمُ بِالصِّدْقِ ضَرُّ وَرَيْ وَصُورَةُ التَّرْتِيبِ مُحْكَمَةٌ
 فِي كُلِّ ضَرِّ وَرَيْ تَسَالُوُ الْوُكُوفِ ضَرُّ وَرِيًّا الْعِلْمُ أَنَّهُ ضَرُّ وَرَيْ
 ضُرُوعَةٌ فَلَسْنَا مَعَارِضُ شَيْءٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الشُّعُورِ
 بِالْعِلْمِ ضُرُوعَةُ الشُّعُورِ بِصِفَتِهِ وَشَرْطُ الْمُتَوَاتِرِ

تَعَدُّدُ الْمُخْبِرِينَ تَعَدُّدُ إِمْنَعِ الْإِتِّفَاقِ وَالنَّوْاطِوُوسُئِدِ
إِلَى الْحِشِّ مَسْتَوِينَ فِي الطَّرْفِ وَالْوَاسِطَةِ وَعَالِينَ غَيْرِ
يُخْتَلَجُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ إِنْ رُيِدَ الْجَمْعُ فَهَاطِلٌ وَإِنْ رُيِدَ بَعْضُ
فَلَا زِمٌ مِمَّا قِيدَ وَضَابِطُ الْعِلْمِ يَحْصُولُهَا حُصُولُ الْعِلْمِ لَا
أَنْ ضَابِطُ حُصُولِ الْعِلْمِ يَنْتَقِ الْعِلْمُ بِهَا وَقَطَعَ الْقَاضِي
بِنَقْصِ الْأَرْبَعَةِ وَتَرَدَّدَ فِي الْحَمْسَةِ وَقِيلَ اثْنَا عَشَرَ قِيلَ
عِشْرُونَ وَقِيلَ أَرْبَعُونَ وَقِيلَ سَبْعُونَ وَالصَّحِيحُ يَخْتَلِفُ
وَضَابِطُهُ مَا حَصَلَ الْعِلْمُ عِنْدَهُ لَا مَا نَقَطَعَ بِالْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ
عِلْمٍ بَعْدَ دِيْمَحْضُوحٍ لَا مُتَقَدِّمًا وَلَا مُتَأَخِّرًا وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ
قَرَأَيْنِ التَّعْرِيفِ وَأَجْوَالِ الْمُخْبِرِينَ وَالْإِتِّفَاقِ عَلَيْهِمَا وَادْرَاكِ
الْمُسْتَمْعِينَ وَالْوَقَائِعِ وَشَرْطِ قَوْمِ الْإِسْلَامِ وَالْعَدَالَةِ

عليها

لَا جَبَارَ النَّصَادِي بِقَتْلِ الْمَسِيحِ وَجَوَابِهِ اخْتِلَافٌ فِي الْأَصْلِ
وَالْوَسْطِ وَشَرْطِ قَوْمٍ أَنْ لَا يَجُوزَ لَهُمْ بَلَدٌ وَقَوْمٌ اخْتِلَافُ
النَّسَبِ وَالْأَدِينِ وَالْوَطَنِ وَالشَّيْبَعَةِ الْمُعْصُومَةِ دَفْعًا
لِلْكَذِبِ وَالْهَيْوَدُ أَهْلُ الدَّلِيلِ فِيهِمْ دَفْعًا لِلنَّوْاطِوُوسِ
وَهُوَ قَاسِدٌ وَقَوْلُ الْقَاضِي قَرَأَى الْحُسَيْنُ كُلَّ عَدَدٍ
أَفَادَ خَبَرَهُمْ عِلْمًا بِوَقْعَةِ لِسْتَحْضَرِ فَمَثَلُهُ بِمَقْدَرِهَا الْفَحْشُ
صَحِيحٌ بِشَرْطِ أَنْ يَتَسَاءَلَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ وَذَلِكَ بِعَيْدِ
عَادَةٍ **مسألة** إذا اختلف المؤمنون في الوقائع
فَالْمَعْلُومُ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ يَنْصَرِفُ إِلَى النَّزَامِ كَوَقَائِعِهَا
وَعَلَى حَسْبِ الْوَاحِدِ مَا لَمْ يَنْتَهَ إِلَى التَّوَاتُرِ وَقِيلَ
مَا أَفَادَ الظَّنَّ وَيَبْطُلُ عَمَلُهُ بِخَيْرٍ لَا يَفِيدُ الظَّنَّ وَالْمُسْتَفْهِضُ

مَا زَادَ ثَقَلَنَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ **مَسْئَلَةٍ** تَدْبَحُصُّ الْعِلْمَ
 وَتَحْبِرُ الْوَاحِدَ الْعَدْلَ الْقَرِيبَ الْغَرِيفَ وَقِيلَ وَيَعْبُرُ
 قَرْنَيْنِ وَقَالَ أَحَدُ وَيَطْرُدُ وَالْأَكْثَرُ لَا يَقْرَبْنِي وَلَا
 يَعْزِي هَالِكًا لَوْ حُصِّلَ بَغَيْرَ قَرْنَيْنِ لَكَانَ عَادِيًا فِي طَرْدِ
 وَلَا دَعَى إِلَى تَنَاوُضِ الْمَعْلُومِينَ وَلَوْ هَجَبَتْ تَخْطِيبُهُ الْمُخَالَفَ
 وَأَمَّا حُصُولُهُ بِقَرْنَيْنِ فَلَوْ أَخْبَرَ مَلِكُ عَمَوِيٍّ وَلَدِي مُشْرِفٍ
 مَعَ ضَرَاخٍ وَجَنَانٍ وَأَنْهَضَكَ حَرِيمٌ وَخَجَّوهُ لِقَطْعَانٍ بِصَحْنَةٍ
 وَأَعْتَضُضَ بَأَنَّهُ حُصِّلَ بِالْقَرْنَيْنِ وَدَّ بَأَنَّهُ لَوْلَا الْخَبْرُ لَجُوزَ تَا
 مَوْتَ آخَرٍ فَسَالُوا أَدْلَكُمْ تَابَاهُ قُلْتَ انْتَفَى الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ
 مَطْرَدٌ فِي مِثْلِهِ وَانْتَفَى الثَّانِي لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ حُصُولُ مِثْلِهِ
 فِي النَّبِضِ وَانْتَفَى الثَّالِثُ لِأَنَّهُ تَخَطَّى الْمُخَالَفَ لَوْ وَقَعَ

فَسَالُوا قَالُوا وَلَا تَقْفُ إِنْ يَتَّبِعُونَ لَا أَلْفَنَ قَهْرِي
 وَدَمْ قَدْ لَأَنَّهُ مَمْنُونٌ وَاجْتِيبَ بِأَنَّ الْمَنْبَغَ الْإِجْمَاعُ
 وَبِأَنَّهُ مُؤَوَّلٌ فِيمَا الْمَطْلُوبُ فِيهِ الْعِلْمُ مِنَ الدِّينِ
مَسْئَلَةٌ إِذَا أَخْبَرَ وَاحِدٌ بِحَضْرَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَلَمْ يَنْكَرْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى صِدْقِهِ وَقَطْعَانًا يَحْتَمِلُ
 أَنَّهُ مَا سَمِعَهُ أَوْ مَا فَرَمَهُ أَوْ كَانَ يَدِينُهُ أَوْ رَأَى تَأْخِذَهُ
 أَوْ مَا عَلِمَهُ أَوْ صَغُرَ بِهِ **مَسْئَلَةٌ** إِذَا أَخْبَرَ
 وَاحِدٌ بِحَضْرَةِ خَلْقٍ كَثِيرٍ وَلَمْ يَكْذِبْ بِهِ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ
 لَعَلَّمُوهُ وَلَا حَاسِلَ عَلَى السَّكُوتِ فَهُوَ ضَادٌّ وَقَطْعَانًا لِلْعَادَةِ
مَسْئَلَةٌ إِذَا أَنْفَرَدَ وَاحِدٌ فِيمَا تَنَوَّقُوا الدَّوَاعِي
 عَلَى ثَقْلِهِ وَقَدْ شَارَكَهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ كَمَا لَوْ أَنْفَرَدَ وَاحِدٌ مِنْ

يَقْتُلُ خَطِيبٌ عَلَى الْمَنِيِّ مَدِينَةٍ فَهُوَ كَاذِبٌ قَطْعًا
 خِلَافًا لِلشَّيْعَةِ لَنَا الْعِلْمُ عَادَةً وَلِذَلِكَ نَقْطَعُ
 بِكَذِبِ مَنْ ادَّعَى أَنَّ الْقُرْآنَ عَوْرَضٌ قَالُوا الْجَوَامِلُ
 الْمُقَدَّرَةُ كَثِيرَةٌ وَلِذَلِكَ لَمْ تَقْتُلِ النَّصَارَى كَلَامَ
 الْمَسِيحِ فِي الْمَهْدِ وَنَقِلَ لِنَشَقِ الْقَهْرِ وَتَسْبِيحُ
 الْحِصَا وَحَبْرُ الْجَدِجِ وَتَسْلِيمُ الْغَنَالَةِ وَأَوْرَادُ الْإِفَا
 وَأَوْرَادُ الْحَجِّ وَتَرْكُ الْبَشْمَلَةِ أَحَادٌ وَأُجِيبُ بِأَنَّ كَلَامَ
 عِلْمِي إِنْ كَانَ بِحَصْرَةِ خَلْقٍ فَقَدْ نَقِلَ قَطْعًا وَلِذَلِكَ غَيْرُهُ
 مِمَّا ذَكَرْنَا وَاسْتُغْنِيَ عَنِ الِاسْتِمْرَارِ بِالْقُرْآنِ الَّذِي هُوَ أَشْرَقُهَا
 وَأَمَّا الْفُرُوعُ فَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ سُلِّمَ فَاسْتُغْنِيَ لَكُونُهُ
 مَسْتَمَرًّا أَوْ كَانَ الْأَمْرُ أَنْ شَاءَ غَيْرُهُ **مَسْئَلَةٌ**

النَّبِيُّ خَيْرُ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ جَابِرٌ عَقْلًا خِلَافًا لِلْجَاهِلِيَّةِ
 لَنَا الْقَطْعُ بِذَلِكَ قَالُوا أَبُو دُرَيْسٍ إِلَى تَحْلِيلِ الْحَرَامِ
 وَعَكْسُهُ قُلْنَا إِنْ كَانَ الْمُضَيِّبُ وَاحِدًا فَالْمُخَالَفُ
 مَنَاقِطُ كَالنَّبِيِّ بِالْمَفْنَى وَالشَّهَادَةِ وَالْأَوَّلُ يَرُدُّ
 وَإِنْ تَسَاوَى فَاَلَوْ قُتِلَ أَوْ التَّخْيِيرُ يَدْفَعُهُ قَالُوا لَوْ
 جَا زَكَرَا النَّبِيُّ بِهِ فِي الْإِجَارِ عَنْ الْبَارِي تَعَالَى قُلْنَا
 لِلْعِلْمِ بِالْعَادَةِ أَنَّهُ كَاذِبٌ **مَسْئَلَةٌ** يَجِبُ الْعَدْلُ
 خَيْرُ الْوَاحِدِ خِلَافًا لِلْقَاسِئَانِ وَأَبْرَدَاوَدُ الرَّافِضَةِ وَكَمُورُ
 بِالسَّمْعِ وَقَالَ أَحْمَدُ وَالْقَفَالُ وَابْنُ سُرَيْجٍ وَالْبَصْرِيُّ
 بِالْعَقْلِ لَنَا تَكَرَّرَ الْعَمَلُ بِهِ كَثِيرًا فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ
 فَمَا يَعَادُ أَيْعَامُ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ وَذَلِكَ يَقْضِي بِالْإِتِّفَاقِ

عَادَةً كَالْقَوْلِ قَطْعًا قَوْلُهُمْ لَعَلَّ الْعَمَلُ يَغَيِّرُ مَا قُلْنَا
 عِلْمٌ قَطْعًا مِنْ شَيْءٍ أَمَّا إِنْ الْعَمَلُ بِهَا قَوْلُهُمْ فَقَدْ انْكَرَ أَبُو بَكْرٍ
 خَيْرُ الْمَغْبُتِ قَوْحَتِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَةَ وَأَنَّكَ عُمَرُ خَيْرُ
 أَبِي مُوسَى فِي الْأَسْتِيزَانِ حَتَّى رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ وَأَنَّكَ خَيْرُ
 فَاطِمَةُ بِنْتُ قَدِيرٍ وَأَنَّكَ تَعَايَشَةُ خَيْرُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمْ وَأَجِيبْ إِنَّمَا انْكَرُوا عِنْدَ لَا رَيْبَ قَالُوا
 لَعَلَّهَا أَجْبَارٌ مُخْصُوصَةٌ قُلْنَا نَقْطَعُ بِأَنَّهُمْ عَمِلُوا الظُّهُورَ
 لَا مُخْصُوصَةً وَأَيْضًا التَّوَاتُرُ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الْأَعْيَادَ
 إِلَى التَّوَاتُرِ لِتَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ وَأَسْتَدِلُّ بِطَوَامِقِهِمْ قُلُوا لَا
 نَقَرُ لِقَوْلِهِ لَعَلَّكُمْ تَحْدَثُونَ إِنْ لَدُنَّ يَكْتُمُونَ إِنْ جَاءَكُمْ
 فَاسْتَقِ وَفِيهِ بُعْدٌ قَالُوا وَلَا تَنْفُ إِنْ يَتَّبِعُونَ

إِلَّا الظَّنَّ وَقَدْ تَقَدَّمَ وَيَكُنْهُمْ إِنْ لَا يَمْنَعُوهُ إِلَّا
 بِقَاطِعٍ مِنَ الْوَأْتِ قَفَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَيْرِ
 دِي الْبَدْرِ حَتَّى أَخْبَرَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ قُلْنَا غَيْرُ مَا
 نَحْنُ فِيهِ وَإِنْ سَلَّمَ فَإِنَّمَا تَوَقَّفَ لِلنَّبِيِّ بِالْإِتْقَادِ فَلِلَّهِ
 تَاهِرٌ فِي الْغَلَطِ وَبِحَبِّ التَّوَقُّفِ فِي مِثْلِهِ أَبُو الْحُسَيْنِ
 الْعَمَلُ بِالظَّنِّ فِي تَفَاضِيلِ الْمَعْلُومِ الْأَسْئَلِ وَاجِبٌ عَقْلًا
 كَالْعَدْلِ فِي مَضَرَّةِ شَيْءٍ وَضَعُفٍ جَائِزٍ وَخَيْرُ الْوَاحِدِ
 كَذَلِكَ لِإِنَّ الرَّسُولَ بَعِثَ لِلْمَصَالِحِ فَخَيْرُ الْوَاحِدِ يُفْضَلُ
 لَهَا وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّحْسِينِ سَلَّمْنَا لَكِنَّهُ لَمْ يَجِبْ فِي الْعَقْلِ
 بَلْ أَوْلَى سَلَّمْنَا وَلَا نُسَلِّمُهُ فِي الشَّرْعِيَّاتِ سَلَّمْنَا
 وَغَايَتُهُ قِيَاسُ ظَنِّي فِي الْأَصُولِ وَالْوَأْتِ قَفَّ مَكْنُ

فَجِبَ اجْتِذَا طًا فَلَمَّا كَانَ أَصْلُهُ الْمُنَوَّارِ فَضَعِيقُ
 وَإِنْ كَانَ الْمُنْفِي فَالْمُنْفِي خَاصُّ وَهَذَا عَامٌ سَلَّمَ إِلَيْهِ
 فَبِاسْ شَرْعِي وَتَالُو الْعَلَمَ حَبَّ كَلَّتْ وَقَايِعُ زِدْ بَمَنْعِ
 الثَّانِيَةِ سَلَّمَ لَكِنْ أَحْكَمُ النَّفْيِ وَهُوَ مَذْرُوكُ شَرْعِي
 بَعْدَ الشَّرْعِ **الشَّرَاطُ** مِنْهَا الْبَلَوُغُ لِأَجْمَالِ
 كَذِبِهِ لِعَلِّهِ بَعْدَ التَّكْلِيفِ وَاجْتِمَاعِ الْمَدِينَةِ عَلَى قَبُولِ
 شَهَادَةِ الصَّبِيَّانِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الذَّمِّ مَا قَبِلَ تَقَرُّمِ
 مَسْتَتْنِي لِكَثْرَةِ أَجْنَائِهِ بَيْنَهُمْ مُنْقَرِدِينَ الرِّوَايَةَ
 بَعْدَهُ وَالشَّمَاعُ قَبْلَهُ مَقْبُولَةٌ كَالشَّهَادَةِ وَلَقَوْلِ
 ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَغَيْرِهِمَا فِي مِثْلِهِ وَلِأَسْمَاعِ
 الصَّبِيَّانِ وَمِنْهَا الْأَسْلَامُ لِلْإِجْمَاعِ وَأَبُو حَنِيفَةَ

سأول
ولقبول

وَإِنْ قَبِلَ شَهَادَةَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ لَمْ يَتَّبِعُوا رِوَايَتَهُمْ لِقَوْلِهِ
 تَعَالَى إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَاكْفُرْ بِالْعُرْفِ الْمُعْتَدِمِ
 وَاسْتَدِلْ بِهِ لَمْ يَتَّبِعُوا رِوَايَتَهُ كَالْفَاسِقِ وَضَعْفُ بَأْنِهِ
 قَدْ يُوَثِّقُ بَعْضُهُمْ لِنَدْيَتِهِ فِي ذَلِكَ وَالْمُسْتَدْعِ بِمَا يَنْضَمُّ
 الْكَافِرُ كَالْكَافِرِ عِنْدَ الْمُكْفَرِ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُكْفَرِ
 فَعَالِي الدِّعَى الْوَاضِحَةِ وَمَا لَا يَنْضَمُّ التَّكْفِيرُ إِنْ كَانَ
 وَاضِحًا كَمَنْشِقِ الْخَوَارِجِ وَخَوَافِ قُرْدَةِ قَوْمٍ وَقِيلَهُ قَوْمُ
 التَّرَادُّنِ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَاكْفُرْ بِالْعُرْفِ الْمُعْتَدِمِ
 تَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ وَالْآيَةُ أَوَّلُ لِنَوَائِزِهَا وَخَصُوصِهَا
 بِالْفَاسِقِ وَعَلَيْهِمْ كَحُصْنِهَا وَهَذَا الْمُخَصُّصُ بِالْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ
 الْمَطْنُونِ صِدْقُهُمَا بِاتِّفَاقٍ وَتَالُوا أَجْمَعُوا عَلَى قَبُولِ

دستور خاصه

قَلَّةٌ عُمُومٌ وَرُدُّهُ بِالْمَنْعِ أَوْ بَيَانُهُ مَذْهَبُ بَعْضِ أَتَمَّاجٍ
 خِلَافَ الْبَسْمَلَةِ وَبَعْضُ الْأُصُولِ وَإِنْ أَدْعَى الْفَطْعُ فَلَيْسَ
 مِنْ ذَلِكَ لِقُوَّةِ الشُّبُهَةِ مِنْ الْجَائِزِينَ وَأَمَّا مَنْ شَرِبَ
 الْبَيْتَ وَبَلَعَهُ بِالسِّطْرِ نَحْجٍ وَخَوَّهَ مِنْ مَجْهَدٍ وَمُقِلِدٍ
 فَالْفَطْعُ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَاسِقٍ وَإِنْ قُلْنَا الْمُصِيبُ وَاحِدٌ لَأَنَّهُ
 يُؤَدِّي إِلَى تَنْشِيقٍ وَاجِبٍ وَاجِبَاتُ الشَّافِعِيِّ أَحَدٌ
 لِنُظُورِ أَمْرِ النِّجْمِ عِنْدَهُ وَمِنْهَا رُجُازُ ضَبْطِهِ
 عَلَى شَهْوِهِ لَعَدَمِ حُصُولِ الظَّنِّ وَمِنْهَا الْعَدَالَةُ وَهِيَ كَمَا قَطَعُ
 دِينِيَّةٌ تَحْمِلُ عَلَى مَا زَمَنَ الْفَقْوَى وَالْمَرْوَةُ لَيْسَ بِدَعَةٍ وَتَحْتَقِ
 بِاجْتِنَابِ الْكِبَارِ وَتَرْكِ الْأَضْرَارِ عَلَى الصَّغَابِرِ وَبَعْضِ
 الصَّغَابِرِ وَبَعْضِ الْمُبَاجِ وَقَدْ اضْطَرَّ فِي الْكِبَارِ فَرُودُ

أَبْنُ عَسْمَرَ الشَّيْخِ كُ بِاللَّهِ وَقَوْلُ الشَّيْخِ وَقَدْ فَالْمُحَصَّنُ
 وَالزَّيْنَاءُ وَالْقَارِئُ مِنَ الزَّجَفِ وَالسَّجَرِ وَكُلُّ مَا لِلْبَيْتِ
 وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْإِكْبَادُ فِي الْحَرَمِ وَزَادَ
 أَبُو هُرَيْرَةَ أَكَلَ الرِّبَا وَزَادَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الشَّرْقُ
 وَشَرِبَ الْحَمْرَ وَقِيلَ مَا تَوَعَّدَ الشَّارِعُ عَلَيْهِ خُصُوصُهُ
 وَأَمَّا بَعْضُ الصَّغَابِرِ فَمَا يَدُلُّ عَلَى الْخِشْيَةِ كَسَرَفِهِ
 لِقَمَّةٍ وَالنَّطْفِيفِ بِحَبَّةٍ وَبَعْضُ الْمُبَاجِ كَاللَّعِبِ بِأَهْلَامِ
 وَالْاجْتِمَاعِ مَعَ الْأَرَادِلِ وَالْجَوَافِ الدِّينِيَّةِ يَمُنُّ
 لَا تَلْبِيقُ بِهِ وَلَا ضُرُورَةٌ وَأَمَّا الْجُرْيَةُ وَالذَّكُورَةُ
 وَعَدَمُ الْقَرَابَةِ وَالْعَدَاوَةُ فَتُخَصَّنُ بِأَلْفِهَا دَوَاهٍ
 كَمَثَلِ الْجَهْلِ بِالْجَالِ لَا يُعْبَدُ عَنْ حَقِيقَةٍ

قَبُولُهُ لَنَا الْأَدِلَّةُ نَمْنَعُ مِنَ الظَّنِّ فَيُخَوَّلُ فِي الْعَدْلِ
 فَيَبْتَغَى مَا عَدَاهُ وَابْتِغَاءُ الْفُسْطِ مَانِعٌ فَوَجِبَ تَحْقُوقُ ظَنِّ
 عَدَمِهِ كَالضَّمِّ وَالْكُفْرِ وَتَالُو الْفُسْطِ سَبَبُ
 التَّيَبُّتِ فَإِذَا انْتَفَى انْتَفَى قُلْتُ لَا يَنْتَفِيحُ إِلَّا بِالْحَبْرَةِ
 أَوِ الشَّرْكَاءِ وَتَالُو أَنْجَحَ حَكْمُ بِالظَّاهِرِ وَرَدَّ يَمْنَعُ الظَّاهِرُ
 وَنَحْوُ وَلَا تَنْفُ وَتَالُو ظَاهِرُ الصِّدْقِ كَأَخْبَارِهِ بِالذِّكَاةِ
 وَطَهَارَةِ الْمَاءِ وَخَاسِنِهِ وَرَقِ جَارِيَتِهِ وَرَدَّ بِأَنَّ ذَلِكَ مَقْبُولٌ
 مَعَ الْفُسْطِ وَالرَّوَايَةُ أَعْلَى رُبْنَهُ **مَسْئَلَةٌ**
 الْأَكْثَرُ أَنْ يَجْرَحَ وَالْقَدِيدُ يَلْ شَيْئًا بِالْوَأَحِدِ فِي الرِّوَايَةِ
 دُونَ الشَّهَادَةِ وَقِيلَ لَا فِيهِمَا وَقِيلَ نَعَمْ فِيهِمَا الْأَوَّلُ
 شَرْطُ فَلَا يَرِيدُ عَلَى مَشَرٍّ وَطَرٍ كَعَبْرَةٍ وَتَالُو الشَّهَادَةَ

فَيَنْعَدُّ اجْتِبَاءً بِأَنَّهُ دُخِرَتْ تَالُو الْوَأَحِدُ اجْتِبَاءً
 بِأَنَّ الْأَخْرَاجَ وَالثَّلَاثُ ظَاهِرٌ **مَسْئَلَةٌ**
 قَالِ الْقَاضِي كَفَى الْأَطْلَافُ فِيهِمَا وَقِيلَ لَا فِيهِمَا
 وَقَالِ الشَّافِعِيُّ فِي النُّعْدِ بَدِيلٌ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ وَقَالِ
 الْأَمَامُ أَنْ كَانَ عَالِمًا كَفَى فِيهِمَا وَلَا يَكْفِي الْكَاسِي
 أَنْ شَهِدَ مِنْ غَيْرِ بَعْضُهُ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا وَفِي حُلِّ الْخِلَافِ
 مُدْلَسٌ وَاجْتِبَاءً بِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّنِي عَلَى اعْتِقَادِهِ أَوْ لَا
 يَعْرِفُ الْخِلَافَ أَلَسَانِي لَوْ أَكْفَى لَا يَبْتَغَى مَعَ الشَّكِّ
 لِلْإِتِّبَاطِ فِيهِمَا اجْتِبَاءً بِأَنَّهُ لَا شَكَّ مَعَ إِخْبَارِ الْعَدْلِ
 الشَّافِعِيَّةُ لَوْ أَكْفَى فِي الْجَرَحِ لَا ذِي إِلَى التَّغْلِيظِ
 لِلْإِخْتِلَافِ فِيهِ الْعَدْلُ الْعَدْلُ الْمُتَبَسَّطُ لِكَثْرَةِ

التصنيع بخلاف الجرح الأمام غير العالم بوجوب
 الشك **مسألة** الجرح مقدم وقيل
 الترجيح لنا أنه جمع بينهما فوجب أمّا عند ثبات
 معين ونفيه باليقين فالترجيح **مسألة**
 حكم الحاكم المسترطبة العدالة بالشهادة تعدل اثنا
 وعمل العالم مثله وزاوية العدل ثلثها المختار
 تعدل ثلث كانت عادته أنه لا يورد على لا عن عدل
 وليس من الجرح تزول العمل في شهادة ولا رواية لجواز
 معارضة ولا الجحد في شهادة التي نال لعدم النصاب
 ولا بمسائل الإجهاد ويجوزها بما تقدم ولا بالتدليس
 على الأصح كقول من كثر الزهني قال الزهني

مؤهنا أنت سمعته ومثل ذلك الزهني غير حبان
مسألة الأكثر على عدالة العجماء رضي الله
 عنهم وقيل كغيرهم وقيل إلى حين الفتن ولا يقبل الدخول
 لأن الفاسق غير معين قالت المعتزلة عدول إلا
 من قاتل علينا لنا والذين معه أصحابي كالجموم
 وما يحقق بالنوازل عنهم من الجحد في الامثال وإنما
 الذين فخل على اجتهادهم ولا اشكال بعد ذلك
 على قول المصوبين وغيرهم **مسألة**
 الصحابي من رآه صلى الله عليه وسلم وإن لم يرو ولم يظن
 وقيل إن طالت وقيل إن اجتمعوا وهي لفظة دال على
 عليها ما تقدم لنا بقيل التقييد بالكليل والكثير

وَكَانَ لِلْمُشْرِكِ كَالزُّبَارَةِ وَالْحَدِيثُ وَلَوْ حَلَفَ
 أَنْ لَا يَصْحَبَهُ حَيْثُ بِالْحُطَّةِ تَالُوا الْمُحَابِلَ الْجَنَّةَ أَصْحَابُ
 الْحَدِيثِ لِلْمَلَا زِمَ قُلْتُ سَأَعْرِضُ فِي ذَلِكَ تَالُوا
 يَصْحَبُ نَفْسَهُ عَنِ الْوَاقِدِ وَالرَّاسِ قُلْتُ سَأَنْتَقِي الْأَخَصَّ
 لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْأَعْمِ **مَسْئَلَةٌ** لَوْ قَالَ
 الْمُعَاَصِرُ الْعَدْلُ أَنَا أَصْحَابِي أَجْمَلُ الْخِلَافِ هـ
مَسْئَلَةٌ الْمَعْدُودُ لَيْسَ بِشَرْطٍ خَلَا قَالَ الْجَبَانِي
 فَإِنَّهُ اشْتَرَطَ خَيْرًا آخَرَ أَوْ ظَاهِرًا أَوْ انْتِشَانًا فِي الصَّحَابَةِ
 أَوْ عَمَلٍ بَعْضِهِمْ وَفِي خَيْرِ النَّاسِ أَرْبَعَةٌ وَالْأَوَّلُ وَالْجَوَابُ
 مَا تَقَدَّمَ فِي خَيْرِ الْوَاحِدِ وَلَا الذِّكْرُ وَلَا الْبَصَرُ
 وَلَا عَدَمُ الْقَرَابَةِ وَلَا عَدَمُ الْعَدَاوَةِ وَلَا الْكَثَرَةُ

نَسَبُهُ
 نَفْسُهُ أَوْ غَيْرِهِ

وَلَا مَعْرِفَةُ نَسَبِهِ وَلَا الْعِلْمُ بِفِقْهِ أَوْ عَرَبِيَّةٍ أَوْ مَعْنَى
 الْحَدِيثِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَّرَ اللَّهُ
 أُمَّرًا وَلَا مَوَافَقَةَ الْفَيَّاسِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ هـ
مَسْئَلَةٌ إِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ جُمِلَ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ وَقَالَ الْقَاضِي مُتَرَدِّدٌ
 فَيَنْبَغِي عَلَى عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ هـ **مَسْئَلَةٌ**
 إِذَا قَالَ سَمِعْتُهُ أَمْرًا وَنَهَى فَلَا كُثْرَ حُجَّةٍ لظُهُورِ
 فِي تَحْقِيقِهِ ذَلِكَ وَتَالُوا بِحُمْلِ اللَّهِ أَعْنَقَدُ وَلَيْسَ
 كَذَلِكَ عِنْدَ غَيْرِهِ قُلْتُ سَابِعُ **مَسْئَلَةٌ**
 إِذَا قَالَ أَمْرًا نَاوَأَ يُمَيِّنَانَا أَوْ جِبَ أَوْ حَزِمَ فَلَا كُثْرَ
 حُجَّةٍ لظُهُورِهِ فِي أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَمْرُ وَتَالُوا

مَحْمِلٌ ذَلِكَ وَانَّهُ أَمْرُ الْكِتَابِ وَبَعْضُ الْأِيْمَةِ أَوْ عَنِ
 اسْتِنْبَاطِ قُلْتَا بَعِيدُهُ **مَسْئَلَةٌ** إِذَا نَالَ
 مِنَ السَّنَةِ كَذَا قَالَ أَكْثَرُ حُجَّةٍ لظُهُومٍ فِي تَحْقِيقِهَا
 عَنْهُ خِلَافًا لِلْكَرْخِيِّ **مَسْئَلَةٌ** إِذَا
 قَالَتْ كُنَّا نَعْمَلُ أَوْ كَانُوا أَوْ قَالَ أَكْثَرُ حُجَّةٍ لظُهُومٍ فِي كُلِّ
 أَجْمَاعَةٍ تَالُو الْوَكَانَ لِمَا سَأَلَتْ الْمَخَالِفَةُ قُلْتَا لِأَنَّ
 الطَّنَّ يُقَالُ لِحَبْرِ الْوَاحِدِ وَالنَّصْرُ وَمُسْتَنْدُ عَنِ
 الصَّحَابِيِّ قَرَأَهُ السَّبِيحُ أَوْ قَرَأَهُ عَلَيْهِ أَوْ قَرَأَهُ عَنْهُ عَلَيْهِ
 أَوْ إِجَازَتُهُ أَوْ مَنَاقِلُهُ أَوْ كِتَابَتُهُ بِمَا يَرَى بِهِ فَالْأَوَّلُ
 أَعْلَاهَا عَلَى الْأَمِّحِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ اسْمًا عَنْهُ
 قَالَ قَالَ وَحَدَّثَ وَاحْبَرَ وَسَمِعْتُهُ وَقَرَأَهُ عَلَيْهِ

مِنْ غَيْرِ نَكْبَةٍ وَلَا مَا يَوْجِبُ سَكُونًا مِنْ أَدْرَاهِ أَوْ غَفْلَةٍ
 أَوْ غَيْرِهَا مَعْمُولٌ بِهِ خِلَافًا لِبَعْضِ الظَّاهِرَةِ لِأَنَّ
 الْعُرْفَ تَقْدِيرُهُ وَلَا يَنْفِيهِ إِيَّاهُمُ الصَّحَّةُ يَقُولُ
 حَدَّثَنَا وَاحْبَرَ نَا مَقْبِدًا أَوْ مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ وَنَقْلَهُ
 الْحَاكِمُ عَنِ الْأِيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَقَرَأَهُ عَنْهُ كَقَرَأَهُ وَأَمَّا
 الْإِجَازَةُ لِلْمَوْجُودِ الْمُعَيَّنِ فَالْأَكْثَرُ عَلَى تَجْوِيزِهَا وَالْأَكْثَرُ
 عَلَى مَنَعِ حَدَّثَنِي وَاحْبَرَ فِي مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ وَمَقْبِدًا
 وَأَنْبَأَنِي تَفَاقُ الْعُرْفِ وَمَنَعَهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو شَيْبَةَ
 وَالْجَمِيعُ الْأَمَّةُ الْمَوْجُودِ بِنِ الظَّاهِرِ قَبُولُهَا لِأَنَّهَا مِثْلُهَا
 وَفِي نَسْلِ فَلَانٍ أَوْ مَنْ يُوجَدُ مِنْ نَبِيِّ فَلَانٍ وَخَوْهَ خِلَافًا
 وَاصِحٌ لَنَا أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْعَدْلَ لَا يَرَوِي الْأَبَدَ

عِلْمِ أَوْطَانٍ وَقَدْ أُذِنَ لَهُ وَإِذَا فَانَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كَانَ يُرْسِلُ كُتُبَهُ مَعَ الْأَحَادِثِ وَأَنْ لَمْ يَعْلَمُوا مَا فِيهَا
 مِنَ الْوَأَكْذَبِ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْهُ قُلْنَا حَدِّثْنَا
 كَمَا لَوْ قَرَأَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَأَطْنِ فَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهِ كَالشَّاهِدَةِ
 قُلْنَا الشَّهَادَةُ أَكْثَرُ **مَسْئَلَةٌ** الْأَكْثَرُ
 عَلَى جَوَازِ نَقْلِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى لِلْعَارِفِ وَقِيلَ يَلْفِظُ
 مَرَادِفٍ وَعَنْ أَبِي سَيْبٍ بِنِ مَسْعُودٍ وَعَنْ مَلِكٍ أَنَّهُ
 كَانَ يُشَدِّدُ فِي الْبَيِّنَاتِ وَالنَّارِ وَحُمِلَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الْأَوَّلِ
 لَنَا الْقَطْعُ بِأَنَّهُمْ نَقَلُوا عَنْهُ أَحَادِيثَ فِي وَقَائِعِ مُجَدِّدَةٍ
 بِالْفَاظِ مُخْتَلِفَةٍ شَائِعَةٍ ذَائِعَةٍ وَلَمْ يُكُنْ أَحَدٌ
 وَإِذَا مَا رَوَى عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ قَالَ قَالَ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا أَوْ نَحْوَهُ وَلَمْ يُكُنْ أَحَدٌ
 وَإِذَا أَجْمَعَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْعَجْمِيَّةِ فَالْعَرَبِيَّةِ أَوَّلُ وَأَبْنَاءُ
 فَإِنَّ الْمَقْصُودَ الْمَعْنَى قَطْعًا وَهُوَ جَاهِلٌ وَالْوَأَقَالُ
 فَضَّرَّ اللَّهُ أَمْرًا قُلْنَا دَعَا لَهُ لِأَنَّهُ الْأَوَّلُ وَلَمْ يَمْنَعَهُ
 مِنَ الْوَأَبُودِي إِلَى الْإِخْلَالِ لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي
 الْمَعَانِي وَتَفَاوُتِهِمْ فَإِذَا قُدِّرَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ أَوْ
 ثَلَاثًا اخْتَلَفَ بِالْكُلِّيَّةِ وَاجْتَبَى بِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمْ
 نَقَلَ بِالْمَعْنَى سَوَاءً **مَسْئَلَةٌ** إِذَا كَذَّبَ
 الْأَصْلُ الْفَرَعُ سَقَطَ لَكُذِّبَ وَاجِدٌ غَيْرُ مُعَيَّنٍ وَلَا
 يَفْدُجُ فِي عَدْلِهِمَا فَإِنْ قَالَ لَا أَدْرِي قَالَ كَثُرَ يَعْلَنُ
 خِلَافًا لِبَعْضِ الْجَنَفِيَّةِ وَلَا حُجْمَ رَوَايَاتٍ لَنَا عَدْلُ

عَبْرُ مَكْذِبٍ كَالْمَوْتِ وَالْجُنُونِ وَأَسْتَدِلُّ أَنْ تُهَيَّلَ
 ابْنُ أَبِي صَالِحٍ رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ
 ثُمَّ قَالَ لِرَبِيعَةَ لَا أَدْرِي فَكَانَ يَقُولُ جِدَّتِي رُبِيعَةُ
 عَنِّي قُلْتُ صَاحِبُ قَابِزٍ وَجُوبًا لَعَلَّ قَالُوا لَوْ كَانَتْ كَذَابًا
 فِي الشَّهَادَةِ قُلْتُ الشَّهَادَةُ أَصْبَقُ قَالُوا لَوْ عَمِلَ
 بِهِ لَعَمِلَ كَمَا كَرِهَ بِحُكْمِهِ إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ وَنَشَى
 قُلْتُ يَجِبُ ذَلِكَ عِنْدَ مَلِكٍ وَاحِدٍ وَأَبَى يَوْشَقَ
 وَأَمَّا بِلَرْمِ الشَّافِعِيَّةِ **مَسْئَلَةٌ** إِذَا
 اتَّفَقَ الْعَدْلُ بِزِيَادَةٍ وَالْبُعَاشُ وَاحِدٌ فَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ
 لَا يَغْفُلُ مِنْهُمْ عَنْ مِثْلِهَا عَادَةً لَمْ يَقْبَلْ وَالْأَقَابِمُ هُوَ

يُقْبَلُ وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَاهُ إِسْنَانُ لَسَا عَدْلٌ جَائِزٌ فَرَجِبَ
 قَبُولُهُ قَالُوا طَاهِرًا لَوْ هُمُ تَوَجَّبَ رَدُّهُ قُلْنَا
 سَمَّوْا إِلَّا نِسَانًا بِأَنَّهُ سَمِعَ وَلَمْ يَسْمَعْ يَعْبُدُ بِخِلَافِ
 سَمَّوَاهُ عَمَّا سَمِعَ فَلَمَّا كُنْتُ قَائِلًا أَنَّ دَا الْجَلِيسُ قَبْلَ يَأْتِي
 فَإِنْ جُهِلَ فَأُولَى الْقَبُولِ وَلَوْ رَوَاهَا مَرَّةً وَتَرَكَهَا مَرَّةً
 فَكُنْ وَابْتِزْ وَإِذَا السُّنْدُ وَارْتَلَوْهُ أَوْ رَفَعُوهُ وَوَقَفُوهُ
 أَوْ وَصَلَهُ لَوْ قَطَعُوهُ وَكَانَ بِأَدَةٍ **مَسْئَلَةٌ**
 حَذَفَ بَعْضُ الْخَبَرِ جَائِزٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ فِي الْعَائِدِ
 وَالْأَسْتِنَاءِ وَجَوِّهِ مِثْلُ حَتَّى تَرْهَى وَالْأَسْوَأُ شَوَاءٌ
 فَإِنَّهُ مُسْتَمْعٍ **مَسْئَلَةٌ** خَبَرُ الْوَاحِدِ
 فِيمَا نَعَمْ بِهِ الْبَلَوِيُّ كَابْنِ مَسْعُودٍ فِي مَسْئَلَةِ الْكَرِّ وَأَبَى هُبَيْرٌ

فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ مَقْبُولٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
 خِلَافَ بَعْضِ الْخَنَفِيَّةِ لَنَا قَبُولُ الْأُمَّةِ لَهُ فِي تَنَاضُلِ
 الصَّلَاةِ وَفِي حَوَالِ الْقَصْدِ وَالْحِجَامَةِ وَقَبُولُ الْقِيَاسِ
 وَهُوَ أَوْضَعُ مَا لَوْ الْعَادَةُ تَفْضِي نَقْلَهُ مُتَوَاتِرًا
 رَدًّا بِالْمَنْعِ وَتَوَاتُرًا بِالسَّيِّئِ وَالنَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعِنُقِ
 اِتِّفَاقًا أَوْ كَانَ مُكَلَّفًا بِأَشَاعِنِهِ **مَسْئَلَةٌ**
 خَيْرُ الْوَاحِدِ فِي أَحَدٍ مَقْبُولٌ خِلَافَ الْكَرْخِيِّ وَالْبَصْرِيِّ
 لَنَا مَا تَقَدَّمَ وَمَا أَدْرَأُ وَالْجِدُّ وَدَّ بِالشُّبُهَاتِ
 وَالْإِجْتِمَاعِ شُبُهَةٌ فَلَنَا لَشُبُهَةٍ كَالشَّهَادَةِ وَطَاهِرٌ
 الْكِتَابُ **مَسْئَلَةٌ** إِذَا حَلَّ الصَّحَابِيُّ
 مَا دَوَاهُ عَلَى أَحَدٍ مَحَلِّهِ فَالظَّاهِرُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ بِقِيَّتِهِ

فَإِنْ حَمَلَهُ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ فَلَا كَثْرَ عَلَى الظُّهُورِ وَفِيهِ
 قَالِ الشَّافِعِيُّ كَيْفَ أَنْزَلَ أَحَدُ بَنِي لِقُولِ مَنْ لَوْ عَاصَرَهُ
 كَحُجَّتِهِ فَلَوْ كَانَ نَصًّا فَيَنْعَبُ نَسْخُهُ عِنْدَهُ وَفِي الْعَمَلِ نَظَرٌ
 وَأَنْ عَمَلٌ يَخْلَافُ خَيْرٌ أَكْثَرُ الْأُمَمِ فَالْعَمَلُ بِالْخَيْرِ إِلَّا إِجْمَاعُ
 الْمَدِينَةِ **مَسْئَلَةٌ** الْأَكْثَرُ عَلَى أَنْ يَخْبَرَ
 الْمُخَالَفَ لِلْقِيَاسِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ مُقَدَّمٌ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ
 أَبُو الْحُسَيْنِ إِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ بِقَطْعِيٍّ فَالْقِيَاسُ وَإِنْ كَانَ
 الْأَصْلُ مَقْطُوعًا بِوَقْفٍ فَالْإِجْمَاعُ وَالْمُخْتَارُ إِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ
 بِنَصٍّ رَاجِعٍ عَلَى الْخَيْرِ وَوُجُودُهَا فِي الْقَدِّحِ قَطْعِيٌّ فَالْقِيَاسُ
 وَإِنْ كَانَ وَجُودُهَا ظَنِّيًّا فَالْوَقْفُ وَالْأَخْبَرُ لَنَا
 أَنْ عَمَرَ نَزَلَ الْقِيَاسُ فِي الْخَيْرِ بِالْخَيْرِ وَقَالَ لَوْلَا هَذَا

لِحَاجَتِهِ

لِخَيْرِهِ

لَفَضِيلَتِهِ بِرَأْيَا وَفِي دَرَجَةِ الْأَصْلَاحِ بِاعْتِبَارِ مَنَافِعِهَا بِقَوْلِهِ
 فِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ وَفِي مِيرَاثِ الرِّوَجِ مِنَ الدِّينِ وَغَيْرِ
 ذَلِكَ وَشَاعَ وَذَاعَ وَلَمْ يُكْرَهُ أَحَدٌ وَأَمَّا عَالَمُهُ
 ابْنُ عَبَّاسٍ خَيْرُ إِنْسِي هَذِيحَةٌ تَوْصُوفُهَا مَشَتْ النَّارُ
 فَاسْتَبْعَادُ لُظْهُوِّهِ وَكَذَلِكَ هُوَ وَعَائِشَةُ فِي إِذَا
 اسْتَبَقَظَ وَلَدَكَ قَالَا كَيْفَ يُضَنِّعُ بِالْمَهْرِ اسْ وَأَيْضًا
 آخَرَ مُعَاذُ الْعَمَلِ بِالْفَيَاسِ وَأَقْرَبُهُ وَأَيْضًا لَوْ قُدِّمَ لَقُدِّمَ
 الْأَضْعَفُ وَالثَّابِتَةُ أَجْمَاعٌ لِأَنَّ الْخَيْرَ بِجَمْعِهِ فِيهِ
 الْعَدَالَةُ وَالْإِلَهَالَةُ وَالْفَيَاسُ فِي سِنْتِهِ حِكْمُ الْأَصْلِ
 وَتَعْلِيلُهُ وَوَصْفُ التَّعْلِيلِ وَوُجُودُهُ فِي الْفَرْعِ وَنَفْيُ
 الْمُعَارِضِ فِيهِمَا وَإِلَى الْأَمْرِ بِنِزَانٍ كَانَ الْأَصْلُ خَيْرًا

وَسَأَلُوا الْخَيْرَ يُجْمَلُ لِلْكَذِبِ وَالْكَفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْخَطَا
 وَالْجَوْرِ وَالنِّسْخِ وَالْجُبَيْبِ بَأَنَّهُ يُعِيدُ وَأَيْضًا مُتَطَرِّقٌ
 إِذَا كَانَ الْأَصْلُ خَيْرًا وَأَمَّا تَقْدِيمُ مَا يُقَدِّمُ فَلِأَنَّهُ
 يَنْجِبُ إِلَى تَعَارُضِ خَيْرِ بْنِ عُمَرَ بِالزَّاحِجِ وَالْوَقْتِ لِلْعَارِضِ
 النَّاسِ جَمْعِيًّا فَإِنْ كَانَ أَحَدُ مِمَّا عَمَّ خَصَّ بِالْآخِرِ وَسَيَأْتِي
مَسْئَلَةُ الْمُرْسَلِ قَوْلُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَالِشَهَا قَالِ الشَّافِعِيُّ إِنْ أَسْنَدُهُ
 غَيْرُهُ أَوْ أَرْسَلَهُ وَشَبَّوْهُمَا مُخْتَلِفَةً أَوْ عَصَدَهُ قَوْلُ
 ضَحَّاجٍ أَوَّاكُنَّ الْعُلَمَاءُ أَوْ عَرَفَ أَنَّهُ لَا يَرْسُلُ الْأَعْمَنُ
 عَدْلٍ قَبْلَ وَرَأَيْتُهَا إِنْ كَانَ مِنْ أُمَّةٍ التَّقْلِيدُ قَبْلَ وَالْأَ
 وَلَا وَهُوَ الْمُخْتَارُ لِكَانَ رِسَالِ الْأُمَّةِ مِنَ النَّاسِ

كَانَ مَشْهُورًا مَقْبُولًا وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ كَابِرُ الْمُسْتَبِ
وَالشَّيْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَالْحَسَنِيُّ وَغَيْرُهُمْ فَإِنْ قِيلَ يَكُونُ أَنْ
يَكُونَ الْمَخَالَفُ خَارِفًا لِلْإِجْمَاعِ قُلْنَا خَرَفَ قَوْلُ الْإِجْمَاعِ الْأَسْنَدُ لَا
أَوَ الظَّنُّ لَا يَنْدَحُ وَأَيْضًا لَوْلَا لَمْ يَكُنْ عَدْلًا عِنْدَهُ لَكَانَ
مُدَّ لِسَانًا فِي الْحَدِيثِ وَتَالُوا الْوَقِيلَ لِقَبْلِ مَعَ الشَّكِّ
لَا أَنَّهُ لَوْ سُئِلَ لَجَازَ أَنْ لَا يُعَدَّلَ قُلْنَا فِي غَيْرِ الْأَيْمَةِ
وَتَالُوا الْوَقِيلَ لِقَبْلِ فِي عَصْرِنَا قُلْنَا لَعَلَّةَ الْخِلَافِ
فِيهِ أَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَيْمَةِ النُّقْلِ وَلَا رَيْبَ تَمْتَعُ قِيلَ وَتَالُوا
لَا يَكُونُ لِلْإِسْنَادِ مَعْنَى قُلْنَا قَابِدُهُ فِي أَيْمَةِ النُّقْلِ
تَفَاوُثُهُمْ وَرَفَعُ الْخِلَافِ فِي الْقَابِ مُطْلَقًا تَمَسَّكُوا
بِمَا سَبَّلَ النَّابِعِينَ وَلَا يُغِيدُهُمْ تَعَجُّمَاتُ الْوَالِدَانِ

أَلْعَدْلُ يَدُلُّ عَلَى تَعَدُّ يُلِيهِ قُلْنَا انْقَطَعَ إِنْ جَاهِلَ
بُرْ سَلُّ وَلَا يَدْرِي مَنْ رَوَاهُ وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَى الشَّافِعِيِّ
فَقِيلَ إِنْ أَسْنَدَ فَالْعَدْلُ بِالْمُسْنَدِ وَهُوَ وَارِدٌ وَإِنْ لَمْ
يُسْنَدْ فَقَدْ نَضَمَ غَيْرُ مَقْبُولٍ لَمْ يَثْلِهِ وَلَا يَرُدُّ
فَإِنَّ الظَّنَّ قَدْ يَحْصُلُ وَيَقْوَى لَا نِضْمَامَ هـ
وَالْمُنْقَطِعُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا رَجُلٌ وَفِيهِ نَظَرُهُ
وَالْمَوْقُوفُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ غَيْرِهِ أَوْ مِنْ دُونِهِ
الْأَمْرُ أَمْرٌ رَجْعِيَّةٌ فِي الْقَوْلِ الْمُخْصُ
اِتِّفَاقًا وَفِي النُّقْلِ مَجَازٌ وَقِيلَ مُشْتَرَكٌ وَقِيلَ مُتَوَاطِئٌ
لَسَّابِقَةٌ إِلَى لِقَائِهِمْ وَلَوْ كَانَ مُتَوَاطِئًا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ مِنْهُ
الْأَخَصُّ كَيْفَ بَوَّانٍ فِي إِنْسَانٍ وَأَسْنَدٌ لَوْ كَانَ حَقِيقَةً

لَزِمَ الْأَشْتِرَاكُ فَيُجْعَلُ بِالنَّهْيِ بِالْفَتْحِ هُمُ الْقَوْرُضِ بَأَنَّ
 الْمَجَازَ خِلَافَ الْأَصْلِ فَيُجْعَلُ بِالنَّهْيِ هُمُ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُهُ ه
النَّوَاطِئُ مِمَّا كَانَ فِي عَامٍ فَيُجْعَلُ اللَّفْظُ لَهُ دَفْعًا
 لِلْمَحْذُورِ وَرَبَّنَّ وَاجِبٌ بَأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى رَفْعِهَا أَبَدًا فَإِنْ مِثْلُهُ
 لَا يُتَعَدَّرُ وَإِلَى صِحَّةِ دَلَالَةِ الْأَعْمِ لِلْأَخْصِ وَإِضَافَتُهُ
 قَوْلُ حَدِثُ هُنَا **حَدِّثُ الْأَمْرِ** اقْتِضَاءُ فِعْلٍ
 غَيْرِ كَيْفٍ عَلَى جِهَةِ الْأَسْتِعْلَاءِ وَقَالَ الْقَاضِي وَالْإِمَامُ
 الْقَوْلُ الْمُقْتَضَى طَاعَةُ الْمَأْمُورِ سَعْلُ الْمَأْمُورِ بِهِ وَرُدُّ بَأَنَّ
 الْمَأْمُورَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ وَأَنَّ الطَّاعَةَ مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ فَتَجِي
 آدَوْرُ فِيهَا وَقِيلَ خَبَرٌ عَنِ الثَّوَابِ عَلَى الْفِعْلِ وَقِيلَ عَنْ
 اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَرُدُّ بَأَنَّ الْحَبْرَ يَسْتَلِيزُ الصِّدْقَ

أَوِ الْكَذِبَ وَالْأَمْرُ بِأَيِّهَا الْمَعْتَصِرُ لَهُ لَمَّا انْكَرُوا
 كَلَامَ النَّفْسِ قَالُوا قَوْلُ الْقَائِلِ لَمْ يَدُونَهُ أَفْعَلُ وَنَحْوُهُ
 وَبَرِدُ التَّهْدِيدِ وَغَيْرُهُ وَالْمُبْلَغُ وَالْحَاكِي وَالْأَدْنَى
 وَقَالَ قَوْمٌ صَبِغَةُ أَفْعَلُ يَنْجُو دَهَا عَنْ النَّفْسِ إِنْ
 الصَّارِفَةُ عَنِ الْأَمْرِ وَفِيهِ تَعْرِيفُ الْأَمْرِ بِالْأَمْرِ وَإِنْ
 اسْتَقَطَّ نَفْيُ صَبِغَةِ أَفْعَلُ بِحُرْدَةٍ وَقَالَ قَوْمٌ صَبِغَةُ
 أَفْعَلُ بِأَزَادَاتٍ تِلْكَ وَجُودُ اللَّفْظِ وَدَلَالَتُهُ عَلَى الْأَمْرِ
 وَالْأَمْتِثَالِ قَالُوا أَوَّلُ عَنِ النَّكِيمِ وَالثَّانِي عَنِ التَّهْدِيدِ وَنَحْوِهِ
 وَالثَّلَاثُ عَنِ الْمُبْلَغِ وَفِيهِ تَهَافُتٌ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنْ كَانَ
 اللَّفْظُ فَسَدَ لِقَوْلِهِ وَأَرَادَهُ دَلَالَتُهَا عَلَى الْأَمْرِ وَإِنْ كَانَ
 الْمَعْنَى فَسَدَ لِقَوْلِهِ الْأَمْرُ صَبِغَةُ أَفْعَلُ وَقَالَ قَوْمٌ

بالمشاهدة

منه
 من لفظ القامع عن غيره

١٢٩
الامر ارادة الفعل ورده بان السلطان لو انكر مشورا
بالإهلاك ضرب سيد لعبد فادعى مخالفة فطلب
تمهيد عذره بمشاهدته فانه يائس ولا يريد لأن
العاقلة لا يريد هلاك نفسه وأورد مثله على الطلب
لأن العاقلة لا يطلب هلاك نفسه وهو لازم والأول
لو كان ارادة لوقعت المأمورات كلها لأن معنى الارادة
تخصيصه بحال جد وثه فاذا لم يوجد لم يتخصص
المسائلون بالنفسى اختلفوا في كون الامر له صبغة
نخصه والخلاف عند المحققين في صبغة فعله والجمهور
حقيقته في الوجوب ابو هاشم في التذنب وقيل
لطلب المشترك وقيل مشترك الأشعري والفاضى

١٣٠
بالوقف بينهما وقيل مشترك بينهما وفي الاباحة
وقيل للأذن المشترك في الثلاثة الشبهة مشترك
في الثلاثة والهند يد لك اثبت الاستدلال
مطلقا على الوجوب شايعا متكررا من غير تكرار
كالعمل بالأخبار وأعترض بان ظن واجب بالمنع
وأوسلم فيكفى الظهور في مدلول اللفظ والآلة العقل
بأكثر الظواهر وأيضا ما منعك ألا تسجد إذا أمرتك
والمراد قوله اسجد وأيضا وإذا قيل لهم أركعوا دما على
مخالفة أمره وأيضا نارك المأمور عاضد دليل إفضاء
أمرى وأيضا قلبحذر الذين يخافون من أمره والهند
دليل الوجوب وأعترض بان المخالفة حمله على مخالفة

مِنْ اِحْجَابٍ وَنَدَبٍ وَهُوَ يَعْبُدُ قَوْلَهُمْ مُطْلَقٌ فَلَنَا
 بَلْ عَامٌ وَاَيْضًا نَقْطَعُ بِأَنَّ السَّيِّدَ إِذَا قُلِدَ لِعَبْدِهِ خِطُّ
 هَذَا التَّوْبِ وَلَوْ بِكِنَايَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ فَلَمْ يَنْعَلْ عَدَا ضِيًّا
 وَاسْتَدِلَّ بِأَنَّ الشَّرَاحَ خِلَافَ الْأَصْلِ فَتَبَيَّنَ ظُهُورُهُ
 فِي أَحَدِ الْأَرْبَعَةِ وَالتَّهْدِيدُ وَالْإِبَاحَةُ يَعْبُدُ وَالْقَطْعُ بِالنَّهْيِ
 يَنْتَهِى نَدَبُكَ إِلَى أَنْ تَسْتَعِينِي وَيَسْتَعِينِي وَلَا الْفَرْقُ إِلَّا الْوَلَا
 وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُمْ سَلُّوا الْفَرْقَ فَلِأَنَّ نَدَبُكَ نَصٌّ
 وَاسْتَعْنِي مُحْتَمَلُ النَّدَبِ إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا
 اسْتَطَعْتُمْ فَرَدَّهُ إِلَى مَشِيئَتِنَا وَرَدَّ بَأَنَّهُ انْمَارَدَهُ إِلَى
 اسْتِطَاعَتِنَا وَهُوَ مَعْنَى الْوَجُوبِ مُطْلَقُ الطَّلَبِ ثَبَتَ
 النُّجْحَانُ وَلَا دَلِيلَ مُتَيَّدٍ فَوَجِبَ جَعْلُهُ لِلْمُشْتَرَكِ دَفْعًا

لِلْإِشْتِرَاكِ قُلْنَا بَلْ ثَبَتَ التَّقْيِيدُ ثُمَّ فِيهِ إِثْبَاتُ
 اللُّغَةِ بِلَوَائِمِ الْمَاهِيَّاتِ الْإِشْتِرَاكِ ثَبَتَ الْإِطْلَاقُ
 وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ الْقَاضِيَةُ لَوْ ثَبَتَ لَثَبَتَ بِدَلِيلِهِ
 آخِرُهُ قُلْنَا بِالْإِسْتِغْنَاءِ الْمُسْتَدَمَّةِ الْأَذْنِ الْمُشْتَرَكِ
 كَمَا طَلَقَ الطَّلَبُ **مَسْئَلَةٌ** ضَبْغَةُ الْأَمْرِ لَا
 تَدُلُّ عَلَى تَكَرُّرٍ وَلَا مَرَّةٍ وَهُوَ مُحْتَازُ الْإِمَامِ الْأَشْكَالِ
 لِلتَّكَرُّرِ مَرَّةٍ الْعَمْرُ مَعَ الْإِمْكَانِ وَقَالَ كَثِيرٌ
 لِلْمَرَّةِ وَلَا يَحْتَمِلُ التَّكَرُّرُ وَقِيلَ بِالْوَقْفِ لَنَا أَنَّ
 الْمَدْلُولَ طَلَبُ حَقِيقَةِ الْفِعْلِ وَالْمَرَّةِ وَالتَّكَرُّرُ خَارِجٌ
 وَلِذَلِكَ يَبْرَأُ بِالْمَرَّةِ وَابْتِغَاءُ قَاطِعُونَ بِأَنَّ الْمَرَّةَ
 وَالتَّكَرُّرَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ كَالْفُلْبِلِ وَالْكَبِيرِ وَلَا دَلِيلَ

لِلْمَوْضُوفِ عَلَى الصِّفَةِ الْإِسْتِثْنَاءُ تَكْرَارُ الصَّوْمِ
وَالصَّلَاةُ رَدٌّ بِأَنَّ التَّكْرَارَ مِنْ غَيْرِهِ وَغُورِضُ الْحُجَّ
وَالْوَائِبَتِ فِي لَا تَنْصُمُ فَوْجِبُ فِي هُم لَا هُمَا طَلَبُ رَدِّ
بِأَنَّهُ قِيَاسٌ وَبِالْفَتْحِ بَارِئُ النَّهْيِ يَنْفَعِي النَّهْيَ وَبِأَنَّ التَّكْرَارَ
فِي الْأَمْرِ مَانِعٌ مِنْ غَيْرِهِ بِخِلَافِ النَّهْيِ فَتَالُوا الْأَمْرُ
نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ وَالنَّهْيُ يَنْفَعُ فَيَلْزَمُ التَّكْرَارُ رَدُّ بِالْمَنْعِ
وَبِأَنَّ اقْتِضَاءَ النَّهْيِ لِلْأُضْدَادِ دَائِمًا فَتَنْزَعُ عَلَى تَكْرَارِ
الْأَمْرِ لِقَطْعِ بَأَنَّهُ إِذَا قَالَ ادْخُلْ فَدَخَلَ مَرَّةً امْتَشَكَ
قُلْتُ امْتَشَكَ لِنَعْلٍ مَا أَمْرٌ بِهِ لِأَنَّهُمَا مِنْ ضَرْوَرَتِهِ
لَا أَنَّ الْأَمْرَ ظَاهِرٌ فِيهَا وَلَا فِي التَّكْرَارِ الْوَقْفُ لَوْثَبَتَ
إِلَى آخِرِهِ **مسألة** الْأَمْرُ إِذَا عَلِقَ عَلَى عِلَّةٍ

المره صحيح

ثَابِتَةً وَجِبَ تَكْرَارُهُ بِتَكْرَارِهَا انْفِاقًا لِلْإِجْمَاعِ عَلَى
اتِّبَاعِ الْعِلَّةِ لَا لِلْأَمْرِ فَإِنْ عَلِقَ عَلَى غَيْرِ عِلَّةٍ فَالْمُخْتَارُ
لَا يَقْتَضِي لَنَا الْقَطْعُ بِأَنَّهُ إِذَا قَالَ إِنْ دَخَلْتُ السُّوقَ
فَأَشْتَرَيْتُ كَذَا عُدَّ مُمْتَنِعًا بِالْمَرَّةِ مُقْتَضِرًا قَالُوا
ثَبَتَ ذَلِكَ فِي أَوَامِرِ الشَّرْعِ إِذَا قُمْتَ الزَّائِنَةُ وَالزَّائِنُ
وَأَنْ كُنْتُمْ جُنُبًا قُلْتُمْ فِي غَيْرِ الْعِلَّةِ بِكَ لَيْلٍ خَاصٍ
قَالُوا تَكْرَرُ لِلْعِلَّةِ فَالْشَّرْطُ أَوَّلِي لَا يَنْفَقُ الْمَشْرُوطُ
بِانْتِفَائِهِ قُلْتُ الْعِلَّةُ مُقْتَضِيَةٌ مُعْلُوها
مسألة الْقَائِلُونَ بِالتَّكْرَارِ قَائِلُونَ بِالْفَوْرِ
وَمَنْ قَالَ الْمَرَّةُ تُبَيِّنُ قَالَ بَعْضُهُمْ لِلْفَوْرِ وَقَالَ الْفَائِضُ
إِنَّمَا لِلْفَوْرِ أَوْ الْعَدَمِ وَقَالَ الْأَمَامُ بِالْوَقْفِ لِقَوْلِهِ

فان يادرا متكل وقيل بالوقف وان يادرو عن الشافعي
 ما اخبر في الذكرار وهو الفتح ^{الاصح} لانا تقدم
 الفور لوقال استغنى فاحمد عند عاصيا فلتا للقرينة
 وتالوا كل نجرا او منشي ففضده الحاضر مثل زيد
 قايم واني طالق ردا بانه قياس وبالفرق بان في هذا
 استقبالا قطعاً وتالوا طلبك كالتهي والامر نهى
 عن صيده وقد تعد ما تالوا اما معك الا تسجد
 اذ امرتك فدم على ترك البدار قلت لقوله فاذا
 سويته وتالوا لو كان الناجي مشروعا لوجب
 ان يكون الى وقت معين ورد بانه يلزم لو صرح بالجواز
 وبانه انما يلزم ان لو كان الناجي معينا واما في الجواز فلا

لا انه متمكن من الامتثال والواقف شاربوا فاستسوا
 قلنا يجوز على الا فضيلة والا لم يكن مسارعا القاء
 ما تقدم في الموضع الامسام الطلب متحققا ^{خير} والنا
 مشكوك فوجب البدار واجيب بانه غير مشكوك
مسألة اختار الإمام والعزالي ان الامر بشيء
 معين ليس نهيا عن صيده ولا يقضي به عقلا وقال
 القاضي ومنايعوه نهى عن صيده ثم قال بنصه ثم اقتصر
 قوم وقال القاضي والتهى كذلك فبهما ثم منهم
 خسر الوجوب دون التدب لانا لو كان الامر نهيا عن
 الصيد او بنصه لم يحصل بدون تعطل الصيد والكف
 عنه لانه مطلوب النهي ونحن نقطع بالطلب مع الد
 هول

عَنْهُمَا وَأَعْتَرَضَ بَيْنَ الْمُرَادِ الضَّدَّ الْعَامَّ وَتَقَعُلَهُ
حَاصِلُ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ لَمْ يَطْلُبُهُ وَاجِبٌ بَأَنَّهُ طَلَبُهُ
فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَلَوْ سَلِمَ فَالْكَفُّ وَاضِحٌ الْفَاسِضِيُّ لَوْ لَمْ
يَكُنْ آيَاهُ لَكَانَ ضِدًّا أَوْ مِثْلًا أَوْ خِلَافًا لَأَنَّهُمَا إِنَّمَا أَنْ
يَنْتَشَاوِيَا فِي صِفَاتِ النَّفْسِ أَوْ لَا الشَّائِي إِمَّا أَنْ يَنْتَاقِيَا
بِأَنْفُسِهِمَا أَوْ لَا فَلَوْ كَانَا مِثْلَيْنِ أَوْ ضِدَّيْنِ لَمْ يَجْمَعَا وَلَوْ كَانَا
خِلَافَيْنِ لَجَازَ أَحَدُهُمَا مَعَ ضِدِّ الْأُخْرَى وَخِلَافُهُ لَأَنَّهُ
حُكْمُ الْحِلَاقَيْنِ وَيَسْتَحِيلُ الْأَمْرُ مَعَ ضِدِّ النَّهْيِ
عَنْ ضِدِّهِ وَهُوَ الْأَمْرُ بِضِدِّهِ لَأَنَّهُمَا تَقْبِيضَانِ أَوْ تَكْلِيفُ
بِغَيْرِ الْمَمْلُوكِ وَاجِبٌ إِنْ زَادَ بِطَلَبِ تَرْكِ ضِدِّهِ
طَلَبُ الْكَفِّ مَعَ لَازِمِهِمَا عِنْدَهُ فَقَدْ يَتَلَا زَمَ

الْخِلَافَ فَإِنْ فَتَسَيَّحِلُ ذَلِكَ وَقَدْ كُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
ضِدَّ ضِدِّ الْأُخْرَى كَالظَّنِّ وَالشَّكِّ فَإِنَّهُمَا مَعَا ضِدُّ
الْعِلْمِ وَإِنْ زَادَ تَرْكِ ضِدِّهِ عَنِ النِّعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ
زَجَعَ النِّزَاعُ لَفْظِيًّا فِي تَسْمِيَّتِهِ ثُمَّ فِي تَسْمِيَةِ طَلَبِهِ نَهْيًا
الْفَاسِضِيُّ أَيْضًا السُّكُونُ عَنِ تَرْكِ الْحَرْكِ فَطَلَبُ
السُّكُونِ طَلَبُ تَرْكِ الْحَرْكِ وَاجِبٌ بِمَا تَقَدَّمَ
النَّظْمُ أَمْرًا إِلَّا بِحَاجِبٍ طَلَبُ فِعْلٍ يَدُّمُ عَلَى تَرْكِهِ
إِنْ تَقَاوَلَا يَدُّمُ إِلَّا عَلَى فِعْلٍ وَهُوَ الْكَفُّ أَوْ الضَّدُّ
فَيَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ
مَعْقُولِهِ لَا بَدَلٍ لِيْلٍ خَارِجِيٍّ وَإِنْ سَلِمَ فَالذَّمُّ عَلَى أَنَّهُ
لَمْ يَفْعَلْ لَا عَلَى فِعْلٍ وَإِنْ سَلِمَ فَالنَّهْيُ طَلَبُ كَيْفِ

عَنْ فَعْلٍ لَا عَنْ كَيْفٍ وَالْأَدْوِي إِلَى وَجُوبِ تَصَوُّرِ الْكَفِّ
عَنِ الْكَفِّ لِكُلِّ امْرٍ وَهُوَ بِالْجِلِّ قَطْعًا وَالْوَالِ لَا يَتِمُّ
الْوَاجِبُ إِلَّا بِتَرْكِ صِدِّهِ وَهُوَ الْكَفُّ عَنْ صِدِّهِ أَوْ تَغْيِيهِ
فَيَكُونُ مَطْلُوبًا وَهُوَ مَعْنَى النَّهْيِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الطَّارِدُونَ
مُتَمَسِّكًا الْقَاضِي الْمُنْقِدَ مَا نِ وَأَيْضًا النَّهْيُ طَلِبُ تَرْكِ
فِعْلٍ وَالتَّزَكُّ فِعْلُ الصِّدِّ فَيَكُونُ امْرًا بِالْصِّدِّ قَلْبًا
فَيَكُونُ الزَّيْنَاءُ وَاجِبًا مِنْ حَيْثُ هُوَ تَرْكُ لَوْاطٍ وَبِالْعَكْسِ
وَهُوَ بِالْجِلِّ قَطْعًا وَبِأَنْ لَا مَبَاحٍ وَبِأَنَّ النَّهْيَ طَلِبُ الْكَفِّ
لَا الصِّدِّ الْمُرَادِ فَإِنْ قُلْتُمْ فَالْكَفُّ فِعْلٌ فَيَكُونُ
امْرًا رَجَعَ النَّزَاعُ لِفُطْيَا وَلَنْ يَمُوزَ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ نَوْعًا مِنَ
الْأَمْرِ وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ الْأَمْرُ طَلِبُ فِعْلٍ لَا كَفِّ

منه
متمسك

الطَّارِدُونَ فِي النَّظْمِ لَا يَتِمُّ الْمَطْلُوبُ بِالنَّهْيِ إِلَّا بِأَحَدٍ
أَصْدَادِهِ كَالْأَمْرِ وَاجِبٍ بِالْإِلْزَامِ الْقَطْعِ وَبِأَنَّ لَا
مَبَاحٍ وَالْفَارِزُ مِنَ الطَّرِيقِ إِنَّمَا لِأَنَّ النَّهْيَ طَلِبُ نَهْيٍ وَإِنَّمَا
لِلْإِلْزَامِ الْقَطْعِ وَإِنَّمَا لِأَنَّ امْرًا إِلَى الْإِجَابِ يَسْتَلْزِمُ الدَّمَ
عَلَى التَّزَكُّ وَهُوَ فِعْلٌ فَاسْتَلْزِمَ كَمَا تَقَدَّمَ وَالنَّهْيُ طَلِبُ
كَفِّ عَنْ فَعْلٍ فَلَمْ يَسْتَلْزِمِ الْأَمْرُ لَا لَهُ طَلِبُ فِعْلٍ لَا
كَفِّ وَإِنَّمَا لَا بَطَالُ الْمَبَاحِ وَالْمَحْضَرُّ لِلْوَجُوبِ لِلْأَمْرِ
مَسْئَلَةٌ الْأَجْزَاءُ الْأَمْشَالُ فَالْإِثْنَانُ بِالْمَكْمُورِ
بِهِ عَلَى وَجْهِ حَقِيقَةِ اتِّفَاقٍ وَقِيلَ الْأَجْزَاءُ سَقُوطُ
الْقَضَاءِ فَيَسْتَلْزِمُ مَهْ وَقَالَ عَبْدُ الْجَبَّارِ لَا
يَسْتَلْزِمُ مَهْ لَسَا لَوْلَمْ يَسْتَلْزِمِ مَهْ لَمْ يَعْلَمْ امْتِشَاكُ

في
اشتراط

كان مع

وأيضا فإن القضاء استدراك لما فات من الأداء فيكون
 محصيا للحاصل قالوا لو كان المصلي يظن الطهارة
 أثما أو شافطا عنه القضاء إذا ثبتت الحدث واجب
 بالسقوط للخلاف وبأن الواجب مثله بأمر آخر
 عند الثبوت وانما الحج الفاسد واضح
مسألة مشقة الأمر بعد الخطأ للاباحة على
 الأكثر لنا غلبتها شرعا فإذا حللتم فإذا قضيت
 الصلاة قالوا لو كان مانعا من التصريح واجب
 بأن التصريح قد يكون بخلاف الظاهر **مسألة**
 القضاء بأمر جديد وبعض الفقهاء بالأول لنا
 لو وجب به لا قضاء وضم يوم الخميس لا يقتضي يوم

الجمعة وأيضا لو أقضاه لكان أداءه ولكنا نحكم
 قالوا الزمان ظرف فاخلاله لا يؤمن في السقوط
 رد بأن الكلام في مقيد لو قدم لم يقع قالوا كحل
 الدين رد بالمنع وبما تقدم قالوا فيكون أداء قلنا
 شئ قضاء لأنه يجب استدراكا لما فات
مسألة الأمر بالأمر بالشيء ليس الأمر بالشيء
 لنا لو كان كان من عبدي فكذلك بعدا ولو كان
 يناقض قولك للعبد لا تفعل قالوا فهم ذلك من
 أمر الله رسوله ومن قول المالك لو يؤمن قول القائل
 أفعل قلنا للعلم بأنه مبالغ **مسألة**
 إذا أمر بفعل مطلق فالملوب الفعل المكنى المطابق

بِالْمِصْبَةِ لَا الْمَاهِيَةِ لَنَا أَنْ الْمَاهِيَةَ يَسْتَحِيلُ وجودها^{ها}
فِي الْأَعْيَانِ لِما يَلْتَمِزُ مِنْ تَعَدُّدِهَا فَيَكُونُ جُزْئِيًّا وَهُوَ حَالُ
وَمَا لَوْ الْمَطْلُوبُ مُطَاقٌ وَاجِبٌ يُسْتَدُّ فَلَمْ يَشْرَكَ
هُوَ الْمَطْلُوبُ قُلْنَا يَسْتَحِيلُ بِمَا ذَكَرْنَا **مَسْئَلَةٌ**
الْأَسْرَارِ الْمُتَعَارِفِينَ بِمِثَالَيْنِ وَلَا مَانِعَ عَادَةً مِنَ التَّكَرُّرِ
مِنْ تَعَرُّفٍ أَوْ غَيْرِهِ وَالثَّانِي غَيْرُ مَعْطُوفٍ مُلْصَقٍ
رَكْعَتَيْنِ صَلَّيْ زَكْعَتَيْنِ مِثْلَ مَعْمُولٍ بِنِهَا وَقِيلَ تَأَكُّدٌ وَقِيلَ
بِالْوَقْفِ الْأَوَّلِ فَايِدُهُ الْفَائِزُ لَمْ يَزَلْ ظَهَرَ فَكَانَ الْأَوَّلُ لَهَا
كَثْرَةً فِي التَّأَكُّدِ وَبَلَدٌ مِنَ الْعَمَلِ مُخَالَفَةً بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ
وَفِي الْمَعْطُوفِ لَعَلَّ الْأَرْجَحُ فَإِنْ رُجِحَ التَّأَكُّدُ بِعَادِي قَدِيمِ
الْأَرْجَحِ وَالْأَوَّلِ فَالْوَقْفُ **النَّهْيُ** اقْتِضَائُهُ كَيْفَ

كلها

عَنْ فَعَلٍ عَلَى جِهَةِ الْأَسْتِعْلَاءِ وَمَا قِيلَ فِي حَدِّ الْأَمْرِ
مِنْ مَنْ يَفِي وَغَيْرِهِ فَقَدْ قِيلَ مُقَابِلُهُ فِي حَدِّ النَّهْيِ وَالْكَلَامُ
فِي ضَبْعَيْنِهِ وَاخْتِلَافُ فِي ظُهُورِ الْحِظْنِ لَا الْكَرَاهَةِ بِالْعَلَسِ
أَوْ مُشْتَرَكَةٍ أَوْ مَوْفُوفَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ وَحُكْمُهَا التَّكَرُّرُ
وَالْفَوْرُ وَفِي تَقَدُّمِ الْوُجُوبِ قَرِيبَةً نَفْعُ الْأَسْتِثْنَاءِ
الْإِجْمَاعِ وَتَوَقُّفِ الْأَمَامِ وَلَهُ مَسَائِلُ مُحْتَضَةٌ النَّهْيِ
عَنِ الْكُفْرِ لِعَيْنِهِ يَدُلُّ عَلَى الْفَسَادِ عَرَضًا لَعْنَةً وَقِيلَ
لَعْنَةً وَمَا لَشُكَا فِي الْأَجْزَاءِ لَا السَّبَبِيَّةَ لَنَا أَنْ فُسَادَهُ
سَلَبُ أَحْكَامِهِ وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ لَعْنَةً
قَطْعًا وَأَمَا كَوْنُهُ يَدُلُّ شَرًّا عَافِيًّا لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ لَمْ تَزَلْ
تَسْتَدِلُّ عَلَى الْفَسَادِ بِالنَّهْيِ فِي التَّبَوُّاتِ وَالْأَكْحَةِ

وغيرها وأيضاً لو لم يفسد لزوم من نفيه حكم للنهي
ومن ثبوته حكم للصحة واللازم باطل لأنها في
النسأوى وترجوحية النهي يمنع النهي لخلو عن حكم
وفي رخصان النهي يمنع الصحة لذلك اللغة لم تزل العليا
وأجيب لقهرهم شرعاً بما تقدم وقالوا الأمر يقتضي
الصحة والنهي يقتضيه يقتضي نقيضها وأجيب بأنه
لا يقتضيها لغة ولو سلم فلا يلزم اختلاف الأحكام
المقتضية ولو سلم فأنما يلزم أن لا يكون للصحة لأن
يقتضي الفساد الشافي لو دل لنا قض تضيح الصحة
ونهيك عن الزنا بالعبيد ومالك به يصح وأجيب
بالمنع بما سبق قال يدل على الصحة لو لم يدل

لكان المني عنه غير الشرعي والشرعي الصحيح الصوم
يوم النحر والصلاة في الأوقات المصروفة وأجيب
بأن الشرع عن ليس معناه المعبر بقوله دعي الصلاة
والزوم دخول الوضوء وغيره في معنى الصلاة قالوا
لو كان بمنع عالم يمنع أجيب بأن المنع للنهي وبالنقض
بمثل ولا تنكحوا ودعي الصلاة قولهم محله على النهي
بوقعهم في مخالفة إن المنع لا يمنع ثم هو متعذر في
الحايض **مسألة** النهي عن الشيء الوضوء
كذلك خلا فالأكثر وقال الشافعي بصاد وجوب
أصله يعني ظاهراً وإلاً ورد نهى الكراهة وقال
أبو حنيفة يدل على فساد الوضوء لا النهي عنه لنا

استدل لال العلماء على تحريم صوم العيد بخبرين
 تقدم من المعنى قالوا الودل لنا قصر تصريح الضجة
 وطلافي الجايض ودحج ملك الغنم معتبر واجيب
 بانه ظاهر فيه وما حوّل فبدليل صرف التي عنه
مسألة التي تتصلى الدوام ظاهرا لنا
 استدلال العلماء مع اختلاف الأوقات قالوا
 ثبت الجايض عن الصلاة والصوم قلنا لا نه
مقيد العام والخاص أبو الحسين العلم
 اللفظ المستغرق لما يصلح له وليس بمانع لأن نحو عشرة
 ونحو ضرب زيد عمر ايدخل فيه العذر الى اللفظ
 الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعدا

معد

وليس بجامع نحو وج المعدوم والمستحيل لان
 ليس بشيء والموضولان لانها ليست بلفظ واحد
 ولا مانع لأن كل شئ يدخل فيه ولأن كل مفهوم
 ونكرة يدخل فيه وقد يلزم هذين والاول ما دل
 على سميات باعتبار امين اشتركت فيه مطلقا من به
 وقوله اشتركت فيه يخرج نحو عشرة ومطلقا
 يخرج المفودون ومن به يخرج نحو رجل والخاص
 بخلافه **مسألة** العموم من عوارض الالان
 حقيقة وأما في المعاني فثالثها الصحيح كذلك لنا ان
 العموم حقيقة في شمول امين لتعدد وهو في المعاني
 كعموم المطر والخضب وكذلك فيل عم المطر

وَالْحَضْبُ وَنَحْوُهُ وَكَذَلِكَ الْمَعْنَى الْكُلِّي لِمُثْلِهِ
الْمُنْيَاتِ وَمِنْ ثَمَّ قَبْلَ الْعَامِ مَا لَا يَمْنَعُ تَصَوُّرَهُ
مِنَ الشَّرَكَةِ فَإِنْ قِيلَ الْمُرَادُ إِذَا أُحْصِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَطَرِ
وَنَحْوِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ قُلْنَا لَيْسَ الْعُمُومُ بِهَذَا الشَّرْطِ
لِغَةِ وَأَيْضًا فَإِنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي عُمُومِ الصَّوْتِ وَالْأَمْرِ
وَالنَّهْيِ وَالْمَعْنَى الْكُلِّي **مَسْئَلَةٌ**
الْشَّافِعِيُّ وَالْمُحَقِّقُونَ لِلْعُمُومِ صَبِيغَةً وَأَخْلَافٌ فِي عُمُومِهَا
وَحُضُوضِهَا كَمَا فِي الْأَمْرِ وَقِيلَ شُرْكَةُ بِالْوَقْفِ فِي
الْإِخْبَارِ لَا الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَقْفُ إِذَا عَلَى مَعْنَى مَا نَدْرِي
وَأَمَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ وَضِعَ وَلَا نَدْرِي أَصِحَّةً أَمْ مَجَازٌ وَهِيَ اسْمُ
الشُّرُوطِ وَالْإِسْتِنْفَامِ وَالْمَوْضُوعَاتِ وَالْجُمُوعِ الْمُعَرَّفَةِ

سار
فأمراد

واحد

وقل

تَعْرِيفَ جَنْسٍ وَمُضَافَةً وَاسْمٍ لِلشَّيْءِ كَذَلِكَ وَالشَّرْكَةُ
فِي التَّفْصِيلِ لَنَا الْقَطْعُ فِي لَا تُضَرِّبُ أَحَدًا وَأَيْضًا
قَوْلُ الْعُلَمَاءِ تَشْتَدُّ لِمِثْلِهِ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ
وَالزَّانِيَةُ يُوضِّحُكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ كَمَا حُتَّاجُ عُمَرُو
قَالَ أَيْ يَكْفُرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا فِي الزَّكَاةِ أَمْرٌ أَنْ
أَقَانِدَ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَذَلِكَ الْإِيمَةُ
مِنْ قَدَرٍ يَشْرِي وَحِينَ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُؤَدِّي وَشَاءَ وَذَاعَ
وَلَمْ يَنْكُرْهُ أَحَدٌ قَوْلُهُمْ فَيُفْهَمُ بِالْقَرَابَةِ نُوْدِي أَنْ
لَا يَشْتَدُّ لِلْفِظِ مَدْلُولٌ ظَاهِرٌ أَبَدًا وَالْإِتْفَاقُ يَمُرُّ بِظَرْفِ
دَارِي مَهْوَجٌ أَوْ طَالِقٌ أَنَّهُ يَعْمُ وَاسْتَدْلَ بِأَنَّهُ مَعْنَى
ظَاهِرٌ يَحْتَاجُ إِلَى التَّعْيِيرِ عَنْهُ كَغَيْرِهِ وَاجْتِبَ قَدْ

يُسْتَفْعَى بِإِتِّبَارٍ وَبِالشَّرَكِ الْحُضُوصُ مُشْتَرِكٌ فُجَعَلَهُ
 لَهُ حَقِيقَةٌ ۚ لَمْ يَرُدَّ بِأَنَّهُ إِثْبَاتٌ لَعَنَهُ بِاللَّزُجِجِ وَبِأَنَّ
 الْعُمُومَ أَحْوَجَ وَكَانَ أَوَّلَى قَالُوا الْأَعْيَانُ لَا تُخَصَّصُ
 فَيُظْهِرُ أَنَّهَا لِلْأَعْلَى رَدٌّ بِأَنَّ اجْتِنَابَ تَخَصُّصِهَا لَدَى
 يُشْعِرُ بِأَنَّهَا لِلْعُمُومِ وَأَيْضًا فَإِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ عَدَمِ الدَّلِيلِ
 الْإِشْتِرَاكُ أَطْلَقَتْ لَهَا وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ أَجِيبَ
 بِأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُهُ الْفَارِزُ
 الْإِجْمَاعُ عَلَى التَّكْلِيفِ لِلْعَامِ وَذَلِكَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ
 وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْإِحْبَابِ لِلْعَامِ ۚ
مسألة ۚ أَلَمْ يَجْمَعْ الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَى
 لَنَا الْقَطْعُ بِأَنَّ رِجَالًا فِي الْجُمُوعِ كَرَجُلٍ فِي الْوَحْدَانِ

دال

العام

العام

وَلَوْ قَالَ لَهُ عِنْدِي عِبِيدٌ صَحَّ تَقْسِيمُهُ بِأَقْلٍ أَجْمَعٍ قَالُوا
 صَحَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى كُلِّ جَمْعٍ فُجَعَلَهُ عَلَى الْجَمْعِ جَمْلٌ عَلَى جَمْعٍ
 بِحَقَائِقِهِ وَرَدَّ بِحُجُورِ رَجُلٍ وَأَنَّهُ إِنَّمَا صَحَّ عَلَى الْبَدَلِ
 قَالُوا وَلَمْ يَكُنْ لِلْعُمُومِ لَكَانَ مُخَصَّصًا بِالْبَعْضِ رَدٌّ
 بِرَجُلٍ وَأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْجَمْعِ الْمَشْتَرَكِ **مسألة** ۚ
 أَبْنِيَةُ أَجْمَعٍ لَا تَبْنِي تَضَعُ وَثَالِيهَا مَجَازُ الْأَمَامِ
 وَلَوْ أَحَدٌ لَسَانَهُ يَسْبِقُ الزَّائِدُ وَهُوَ دَلِيلُ الْحَقِيقَةِ ۚ
 وَالْفِتْحَةُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ وَالْمُرَادُ أَخْوَانٌ وَأَسْنَدُ لَا
 ابْنِ عُبَّاسٍ بِهَا وَلَمْ يُكْرَرْ عَلَيْهِ وَعُدُّ لَوَالِي لَنَا وَبِئْسَ
 قَالُوا فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ رَدٌّ بِحَقِيقَةٍ
 ابْنِ عُبَّاسٍ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ وَرَدَّ بِأَنَّ قُرْعُونَ

مَرَادُ قَوْلِ الْأَشْأَانِ فَمَا قَوْلُهُمَا جَمَاعَةٌ وَاجِبٌ
 فِي الْفَضِيلَةِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْرِفُ الشَّرْعَ لَا
 اللُّغَةَ النَّافُونَ قَالَ أَبُو عُبَايَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَيْسَ
 الْأَخْوَانُ أَخَوَةٌ وَعَوْرَضَ يَقُولُ زَيْدٌ لِأَخْوَانِ أَخُوَّةٍ
 وَالتَّحْقِيقُ إِذَا دَامَ أَحَدُهُمَا حَقِيقَةً وَالْآخَرُ مُجَارَاتًا
 لَا يَقَالُ جَاءَنِي زَيْدَانِ عَاقِلُونَ وَلَا زَيْجَالُ عَاقِلَانِ
 وَاجِبٌ بِأَنَّهُمْ يُرَاعُونَ صَوْتَهُ اللَّفْظَ ه
مسألة إِذَا خُصَّ الْعَامُّ كَانَ مُجَارَاتًا فِي الْبَيِّنَاتِ
 الْجَسَابِلَةُ حَقِيقَةٌ الرَّازِي إِنْ كَانَ غَيْرَ مُنْخَصَرٍّ
 أَبُو الْحُسَيْنِ إِنْ خُصَّ بِمَا لَا يَسْتَقِلُّ مِنْ شَرْطٍ أَوْ
 صِفَةٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ الْقَاضِي إِنْ خُصَّ بِشَرْطٍ أَوْ

اسْتِثْنَاءٍ عَبْدُ الْجَبَّارِ إِنْ خُصَّ بِشَرْطٍ أَوْ صِفَةٍ
 وَقِيلَ إِنْ خُصَّ بِدَلِيلٍ لَفْظِي الْأَمَامُ حَقِيقَةٌ فِي
 تَنَاوُلِهِ مُجَارَاتٍ فِي الْأَقْتِنَاءِ عَلَيْهِ لَكَ لَوْ كَانَ حَقِيقَةً
 لَكَانَ مُشْتَرَكًا لِأَنَّهُ الْفَرَضُ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ
 وَأَيْضًا الْخُصُوصُ يَقْتَضِي كِتَابَةَ الْمَجَازِ الْجَسَابِلَةَ
 التَّنَاقُلُ بَاقٍ وَكَانَ حَقِيقَةً وَاجِبٌ بِأَنَّهُ كَانَ مَعَ
 غَيْرِهِ قَوْلُ الْوَايِسِيِّ وَهُوَ دَلِيلُ الْحَقِيقَةِ قُلْتُ
 يَقْتَضِي وَهُوَ دَلِيلُ الْمَجَازِ الرَّازِي إِذَا بَيَّنَّ غَيْرَ مُنْخَصَرٍّ
 فَهُوَ مَعْنَى الْعُمُومِ اجْتِبَابُ أَنَّ كَانَ لِلْجَمِيعِ أَبُو الْحُسَيْنِ
 لَوْ كَانَ مَا لَا يَسْتَقِلُّ بِوَجِبٍ تَجَوُّزًا فِي تَحْوِيلِ الرِّجَالِ الْمُسْلِمِينَ
 وَإِنْ مَنَعَ بَيِّنَةٍ أَنْ دَخَلُوا لَكَانَ حُجُومًا مُسْلِمُونَ لِلْجَمَاعَةِ

مَجَازًا وَلَكَانَ نَحْوُ الْمُسْلِمِ لِلْجَنَّةِ أَوْ لِلْعَهْدِ مَجَازًا وَنَحْوًا لَفِ سُنَّةِ
 إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا مَجَازًا وَاجْتِبَ بِأَنَّ الْوَأَوَّ فِي مُسْلِمٍ
 كَالْفِ ضَارِبٍ وَوَأَوَّ مَضْرُوبٍ وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْمُسْلِمِ
 وَأَنْ كَانَ كَلِمَةً جَرَّ قَاوُ أَسْمَاءً فَالْجَمُوعُ الذَّالُ وَالْأَسْتَنْثَاءُ
 شَبَّاقِي وَالْمَتَا صِي مِثْلُهُ إِلَّا أَنْ الصِّفَةُ عِنْدَهُ كَأَنَّهَا
 مُسْتَقِلَّةٌ وَعَبْدٌ مَجْبُورٌ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ الْأَسْتَنْثَاءَ عِنْدَهُ
 لَيْسَ بِمُخَصِّصٍ **المُخَصِّصُ بِاللَّفْظِ**
 لَوْ كَانَتْ الْقَدَائِمُ اللَّفْظِيَّةُ تَوْجِبُ تَجَوُّزًا إِلَى آخِرِهِ وَهُوَ اسْتَعْفَ
 إِلَى مَسَامِ الْعَامِ كَمَكْرٍ وَالْأَجَادِ وَأَمَّا اخْتِصَرَّ فَإِذَا
 خَرَجَ بَعْضُهَا بَقِيَ الْبَاقِي حَقِيقَةً وَاجْتِبَ بِالْمَنْعِ فَإِنَّ الْعَامَ
 ظَاهِرٌ فِي الْجَمِيعِ فَإِذَا اخْتُصِرَ خَرَجَ قِطْعًا وَالْمُسْكِرُ نَصْرُهُ

هو
 أبو الجليل خضر بن أبي شبل

المُخَصِّصُ
 الْعَامُ بَعْدَ الْمُخَصِّصِ مُبَيَّنٌ
 حُجَّةٌ وَقَالَ الْبَلْخِيُّ إِنْ خُصِّنَ مُتَّصِلٌ وَقَالَ الْبَصْرِيُّ
 إِنْ كَانَ الْعُمُومُ مُتَّبِعًا عَنْهُ كَأَقْلُوا الشَّرِّ كَبُرَ وَالْأَقْلَى
 الْحُجَّةُ كَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي عَنِ النَّصَابِ
 وَالْجَزْءُ عِبْدُ الْجَسْبِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُنْقَرِعٍ إِلَى بَيَانِ كَالْمُسْرِ كَبُرَ
 وَخِلَافُ أَقْبَمُوا الصَّلَاةَ فَإِنَّهُ مُنْقَرِعٌ قَبْلَ اخْتِرَاجِ الْخَائِضِ
 وَقِيلَ حُجَّةٌ فِي أَقْلِ الْجَمْعِ وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ لَيْسَ بِحُجَّةٍ
 لَسَا مَا سَبَقَ مِنْ أَسْتِدْلَالِ الصَّحَابَةِ مَعَ الْمُخَصِّصِ وَأَيْضًا
 الْقَطْعُ بِأَنَّهُ إِذَا قَالَ الْكَيْفُ يَحْيَى تَمِيمٌ وَلَا تَكْرِمُ فَلَا نَاقِظَكَ
 عَدَّ عَامِّيًّا وَأَيْضًا فَإِنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ وَأَسْتَدْلَلْ لَوْ لَمْ يَكُنْ
 حُجَّةً لَكَانَتْ دَلَالَتُهُ مَوْقُوفَةً عَلَى دَلَالَتِهِ عَلَى الْآخِرِ وَاللَّا زِمَ

بالحِلِّ لِأَنَّهُ إِنْ عَكَسَ دَوْرُ وَالَا فَتَحَكُمُ وَأُجِيبَ إِنْ
الدَّوْرَانِمَا يَلْتَمِ بِتَوْقِيفِ التَّقْدِيمِ وَأَمَّا تَوْقِيفُ الْمَعْيَةِ
فَلَا تَسْأَلُوا صَارَ رَجُلًا لِنَعْدُدِ مَجَازِهِ فِيمَا بَقِيَ وَفِي كُلِّ
مِنْهُ قُلْنَا لَمَّا بَقِيَ كَمَا تَقَدَّمَ أَقْلُ الْجَمْعِ هُوَ الْمُنْجَقُ وَمَا
بَقِيَ مَشْكُوكٌ قُلْنَا لَا شَكَّ مَعَ مَا تَقَدَّمَ

مسألة جواب السائل غير المستقل

دَوْنَهُ نَابِعُ لِلسُّوَالِ فِي عُمُومِهِ اتِّفَاقًا وَالْعَامُّ عَلَى سَبَبِ
خَاضِ سُّوَالٍ مِثْلُ قَوْلِهِ لَمَّا سُئِلَ عَنْ بَيْنِ صُنَاعَةِ خَلْقِ
اللَّهِ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يَخْتَسُهُ إِلَّا مَا عَلَيْهِ عَمَلُ لَوْنِهِ أَوْ طَعْمُهُ
أَوْ رِيحُهُ أَوْ بَعْضُ سُّوَالٍ كَمَا رَوَى أَنَّهُ مِنْ بَشَاةٍ مَبْمُوءَةٍ
فَقَالَ إِنَّمَا أَهَابِ دُبُغٌ فَقَدْ طَهَرَ مُعْتَبَرٌ عُمُومُهُ عَلَى

عند

الْأَكْثَرِ زَيْتِلَ عَنِ الشَّائِعِ خِلَافُهُ لَنَا اسْتِدْلَالُ
الْقَهَّابَةِ بِمِثْلِهِ كَأَيَّةِ السَّرِقَةِ وَهِيَ فِي سَرَقَةِ الْمَخْرِ أَوْ زِدَ أَوْ
سَفْوَانٍ وَأَيَّةِ الظَّهَارِ فِي سَلَمَةِ بْنِ مَخْرٍ وَأَيَّةِ اللِّعَانِ فِي هِلَالِ
أَبْنِ أُمَيَّةٍ أَوْ غَيْرِهِ وَأَيْضًا فَإِنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ وَالْمَسْكُوكُ
بِهِ فَتَسْأَلُوا لَوْ كَانَ عَامًّا مَجَازًا تَخَصُّصُ السَّبَبِ بِالْإِجْتِهَادِ
أُجِيبَ بِأَنَّهُ اخْتِصَّ بِالْمَنْعِ لِلْقَطْعِ بِدُخُولِهِ عَلَى أَنْ أَمَا
حَبِيقَةُ الْخُرُجِ الْأَمَّةِ الْمُسْتَفْتَى شَيْءٌ مِنْ عُمُومِ الْوَلَدِ
لِلْفَرَّاشِ فَلَمْ يُلْحَقْ وَلَدُ هَامِعٍ وَزُودِهِ فِي وَلَدِ زَمْعَةٍ وَقَدْ
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَمْعَةٍ هُوَ أَخِي وَأَبْنُ وَلَدَةِ أَبِي وَلَدِ عَلِيٍّ
فَرَأَيْتُهُ تَسْأَلُوا لَوْ عَمَّ لَمْ يَكُنْ فِي تَقْلِيدِ السَّبَبِ فَايِدُ
قُلْنَا فَايِدُ نُهُ مَنَعَ تَخَصُّصِهِ وَمَعْرِفَةُ الْأَسْبَابِ

مَا لَوْ قَالَ تَعَدَّ عِنْدِي فَقَالَ وَاللَّهِ لَمْ يَعْمَ قُلْنَا
لَعَرُفٍ خَاصٌّ وَمَا لَوْ عَمَّ لَمْ يَكُنْ مَطَابِقًا قُلْنَا طَابِقٌ
وَرَادَ مَا لَوْ عَمَّ لَكَانَ حِكْمًا بِأَحَدِ الْمَجَازَاتِ بِالتَّحْكِيمِ
لِقَوَاتِ الظُّهُورِ بِالنُّصُوصِ قُلْنَا النَّصُّ خَارِجٌ بِتَرْتِيبِهِ
مَسْئَلَةٌ الْمُسْتَرَكُّ يَصْجُ الْمَلَاةُ عَلَى مَعْنِيهِ
مَجَازًا لَا حَقِيقَةً وَكَذَلِكَ مَدُّ لَوْلَا الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ عَنْ
الْعَاصِي وَالْمَعْتَزِلَةِ يَصْجُ حَقِيقَةً إِنْ صَحَّ أَجْمَعُ وَعَنْ
الشَّافِعِيِّ ظَاهِرٌ فِيهِمَا عِنْدَ تَحْنِ الْقَزَائِنِ كَالْعَامِ أَبُو الْخَيْرِ
وَالغَرَالِي يَصْجُ إِنْ بَرَّادٌ لَا أَنَّهُ لَعَنَهُ وَقِيلَ لَا يَصْجُ
أَنْ بَرَّادٌ وَقِيلَ يَجُوزُ فِي النِّهْيِ لَا الْإِثْبَاتِ وَالْأَكْثَرُ
إِنْ جُمِعَ بِاعْتِبَارِ مَعْنِيهِ مَبْنًى عَلَيْهِ لَنَا فِي الْمُسْتَرَكِّ

أَنَّهُ يُسَبِّقُ أَحَدٌ مِمَّا فَإِذَا اَلْمَلُوقُ عَلَيْهِمَا كَانَ مَجَازًا الشَّافِعِيُّ
لِلصِّحَّةِ لَوْ كَانَ لِلْجَمُوعِ حَقِيقَةً لَكَانَ مُرِيدًا أَحَدًا مِمَّا
خَاصَّةً غَيْرَ مُرِيدٍ وَهُوَ مَحَالٌ وَاجِبٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ
الْمَدُّ لَوْلَا نِ مَعَالَا بِقَاوُهُ لِكُلِّ مُفْرَدٍ أَوْ أَمَّا الْحَقِيقَةُ
وَالْمَجَازُ فَاسْتِعْمَالُهُ لَمَّا اسْتِعْمَالَ فِي غَيْرِ مَا وَضَعَهُ أَوْ لَا
وَهُوَ مَعْنَى الْمَجَازِ الشَّافِعِيُّ لِلصِّحَّةِ لَوْ صَحَّ لَمَّا لَكَانَ مُرِيدًا
مَا وَضَعَهُ أَوْ لَا غَيْرَ مُرِيدٍ وَهُوَ مَحَالٌ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ
مُرِيدٌ مَا وَضَعَهُ أَوْ لَا وَثَانِيًا بِوَضْعِ مَجَازِي الشَّافِعِيِّ
أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ إِنْ أَلَّهِ وَمَلَا يَكُنْهُ يُصَلُّونَ وَهِيَ
مِنْ اللَّهِ رَحْمَةٌ وَمِنْ الْمَلَا يَكُنْهُ اسْتِعْفَارٌ وَاجِبٌ
بِأَنَّ السُّجُودَ الْخُضُوعُ وَالصَّلَاةُ الْإِعْتِنَاءُ بِظَاهِرِ الشَّرَفِ

أَوْ بِنَقْدٍ يَرْجَى أَوْ فِعْلٍ جَذْفٍ لَدَى مَا يَقَارِنُهُ أَوْ بَانَهُ
 بِجَارٍ بِمَا تَقْدَمُ هـ **مسألة** نفى المساواة
 مِثْلُ لَا يَسْتَوِي يَقْنِضُ الْعُمُومَ كَقَبْرٍ هَا أَبُو حَنِيفَةَ
 لَا يَقْتَضِيهِ لَنَا نَفْيٌ عَلَى نَكْرَةٍ كَقَبْرِهِ قَالُوا الْمَسَاوَاةُ
 مُطْلَقًا أَعْمٌ مِنَ الْمَسَاوَاةِ بِوَجْهِ خَاطِضٍ وَالْأَعْمُ لَا يَشْعُرُ
 بِالْأَخْضِ وَأُجِيبُ بَأَنَّ ذَلِكَ فِي الْإِثْبَاتِ وَالْأَلَمْ يَعْمُ
 نَفْيُ أَبَدًا قَالُوا أَلَوْ عَمَّ لَمْ يَصْدُقْ إِذْ لَا يَدُّ مِنْ مَسَاوَاةٍ
 وَلَوْ فِي نَفْيٍ سَوَاءٌ أَمَّا عَنْهُمَا قُلْنَا إِنَّمَا يَنْفِي مَسَاوَاةً يَصِحُّ
 انْتِفَاؤُهَا قَالُوا الْمَسَاوَاةُ فِي الْإِثْبَاتِ لِلْعُمُومِ وَالْأَلَمْ يَسْتَقِمُّ
 إِجْبَارُ مَسَاوَاةٍ لِعَدَمِ الْأَخْضِ وَنَقِضُ الْكُلِّي الْمَوْجِبُ
 جَزْئِي سَائِبٌ قُلْنَا الْمَسَاوَاةُ فِي الْإِثْبَاتِ لِلْخُصُوصِ

وَالْأَلَمْ يَصْدُقْ أَبَدًا إِذَا مَا مِنْ شَيْئَيْنِ الْأَوَّاهُ نَفْيُ
 مَسَاوَاةٍ وَلَوْ فِي تَعَيُّنِهِمَا وَنَقِضُ الْجَزْئِي الْمَوْجِبُ كُلِّي
 سَائِبٌ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْعُمُومَ مِنَ النَّفْيِ **مسألة**
 الْمُقْتَضَى وَهُوَ مَا أَجْمَلَ أَحَدٌ تَقْدِيرَاتٍ لَا سِتْقَامَةَ الْكَلِمِ
 لَا عُمُومَ لَهُ فِي الْجَمِيعِ أَمَّا إِذَا تَعَيَّنَ أَحَدٌ هَاهُنَا لِيْلَ كَانَ
 كَظُهُورِهِ وَبِمِثْلٍ يَقُولُهُ رَفَعَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَا وَالْإِسْيَانُ لَنَا
 لَوْ أَخْبَرَنَا الْجَمِيعُ لَا ضَمِيرَ مَعَ الْأَسْتِغْنَاءِ قَالُوا اقْرَبُ بِجَارٍ
 إِلَيْهِمَا بِاعْتِبَارِ رَفْعِ الْمَشْهُورِ إِلَيْهِمَا عُمُومُ إِحْكَامِهِمَا أُجِيبُ
 بَأَنَّ بَابَ غَيْرِ الْأَضْمَارِ فِي الْمَجَارِ أَكْثَرُ فَكَانَ أَوَّلِي فَيَنْعَارُ شَانَ
 فَيَسْلَمُ الدَّلِيلُ قَالُوا الْعَرَفُ بِمِثْلٍ لَيْسَ لِلْبَلَدِ سَلْطَانُ
 نَفْيُ الصِّفَاتِ قُلْنَا قِيَاسُ فِي الْعَرَفِ قَالُوا يَتَعَيَّنُ الْجَمِيعُ

لِبُطْلَانِ الْحُكْمِ أَنْ عَيْنَ وَلِزُومِ الْأَجْمَالِ إِنْ أَيْهِمْ قُلْنَا
وَلَيْزِمُ مِنَ النِّعَمِ زِيَادَةُ الْأَصْمَارِ وَتَكْثِيرُ مَخَالِفَةِ الدَّلِيلِ
فَكَانَ الْأَجْمَالُ أَقْرَبَ **مَسْئَلَةٌ**
مِثْلُ لَا أَكَلْتُ وَإِنْ أَكَلْتُ عَامٌّ فِي مَنْعُولَا نَهٍ فَيَقْبَلُ تَخْصِصُهُ
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَقْبَلُ تَخْصِصًا لَنَا أَنْ لَا أَكُلَ لِلنِّعَى
حَقِيقَةُ الْأَكْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ مَا كُوِلَ وَهُوَ مَعْنَى الْعُمُومِ
فَيَجِبُ قَبُولُهُ لِلتَّخْصِصِ قَالُوا لَوْ كَانَ عَامًّا لَعَمَّ فِي الزَّمَانِ
وَالْمَكَانِ وَاجْتِبَابِ بِالزَّمَانِ وَبِالْعَرَقِ بَأَنَّ أَكَلْتُ لَا
يُعْتَدُ إِلَّا بِمَا كُوِلَ خِلَافِ مَا ذَكَرْنَا قَالُوا إِنْ أَكَلْتُ وَلَا أَكُلُ
مُطْلَقٌ فَلَا يَصِحُّ تَنْسِيبُهُ بِمُخْتَصِّصٍ لَأَنَّهُ غَيْرُهُ قُلْنَا
الْمُرَادُ الْمُقَيَّدُ الْمَطْرُوقُ لِلْمُطْلَقِ لَا سِحَالَةٍ وَجُودِ الْكُلِّي

لَا تَنْتَهِى النِّعْلُ إِلَى ذَاتِهِ

فِي الْخَارِجِ وَالْأَلَمْ يَحْتِثْ بِالْمُقَيَّدِ **مَسْئَلَةٌ**
النِّعْلُ الْمَثْبُتُ لَا يَكُونُ عَامًّا فِي أَقْسَامِهِ مِثْلُ مَلَى دَاخِلَ
الْكَعْبَةِ فَلَا يَعْمُ الْفَرْشُ وَالنِّعْلُ وَمِثْلُ مَلَى بَعْدَ غَيْبِيَّةِ
السَّفَقِ فَلَا يَعْمُ السُّفْقَيْنِ لَا عَلَى رَأْيٍ وَكَانَ جَمْعُ بَيْنِ الْفُلَاكَيْنِ
فِي السَّفَرِ لَا يَعْمُ وَفِيهِمَا وَأَمَّا تَكَرُّرُ النِّعْلِ فَمُسْتَقْنَا
مِنْ قَوْلِ الرَّاوي كَانَ جَمْعُ كَقَوْلِهِمْ كَانَ حَائِثُ يَكْزِمُ
الضَّيْفَ وَأَمَّا دُخُولُ أَمْتِهِ فَبِدَلِيلٍ خَارِجٍ مِنْ قَوْلِ
يَسْلُ صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوْنِي أَصْلَى وَخَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ
أَوْ قَرَبَنِي كَوَقْعِهِ بَعْدَ أَجْمَالٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ عُمُومٍ أَوْ يَقُولُ
لَقَدْ كَانَ لَكُمْ أَوْ بِالنِّيَّاسِ قَالُوا أَفَدُعْمُومُ تَحْوِيلُهَا فَتَجِدُ
وَأَمَّا أَنَا فَا فَيُضِلُّ الْمَاءَ وَغَيْرُهُ قُلْنَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ لَا بِالضَّيْفَةِ

مَسْئَلَةٌ نَحْوُ قَوْلِ الضَّحَّاكِيِّ نَهَى عَنْ بَيْعِ
 الْغَرَزِ وَقَضَى بِالشُّعْبَةِ لِلْجَارِ يَوْمَ الْغَرَزِ وَاجْتَازَ لَنَا عَدْلُ
 عَارِفٍ فَالظَّاهِرُ الصِّدْقُ تَوْجِبُ الْإِتِّبَاعُ قَالُوا يَحْتَمِلُ
 أَنْ كَانَ خَاصًّا أَوْ سَمِعَ صِبْغَةً خَاصَّةً نَتَوَهَّمُ وَالْإِجْتِنَاجُ
 لِلْمَجْلِيِّ قُلْنَا خِلَافُ الظَّاهِرِ **مَسْئَلَةٌ**
 إِذَا عَلَنَ حُكْمًا عَلَى عِلَّةٍ عَمَّ بِالْقِيَاسِ شَرًّا عَالًا بِالصِّبْغَةِ
 وَقَالَ الْقَاضِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيْعٍ وَقِيلَ بِالصِّبْغَةِ كَالْوَقَالِ حُرِّمَتْ
 حُرْمَتُ الْمُسْتَكْرِ لَوْنُهُ حُلُولًا ظَاهِرًا فِي اسْتِقْلَالِ
 الْعِلَّةِ تَوْجِبُ الْإِتِّبَاعُ وَلَوْ كَانَ بِالصِّبْغَةِ لَكَانَ قَوْلُ الْقَائِلِ
 أَعْنَتُ غَاثًا لِسَوَادِهِ يَنْقُضِي عِتْقَ نَوْدَانَ عَيْبِدٍ
 وَلَا قَائِلَ بِهِ الْقَاضِي يَحْتَمِلُ الْجُرْمُ بَيْنَهُ قُلْنَا لَا يَتْرُكُ

العلية

الظَّاهِرُ لِلْإِجْتِمَاعِ الْأَحْسَرُ حُرِّمَتْ الْحُرْمَةُ لَا سَكَارِهِ
 مِثْلُ حُرْمَتِ الْمُسْكِرِ وَاجْتِبَابُ الْمَنْعِ
مَسْئَلَةٌ الْخِلَافُ فِي أَنَّ الْمَعْنَى لَهُ عُمُومُ
 لَا يَحْتَقِقُ لِأَنَّ مَعْنَى الْمُوَافَقَةِ وَالْمُخَالَفَةِ عَامٌ فِيمَا سَوَى
 الْمَنْطُوقِ وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَمَنْ نَفَى الْعُمُومَ كَالْفَنِّ إِلَى
 أَرَادَ أَنَّ الْعُمُومَ لَمْ يَثْبُتْ بِالْمَنْطُوقِ وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ
 أَيْضًا **مَسْئَلَةٌ** قَالَتِ الْجَنَابِيَّةُ
 مِثْلُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ
 وَلَا دُونُهُ فِي عَمَلِهِ مَعْنَاهُ بِكَافِرٍ فَيَنْقُضِي الْعُمُومَ إِلَّا
 بِدَلِيلٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ لَسَاوَلَهُ بِقَدَرِ شَيْءٍ لَا مَشَقَّ قَتْلُهُ
 مُطْلَقًا وَهُوَ بِالْطَّلُ فَيَجِبُ الْأَوَّلُ لِلْقَرِينَةِ قَالُوا لَوْ كَانَ

ذَلِكَ لَكَ بِكَافٍ الْأَوَّلُ لِلْخَرَجِ فَقَطُ قَيِّسُ
 الْمَعْنَى وَلَكَ وَبَعُولُهُنَّ لِلْجَعَةِ وَالْبَابُ لِأَنَّهُ سَمِيحٌ
 الْمَطْلَقَاتِ قُلْنَا خَصَّ لثَانِي بِالذَّلِيلِ قَالُوا لَوْ كَانَ لَكَ
 تَخَوُّضٌ بَتُّ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَعَمْرًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ
 وَاجْتِبَ بِالنِّزَامِ وَبِالْفَرْقِ بَانَ صَرَبٌ عَمْرٍو فِي
 غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ لَا يَمْتَنِعُ **مَسْئَلَةٌ**
 مِثْلُ يَابُهَا الْمُرْمِلُ لَيْسَ أَشْرَكَكَ لَيْسَ بَعَامٍ لِلْأُمَّةِ
 إِلَّا بَدَلِيلٌ مِنْ قِيَّاسٍ وَغَيْرِهِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدٌ
 عَامٌ إِلَّا بَدَلِيلٌ لَنَا الْقَطْعُ بَانَ خِطَابُ الْمُرْمِلِ لَا
 يَنْتَازِلُ غَيْرُهُ لُغَةً وَأَيْضًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خُرُوجُ غَيْرِهِ
 خَصِيصًا قَالُوا إِذَا قِيلَ لِمَنْ لَهُ مَضْبُوبٌ الْاِقْتِدَاءُ

أَزْبَكَ لِمَنَا جَزَةَ الْعَدُوِّ وَنَحْوَهُ فَمِنْ لُغَةٍ أَنَّهُ أَمْرٌ لَا تَبَا عِدْ
 مَعَهُ وَكَذَلِكَ يُقَالُ فَجَحٌ وَكَسْرٌ وَالْمُرَادُ مَعَ اتِّبَاعِهِ
 قُلْنَا مَمْنُوعٌ أَوْ مِمَّنْ لِأَنَّ الْقَصْدَ مَوْقِفٌ عَلَى الشَّكِّ زَكَاةُ
 خِلَافٍ هَذَا قَالُوا إِذَا طَلَقْتُمْ يَدَكَ عَلَيْهِ قُلْنَا دُونَ
 الْبَنَى أَوْ لَا لِلتَّشْرِيفِ ثُمَّ حَوِطَ الْجَمِيعُ قَالُوا أَمَّا
 قَضَى وَلَوْ كَانَ خَاصًّا لَمْ يَتَعَدَّ قُلْنَا تَقَطَّعَ بَانَ
 الْأَحْقَاقُ لِلْقِيَّاسِ قَالُوا فَمِثْلُ خَالِصَةٍ لَكَ وَنَافِلَةٌ لَكَ
 لَا يُفِيدُ قُلْنَا يُفِيدُ قَطْعُ الْأَحْقَاقِ **مَسْئَلَةٌ**
 خِطَابُهُ لَوَاحِدٍ لَيْسَ بَعَامٍ خِلَافًا لِلْجَنَابِلَةِ لَنَا مَا تَنَدَّى
 مِنَ الْقَطْعِ وَلِزُومِ التَّخَصُّصِ وَمِنْ عَدَمِ فَايِدَةِ حُكْمِهِ
 عَلَى الْوَاحِدِ قَالُوا أَوْ مَا رُسُلُنَا إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ

بُعِثْتُ إِلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَجْمَرِ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَاجِبٌ
بِأَنَّ الْمَعْنَى تَعْرِيفُ كُلِّ مَا يَخْتَصُّ بِهِ وَلَا يَلْزَمُ اشْتِرَاكُ
الْجَمِيعِ وَتَأْوِيلُ حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ يَأْتِي
ذَلِكَ قُلْتُ بِمَحْمُولٍ عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ بِالْقِيَاسِ وَبِهَذَا
الدَّلِيلِ لَا أَنْ خِطَابَ الْوَاحِدِ لِلْجَمِيعِ قَالُوا أَنْفَعُ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حُكِمَتْ عَلَى الْأُمَّةِ بِذَلِكَ كَحُكْمِهِمْ بِحُكْمِ مَا عَنِ
فِي الزَّيْنِ وَغَيْرِهِ قُلْتُ إِنْ كَانُوا حُكِمُوا لِلتَّسَاوِي فِي الْمَعْنَى فَهِيَ
الْقِيَاسُ وَالْإِفْخَافُ الْإِجْمَاعُ قَالُوا لَوْ كَانَ خَاصًّا لَكَانَ تَحْرِيمُكَ
وَلَا تَحْرِيمُكَ أَبْعَدَكَ وَتَحْصِيصُهُ خُرْمَةً بِمَقْبُولِ شَهَادَةٍ
وَجَدَهُ زِيَادَةً مِنْ غَيْرِ فَايِدَةٍ قُلْتُ فَايِدَتُهُ قَطْعُ
الْإِحْقَاقِ كَانْتَدَمَ ه **مَسْئَلَةٌ** جَمْعُ الْمَذْكُورِ

السَّامِ كَالْمُسْلِمِينَ وَنَحْوُ فَعَلُوا مِمَّا يُغْلِبُ فِيهِ الْمَذْكُورُ لَا يَدُلُّ
فِيهِ النِّسَاءُ ظَاهِرًا خِلَافًا لِلْجَنَابِلَةِ لَسَانِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ
وَلَوْ كَانَ دَاخِلًا لَمَا جَسَنَ فَإِنْ قَدْ رَجِحَتْ لِلنِّسَاءِ صِدْقَةُ
فَقَايِدَةُ النَّاسِ سِرًّا وَبِأَيْضًا قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
إِنَّ النِّسَاءَ قُلْنَ مَا تَوَى اللَّهُ ذِكْرَ إِلَّا الرِّجَالَ فَانْزَلَ اللَّهُ
إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَلَوْ كُنَّ دَاخِلَاتٍ لَمْ يَخُجَّ تَفْرِيقُهُ
لِلنِّسَاءِ وَبِأَيْضًا فَاجْمَاعُ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ الْمَذْكُورِ قَالُوا
الْمَعْرُوفُ تَغْلِيْبُ الْمَذْكُورِ قُلْتُ صَحِيحٌ إِذَا قَصِدَ
الْجَمِيعُ وَيَكُونُ مَحَازًا فَإِنْ قِيلَ الْأَضْلُ الْحَقِيقَةُ قُلْتُ
يَلْزَمُ الْإِشْرَاكُ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُهُ قَالُوا لَوْلَمْ يَدْخُلْنَ
لَمَّا شَارَكْنَ الْمَذْكُورِينَ فِي الْأَحْكَامِ قُلْتُ بَدِيلٌ مِنْ

سَلَّمَ

النَّفَى

خَارِجٌ وَلَدَكَ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْجِهَادِ وَاجْمَعَهُ وَغَيْرُهَا
 قَالُوا أَوْصَى لِرَجَالٍ وَنِسَاءٍ بَشَى ثُمَّ قَالَ وَأَوْصَيْتُ
 لَهُمْ بِكَذَا دَخَلَ النِّسَاءُ بِغَيْرِ مَقَرٍّ بَيْنَهُ وَهُوَ مَعْنَى الْحَقِيقَةِ
 قُلْنَا بَلْ يَقَرُّ بَيْنَهُ الْإِيصَاءُ الْأَوَّلُ **مَسْئَلَةٌ**
 مِنَ الشَّرْطِيَّةِ تَشْمَلُ الْمُؤَنَّثَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ لَنَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ
 مَنْ دَخَلَ دَارِي فَهُوَ جُرْ عَشْرَتْنِ بِالْإِخْوَالِ **مَسْئَلَةٌ**
 الْخِطَابُ بِالنَّاسِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَنَحْوِهَا يَشْمَلُ الْعَبِيدَ عِنْدَ
 الْأَكْثَرِ وَقَالَ الزَّائِي إِنْ كَانَ حَقٌّ أَنَّ اللَّهَ لَنَا إِنْ الْعَهْدَ
 مِنَ النَّاسِ وَالْمُؤْمِنِينَ قَطْعًا فَوَجِبَ دُخُولُهُ قَالُوا ابْتَدَأَ
 شَرَفُ مَنَافِعِهِ إِلَى سَيِّدِهِ فَلَوْ حُوْطِبَ بَصَرُهَا إِلَى
 غَيْرِهِ لَنَا قَضَ دُخُولُهُ فِي غَيْرِ تَصَاقُيقِ الْعِبَادَاتِ فَلَا

تَنَاقُضَ قَالُوا ابْتَدَأَ حُرُوجُهُ مِنْ خِطَابِ الْجِهَادِ وَالْحَجِّ
 وَاجْمَعَهُ وَغَيْرِهَا قُلْنَا بَلْ لَيْلِ لَحْرُوجِ الْمَرْبُوعِ وَالشَّافِعِ
مَسْئَلَةٌ مِثْلُ بَابِهَا النَّاسُ بِأَعْيَادِي
 يَشْمَلُ الرَّسُولَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَقَالَ الْجَلِيمِيُّ إِلَّا
 أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فَلَنَا مَا تَقَدَّمَ وَإِضًا فَهْمُهُ لِأَنَّهُ
 إِذَا كَانَ لَمْ يَفْعَلْ سَأَلُوهُ فَيَذَكُرُ مُوجِبَ التَّخَصُّصِ
 قَالُوا لَا يَكُونُ إِلَّا مَا مَوْرًا وَمُبْلَغًا مُبْلَغًا بِخِطَابِ
 وَاحِدٍ وَلِأَنَّ الْأَمْرَ لِلْأَعْلَى مِنْ دُونِهِ قُلْنَا الْأَمْرُ
 لِلَّهِ وَالْمُبْلَغُ جَبْرِي قَالُوا اخْصُ بِأَحْكَامِ كَوُجُوبِ رُكْعَتِي
 الْفَجْرِ وَالضُّحَى وَالْأَصْحَى وَتَحْرِيمِ الزَّكَاةِ وَإِبَاحَةِ
 الْبَيْكَاكِ بِغَيْرِ وَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ وَلَا مَهْرٍ وَغَيْرِهَا قُلْنَا

كَلِمَاتٍ بَعْضُهَا مُتَنَافِيَةٌ وَغَيْرُهَا وَلَمْ يَخْتَرُ جَوَابَ ذَلِكَ مِنْ
 الْعُمُومَاتِ هـ **مَسْئَلَةٌ** مِثْلُ يَأْتِيهَا
 النَّاسُ لَيْسَ خَطَا بِالْمَنْ تَعَدُّهُمْ وَإِنَّمَا ثَبَتَ الْحُكْمُ بِدَلِيلٍ
 آخَرَ مِنْ أَجْمَاعٍ أَوْ نَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ خَلَا قَالِجْنَا بِلَا
 لَنَا الْقَطْعُ أَنَّهُ لَا يُقَالُ لِلْمَعْدُومِينَ يَأْتِيهَا النَّاسُ
 وَلِذَا وَإِذَا أَشْعَى الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونِ فَالْمَعْدُومُ أَجْدَرُ
 قَالُوا وَلَمْ يَكُنْ مُخَاطَبًا لَهُ لَمْ يَكُنْ مُرْسَلًا إِلَيْهِ وَالثَّانِيَّةُ
 اتِّفَاقٌ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْخَطَابُ الشِّفَا هِيَ
 بَلْ لِبَعْضٍ شِفَا هَا وَبِبَعْضٍ نَضَبُ الْأَدِلَّةِ بِأَنَّ حُكْمَهُمْ
 كَحُكْمِهِمْ مَنْ شَافَهُمْ قَالُوا لَا هِجَا فِيهِ دَلِيلُ
 النِّعَمِ قُلْنَا لَا تَهْمُ عَلَمُوا أَنَّ حُكْمَهُ ثَابِتٌ عَلَيْهِمْ بِدَلِيلٍ

حكمه

آخَرَ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ **مَسْئَلَةٌ**
 الْمُخَاطَبُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ مُتَعَلِّقٍ بِخَطَابِهِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ أَمَّا
 أَوْ هُنَا أَوْ خَيْرًا مِثْلُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ مِنْ أَحْسَنِ الْبَلَدِ
 فَالْأَكْثَرُ مِنْهُ أَوْ لَا يُشْنَدُ قَالُوا بَلَدُهُ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ قُلْنَا
 خَصَّ بِالْعَقْلِ هـ **مَسْئَلَةٌ** مِثْلُ خُذْ مِنْ
 أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً لَا يَقْنِصِي أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ
 خِلَافًا لِلْأَكْثَرِ لَنَا بِصَدَقَةٍ وَاحِدَةٍ يَصْدُقُ أَنَّهُ
 أَخَذَ مِنْهَا صَدَقَةً فَلَمْ يَزَلْ أَلَا مِثَالُ وَابْتِغَاءُ كُلِّ دِينَارٍ
 مَالٌ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ بِأَجْمَاعٍ قَالُوا الْمَعْنَى مِنْ كُلِّ مَالٍ فَجِبَ
 الْعُمُومُ قُلْنَا كُلُّ الشَّقِيقِ وَلِذَلِكَ فَرَّقَ بَيْنَ اللَّيْثِ وَالْجَالِ
 عِنْدِي دَرَاهِمٌ وَلِكُلِّ رَجُلٍ عِنْدِي دَرَاهِمٌ بِاتِّفَاقٍ

من المال
انده

مَسْئَلَةٌ العام بمعنى المدح والذم مثل
 ان لا يبرأ ذوا الفجار والذين يكثر ون عام وعن
 الشافعي خلافه لس عام ولا متنا في نعم كغيره قالوا
 سبق لقصص المبالغة في آيات او الزجر فلا يلزم النعم
 قلت النعم ابلغ وايضا لا تنافي بينهما **الخصيص**
 قصر العام على بعض مسمياته ابو الحسن اخذ بعض ما
 تناوله الخطاب عنه وازاد ما يتناوله في عدم المخصص
 لقولهم خص العام وقيل تعريف ان العموم المخصوص وورد
 الدور واجيب بان المراد في اخذ المخصص للقوى وطلاق
 المخصص على قصر اللفظ وان لم يكن عاما كما يطلق عليه
 عام العدد كعشرة والمسلمين لمهود بن وصماير اجمع

لنعم

ولا يستقيم تخصيص الا فيما يستقيم توكيده بكل
مَسْئَلَةٌ المخصص حائز الا عند شد ود
مَسْئَلَةٌ الاكثر انه لا بد في المخصص
 من تقاء جمع بقرب من مدلوله وقيل كني ثلثة وقيل
 اثنان وقيل واحد والمختار انه بالاشتراك والبدل
 يجوز الى واحد وبالمقتل كالصفة نور الى اثنين والمنفصل
 في المحصور القليل يجوز الى اثنين مثل قتل كل زنديق
 وقد قتل اثنين وهم ثلثة وبالمنفصل غير المحصور او
 العدد الكثير المذهب الاول لس انه لو قال قتل
 كل من في المدينة وقد قتل ثلثة عد لا عباء وكذلك
 اكلت كل دابة وكذلك لو قال من دخل اواكل

وَفَسَّرَهُ بِثَلَاثَةِ عَسَايِلَ بِأَشْيَئٍ وَثَلَاثَةِ مَا قِيلَ فِي الْجَمْعِ
وَرُذِّ بِأَنَّ الْجَمْعَ لَيْسَ بِعَامِّ الْعَسَايِلِ بِأَلَّا وَاحِدًا كَرَمِ النَّاسِ
إِلَّا الْجَمَالَ وَاجْتِبَ بِأَنَّهُ مُحْضَوْضٌ بِالْأَسْنَتَيْنِ وَتَجَوَّهَ
قَالُوا وَإِنَّا لَهُ كَجَافِظُونَ وَلَيْسَ بِحَلِّ النَّزَاجِ قَالُوا إِنْ أَمْنَعُ ذَلِكَ
لَكَ لَخَصِيصٌ وَذَلِكَ بِمَنْعِ الْجَمْعِ وَاجْتِبَ إِنْ أَمْنَعُ
تَخَصُّصٌ خَاصٌّ بِمَا تَقَدَّمَ قَالُوا قَالَ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ
وَأَزِيدَ تَعِيمُ بْنُ مَسْعُودٍ وَلَمْ يَعُدَّ مَسْئَلَةً لِلْقَرِيبَةِ قُلْنَا
النَّاسُ لِلْمَعْمُودِ فَلَا عُمُومَ قَالُوا نَحْنُ أَكَلْتُ الْحَبْزَ وَسَرَبْتُ
الْمَاءَ لَا قُلْ قُلْنَا ذَلِكَ لِلْبَعْضِ الْمُطَابِقِ لِلْمَعْمُودِ الذِّهْنِ
مِثْلُهُ فِي الْمَعْمُودِ الْوُجُودِ نِي فَلَيْسَ مِنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ
فِي شَيْءٍ هَذَا **الْمَحْصُصُ** مَسْتَقِيلٌ وَمُسْتَقِيلُ الْمُسْتَقِيلِ

لَا قُلْ

الْأَسْنَتَيْنِ الْمُسْتَقِيلِ وَالشَّرْطِ وَالصِّفَةِ وَالْغَايَةِ وَبَدَلُ الْبَعْضِ
وَالْأَسْنَتَيْنِ فِي الْمُنْقَطِعِ قَبْلَ حَقِيقَةٍ وَقَبْلَ مَجَارٍ وَعَلَى
الْحَقِيقَةِ قَبْلَ مُوَاطِئٍ وَقَبْلَ مُشْتَرَكٍ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ
مِنْ مُخَالَفَةٍ فِي نَفْيِ الْحُكْمِ أَوْ فِي أَنَّ الْمُسْتَقِيلَ حَكْمٌ أَخَذَ
لَهُ مُخَالَفَةٌ بِوَجْهِ مِثْلُ مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ وَلِأَنَّ الْمُسْتَقِيلَ
أُظْهِرَ لَمْ يَحْمَلْهُ فُقُهَا الْأَمْثَارُ عَلَى الْمُنْقَطِعِ إِلَّا عِنْدَ
تَعَدُّدِهِ وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا فِي لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ دُرِّمٍ الْأَنْوَاءُ
وَشَبْهَةُ الْأَقِيمَةِ ثَوْبٍ وَأَمَّا حَذُّهُ فَعَلَى التَّوَاتُؤِ
مَا دَلَّ عَلَى مُخَالَفَةٍ بِالْأَعْيُنِ الصِّفَةِ وَأَخَوَاتِهَا وَعَلَى الْأَشْرَافِ
أَوْ الْمَجَازِ لَا يَجْعَلَانِ فِي حَذِّهِ فَيَقَالُ فِي الْمُنْقَطِعِ مَا دَلَّ عَلَى مُخَالَفَةٍ
بِالْأَعْيُنِ الصِّفَةِ وَأَخَوَاتِهَا مِنْ غَيْرِ اخْتِرَاجٍ وَأَمَّا الْمُسْتَقِيلُ

لِلْمُسْتَقِيلِ هَكَذَا

فَقَالَ الْعَرَبِيُّ قَوْلُ ذُو صَبِيحٍ مَخْصُوصَةٍ بِمَخْصُورَةٍ دَالٌّ
عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ بِهِ لَمْ يَرُدَّ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَأُورِدَ عَلَى طَرْدِهِ
التَّخَصُّصُ بِالشَّرْطِ وَالْوَصْفِ بِالَّذِي وَالغَايَةُ وَمِثْلُ قَامَ
الْقَوْمُ وَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ وَلَا يَمُرُّ دَالٌّ وَلَا يَنْزِلُ عَلَى عَكْسِهِ
جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا فَإِنَّهُ لَيْسَ بِذِي صَبِيحٍ وَقِيلَ لَفْظُ
مُتَّصِلٌ بِحَمَلَةٍ لَا يَسْتَعِلُّ بِنَفْسِهِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ مَدْلُوهُ
غَيْرُ مُرَادٍ بِمَا اتَّصَلَ بِهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلَا صِفَةٍ وَلَا غَايَةٍ
وَأُورِدَ عَلَى طَرْدِهِ قَامَ الْقَوْمُ لَا زَيْدٌ وَعَلَى عَكْسِهِ مَا جَاءَ
زَيْدٌ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَّصِلْ بِحَمَلَةٍ وَإِنْ مَدْلُوهُ كُلُّ اسْتِثْنَاءٍ مُرَادٌ
بِالْأَوَّلِ وَالْأَحْتَرَّازُ مِنَ الشَّرْطِ وَالصَّفَةِ وَمِمَّ وَالْأَوَّلُ
إِخْرَاجٌ بِالْأَوَّلِ وَأَخَوَاتُهَا وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَقْدِيرِ الدَّلَالَةِ

مُسْتَلِ

فِي الِاسْتِثْنَاءِ قَالَ أَكْثَرُ الْمُرَادِ بِعَشْرَةٍ فِي قَوْلِكَ عَشْرَةٌ
إِلَّا ثَلَاثَةً سَبْعَةً وَالْأَقْرَبُ بَيِّنَةٌ لِدَلَالَةِ كَالْتَّخَصُّصِ بَعْضُهُ
وَقَالَ الْقَاضِي عَشْرَةُ إِلَّا ثَلَاثَةً بَارِزًا سَبْعَةً كَأَنَّ مَبْنِيَّ
مَرْكَبٍ وَمُقَرَّرٍ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِعَشْرَةٍ عَشْرَةٌ بِاعْتِبَارِ
الْأَقْرَادِ ثُمَّ أَخْرَجَتْ ثَلَاثَةً وَالِاسْتِثْنَاءُ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ
فَلَمْ يُسْنَدْ إِلَّا إِلَى سَبْعَةٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْأَوَّلَ غَيْرُ
مُسْتَقْبَرٍ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ مَنْ قَالَ اشْتَرَيْتُ الْجَارِيَةَ إِلَّا بِنَفْسِهَا
وَنَحْوَهُ لَمْ يَرُدَّ اسْتِثْنَاءُ نَفْسِهَا مِنْ نَفْسِهَا وَلَا أَنَّهُ كَانَ
يَتَسَلَّلُ وَلَا نَأْنَفُطَعُ بِأَنَّ الضَّمِيرَ لِلْجَارِيَةِ بِكُلِّهَا وَلَا جَمَاعٍ
الْعَرَبِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ إِخْرَاجٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ وَلَا بَطَالُ النَّصُوصِ
وَالْعِلْمُ بِأَنَّا نَسْقِطُ الْخَارِجَ فَنَعْلَمُ أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ مَا بَقِيَ

وَالثَّانِي كَذَلِكَ لِلْعِلْمِ بَأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ قَانُونِ اللَّغَةِ
إِذْ لَا تَرْكِبُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَلَا يُعَدُّ الْأَوَّلُ وَهُوَ غَيْرُ
مُضَافٍ وَلَا مُتَنَاجٍ عَادَةُ الضَّمِيمِ عَلَى حُرِّ الْأَسْمِ فِي الِ
نِصْفِهَا وَلَا جَمَاعِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى آخِرِهِ قَالَ الْأَوَّلُونَ لَا
يَسْتَقِيمُ أَنْ يَرَادَ عَشْرَةٌ بِكُلِّهَا لِلْعِلْمِ بَأَنَّهُ مَا أَقَرَّ إِلَّا
بِسَبْعَةٍ فَيَنْبَغِي وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْأَقْرَازِ بِاعْتِبَارِ
الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَسْتَدِ إِلَّا بَعْدَ الْخُرَاجِ قَالُوا لَوْ كَانَ الْمُرَادُ
عَشْرَةً أَمْنَعُ مِنَ الصَّادِقِ مِثْلُ قَوْلِهِ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا
وَأُجِيبَ بِمَا تَقَدَّمَ الْفِتَا ضَى إِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ
عَشْرَةً وَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ سَبْعَةً تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْجَمِيعُ لِسَبْعَةٍ
وَأُجِيبَ بِمَا تَقَدَّمَ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ عَلَى قَوْلِ الْفَاضِلِ

لَيْسَ بِتَحْقِيقٍ وَعَلَى الْأَكْثَرِ تَحْقِيقٌ وَعَلَى الْخَلَّازِ مَحْمُولٌ
مسألة شَرْطُ الِاسْتِثْنَاءِ الِاتِّصَالُ
لَفْظًا أَوْ مَا فِي حُسْمِهِ كَقَطْعِهِ لِنَفْسٍ أَوْ سَعَالٍ وَجَوِّهِ
وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَنْبَغِي وَأَنْ طَالَ شَهْرًا أَوْ قَلِيلًا
يَجُوزُ بِالْبَيِّنَةِ كَعَبْرَةٍ وَحُمْلَ عَلَيْهِ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ
لَقَدْ بِهِ وَقِيلَ يَنْبَغِي فِي الْقُرْآنِ خَاصَّةً لِنَا الْوَضْعِ لَمْ يَقُلْ
سَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْيَكْفِنِ عَنْ تَبَيُّنِهِ مُعَيَّنًا لِأَنَّ
الِاسْتِثْنَاءَ أَهْضَلُ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَقْرَازِ وَالطَّلَا فِي
وَالْعَتَقِ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ لَا يَعْلَمَ حُدُودُ وَلَا كَذِبُ
قَالُوا فَإِنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا غَرْوَ وَنَزَّاهُ ثُمَّ سَكَتَ
وَقَالَ بَعْدَهُ إِنْ سَأَلَ اللَّهُ قُلْتُ سَأَلْتُ عَلَى السُّكُونِ الْعَارِضِ

لما تقدم قالوا سئله اليهود عن لبث اهل الكهف فقال
 عدا فتاخر الوحي بضعة عشر يوما ثم نزل ولا نقولن
 لشيء فقال ان شاء الله قلنا يحمل على فعل ان شاء الله
 وقول ابن عباس متوول بما تقدم او بمعنى المأمور به
مسألة الاستثناء المستغرق بالحل باتفاق
 والاكثر على حوازي المساوي والاكثر وقالت الجالبة
 والقاضي بينهما وقال بعضهم والقاضي ايضا بمنع
 في الاكثر خاصة وقيل ان كان العدد من جملتنا
 ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك
 من الغاوين والغاؤون اكثر بدليل وما اكثر الناس
 والمساوي اولي وايضا كلهم جايغ الا من اطعمته

وايضا فان فيها الا مضار على انه لو قال عشرة الا
 تسعة لم يلزمه الا دزيم ولو لا طهونة لما اتفقوا
 عليه عادة الا قل مقتضى الدليل منعه الى اخره
 واجيب بالمنع لان الاستناد بعد الاخراج ولو سلم
 فالدليل متبع قالوا عشرة الا تسعة ونصف وثلاث
 دزيم مستفح ركبك واجيب بان استنباحه
 لا يمنع صحته كعشر الا دنا فاد انقل الى عشرين
مسألة الاستثناء بعد جملته لو او قال
 الشافعية للجميع والحنفية الى اخره والغزالي والقاضي
 بالوقف الشريف بالاشتراف ابو الحسين ان تبين
 الا ضرب عن الاولى فلا اخره مثل ان يخلقنا نو عا او

اسْمًا وَلَيْسَ الثَّانِي ضَمِيرُهُ أَوْ كَمَا عِبْرُ مُشْتَرِكَيْنِ
 فِي عَرْضٍ وَالْأَوَّلُ لِلْجَمْعِ وَالْمُخْتَارُ أَنْ ظَهَرَ الْأَنْقِطَاعُ فَلَا خِزْفَ
 أَوْ الْإِتِّصَالَ لِلْجَمْعِ وَالْأَوَّلُ وَقْتُ انْتِشَافِ الْعَطْفِ
 يُصَيِّرُ الْمُتَعَدِّدَ كَالْمُقَرَّرِ وَاجْتِبَابُ بَأَنَّ ذَلِكَ فِي
 الْمُقَرَّرَاتِ قَالُوا لَوْ كَانَ وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ وَلَا شَرِبْتُ وَلَا
 صَرَبْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَادَ إِلَى الْجَمْعِ وَاجْتِبَابُ بَأَنَّهُ شَرْطُ
 فَإِنْ أُجِزَ بِهِ فَمِيقَاسُ وَإِنْ سَلِمَ فَالْفَرْقُ أَنَّ الشَّرْطَ مُقَدِّمٌ
 تَقْدِيمُهُ وَإِنْ سَلِمَ فَلِقَرِينَةُ الْإِتِّصَالِ وَهِيَ الْيَمِينُ
 عَلَى الْجَمْعِ قَالُوا لَوْ كُنْزُ لَكَ أَنَّ مُسْتَهْجِنًا قُلْنَا عِنْدَ
 قَرِينَةِ الْإِتِّصَالِ وَإِنْ سَلِمَ فَلِلطُولِ مَعَ امْكَانِ الْأَكْثَرِ
 مِنَ الْجَمْعِ قَالُوا صَاحِبُ فَالْبَعْضُ تَحْكُمُ كَالْعَامِّ قُلْنَا

بشرط

مَلَا حِفْظٌ

مَلَا حِفْظٌ لَا تَوْجِبُ ظُهُورُهُ فِيهِ كَالْجَمْعِ الْمُنْكَرِ قَالُوا لَوْ
 قَالَ لَهُ عَلَى خَمْسَةٍ وَخَمْسَةٍ إِلَّا سِنَّةً كَانَ لِلْجَمْعِ قُلْنَا
 مُقَرَّرَاتٍ وَإِذَا فَلَا سِنْتًا مَعَهُ **الْمُخَصَّصُ**
 آيَةُ الْفَتْحِ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْجَمْعِ إِنْ تَقَا قُلْنَا لِذَلِكَ
 وَهُوَ حَقُّ الْأَدَمِيِّ وَلِذَلِكَ عَادَ إِلَى غَيْرِهِ قَالُوا عَلَى
 عَشْرَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً إِلَّا اثْنَيْنِ لِأَجْلِ قُلْنَا ابْنُ الْعَطْفِ
 وَإِذَا مُقَرَّرَاتٍ وَإِذَا لِلنَّعْدِ زِفَكَانِ الْأَقْرَبُ
 أَوَّلُ وَلَوْ تَعَدَّ زَيْدٌ الْأَوَّلُ مِثْلُ عَشْرَةٍ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا
 اثْنَيْنِ قَالُوا الثَّانِيَةُ حَائِلَةٌ كَالسُّكُونِ قُلْنَا لَوْ لَمْ يَكُنْ
 الْجَمْعُ بِمِثَابَةِ الْجَمْلَةِ قَالُوا احْكُمِ الْأَوَّلِيَّ تَقِينُ وَالزَّيْفُ
 مَسْكُوكٌ قُلْنَا لَا يَفِينُ مَعَ الْجَوَازِ لِلْجَمْعِ وَإِذَا قَالَا خِزْفٌ

فلا خيزف

بشرط

اجواز

كَذَلِكَ الْجَوَازُ بَدَلٌ قَالُوا إِنَّمَا يَرْجِعُ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ
فَيَتَقَبَّدُ بِالْأَفْلِ وَمَا يَلِيهِ هُوَ الْمُتَحَقِّقُ قُلْنَا جَوَازٌ أَنْ يَكُونَ
وَضَعُهُ لِلْجَمْعِ كَمَا لَوْ قَامَ دَلِيلُهُ الْفَائِلُ بِالِاسْتِشْرَاكِ
جَسُنَ الْاسْتِشْرَاكِ قُلْنَا لِلْجَهْلِ بِحَقِيقَتِهِ أَوْ لَوْ قَامَ
الْإِحْتِمَالُ قَالُوا مَتَى الْإِطْلَاقُ وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ
قُلْنَا وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْاسْتِشْرَاكِ **مَسْئَلَةٌ**
الْاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَقَى وَبِالْعَكْسِ خِلَافًا لِمَا فِي حَقِيقَةِ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَوْحِيدًا
قَالُوا لَوْ كَانَ لِلزَّمَنِ مِنْ لَا عِلْمَ إِلَّا بِحَيَاةٍ وَلَا ضَلَاةٍ إِلَّا
بِظُهُورِ ثَبُوتِ الْعِلْمِ وَالضَّلَاةِ بِمَجْدٍ دِيمَا قُلْنَا لَيْسَ
مُخَرَّجًا مِنَ الْعِلْمِ وَالضَّلَاةِ فَإِنْ اخْتَارَ الْأَصْلُ بَطْهَرُ

حاشية ثمانية

أَطْرَدَ فَإِنْ اخْتَارَ لَا ضَلَاةَ تَبَيَّنَتْ بَوَاحُ الْإِبْدَالِ
فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الشَّرْطِ الْمَشْرُوطُ وَإِنَّمَا الْأَشْكَالُ فِي الْمُنْفَى
الْأَعْمُ فِي مِثْلِهِ وَفِي مِثْلِ مَا زِيدَ الْإِقَامُ إِذَا لَا يَسْتَعِينُ
نَقَى جَمِيعَ الصِّنَافِ الْمُعْتَبَرَةِ وَأَجِبَ بِأَمْرٍ بَيْنَ أَحَدِنَا
إِنْ الْغَرَضُ الْمُبَالَغَةُ بِذَلِكَ وَالْآخِرُ أَنَّهُ أَكْثَرُهَا وَالْقَوْلُ
بِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ بَعِيدٌ لِأَنَّهُ مُنْتَهَى وَكُلُّ مُنْتَهَى مُنْقَطِعٌ
لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِهِ ه **الْمَخْصِصُ بِالشَّرْطِ**
الْغَرَضُ الشَّرْطُ مَا لَا يُوْجَدُ الْمَشْرُوطُ دُونَهُ وَلَا يَلْزَمُ
أَنْ يُوْجَدَ عِنْدَهُ وَأُورِدَ أَنَّهُ دُوْرُوعٌ عَلَى سَرِيرِهِ جُزْءُ
السَّبَبِ وَقِيلَ مَا يَقِفُ تَأْيِيدُ الْمُؤَيَّدِ عَلَيْهِ وَأُورِدَ
عَلَى عَكْسِهِ الْحَيَاةُ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ وَالْأَوَّلَى مَا يَسْتَلْزِمُ

تَنْبِيْهُ نَفْسٍ أَمِنْ عَلَى غَيْرِ جِهَةِ السَّبِيْبَةِ وَهُوَ عَقْلِي كَالْحَيَوَةِ
 لِلْعِلْمِ وَشَرْعِي كَالظَاهِرَةِ وَلَعَوِي مِثْلُ أَنْتِ مَا لَوْ أَنْ دَخَلَتْ
 وَهُوَ فِي السَّبِيْبَةِ أَغْلَبُ وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلْتُ فِي الشَّرْطِ الَّذِي لَمْ
 يَبْقُ لِلْمُسَبَّبِ سِوَاهُ فَلِذَا لَكَ يَخْرُجُ بِهِ مَا لَوْ لَا هُوَ لَدَخَلَ
 لَعْنَةً مِثْلُ أَكْرَمَ بَنِي تَمِيمٍ أَنْ دَخَلُوا فَيَقْضَوْهُ الشَّرْطُ
 عَلَى الدَّخِلِيْنَ وَقَدْ يَتَّحِدُ الشَّرْطُ وَيَتَعَدَّدُ عَلَى الْجَمْعِ وَعَلَى
 الْبَدَلِ فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ كُلُّهَا مَعَ الْإِجْرَاءِ كَذَلِكَ فَتَكُونُ
 تَسْعَةٌ وَالشَّرْطُ كَالْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْإِتِّصَالِ وَفِي تَعْبِيرِهِ
 الْجَمْلُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لِلْجَمْعِ نَقْدٌ وَقَوْلُهُمْ فِي مِثْلِ
 أَكْرَمَكَ أَنْ دَخَلْتَ مَا تَقْدَمُ خَيْرٌ وَالْإِجْرَاءُ يَحْدُوفُ
 مَرَاغَةً لِنَقْدِهِ كَالْإِسْتِثْنَاءِ وَالْقِسْمِ فَإِنْ عَتَوَالِيْسَ

بِحُجْرَةٍ فِي اللَّفْظِ فَمُسْلَمٌ وَإِنْ عَتَوَا وَلَا فِي الْمَعْنَى فَعِنَادُ
 وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حُمْلَةً دُعِيَتْ الشَّيْءُ بِتَارِ
التَّخْصِيصُ بِالْصِفَةِ مِثْلُ أَكْرَمَ بَنِي تَمِيمٍ الطَّوَالِ
 وَهِيَ كَالْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْعَوْدِ عَلَى مُتَعَدِّدِ الْعَابَةِ
 مِثْلُ أَكْرَمَ بَنِي تَمِيمٍ إِلَى أَنْ يَدْخُلُوا فَيَقْضَوْهُ عَلَى الدَّخِلِيْنَ
 كَالصِفَةِ وَقَدْ تَكُونُ هِيَ وَالْمُقَيَّدُ بِهَا مُتَّحِدٌ وَمُتَعَدِّدٌ
 كَالشَّرْطِ وَهِيَ كَالْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْعَوْدِ عَلَى الْمُتَعَدِّدِ
التَّخْصِيصُ بِالْمُقَيَّدِ يَجُوزُ التَّخْصِيصُ بِالْعَقْلِ
 لَسَاءَ اللَّهِ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَأَيْضًا وَنَبِيٌّ عَلَى النَّاسِ خَمْسُ الْبَيْتِ
 فِي خُرُوجِ الْأَطْقَالِ بِالْعَقْلِ قَالُوا لَوْ كَانَ تَخْصِيصًا لَعَجَبٌ
 الْأَزَادَةُ لَعْنَةً قُلْتُ التَّخْصِيصُ الْمُفْرَدُ وَمَا نُسِبَ إِلَيْهِ

مَانِعٌ مِّنَّا وَهُوَ مَعْنَى الْمُخَصِّصِ قَالُوا لَوْ كَانَ مُخَصَّصًا لَكَانَ
 مُتَأَخِّرًا لِأَنَّهُ بَيَانٌ قُلْنَا لَكَانَ مُتَأَخِّرًا بَيَانَهُ لَا ذَا لَهُ
 قَالُوا لَوْ جَارِيَهُ بِجَارِ النَّسْخِ قُلْنَا النَّسْخُ عَلَى النَّفْسِ
 مَحْجُوبٌ عَنِ الْعَقْلِ قَالُوا تَعَارَضَا قُلْنَا فَجَبَّ تَأْوِيلُ
 الْمُجْتَمِلِ **مَسْئَلَةٌ** بِجَوَزِ تَخْصِصِ الْكِتَابِ
 بِالْكِتَابِ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْقَاضِي وَالْإِمَامُ إِنْ كَانَ
 الْخَاصُّ مُتَأَخِّرًا وَإِلَّا فَالْعَامُّ نَائِبٌ فَإِنْ جُمِلَ تَشَاقُطًا
 لَنَا أَنْ وَأُولَاتُ الْأَجْمَالِ مُخَصَّصٌ لِقَوْلِهِ وَالَّذِينَ يُوَفُّونَ
 وَكَذَلِكَ وَالْمُحَصَّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ مُخَصَّصٌ لِقَوْلِهِ وَلَا
 تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ وَإِذَا لَا يَبْطُلُ الْقَاطِعُ بِالْمُجْتَمِلِ قَالُوا
 إِذَا قَالَ اقْتُلْ زَيْدًا ثُمَّ قَالَ لَا تَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ

وَأَدُّ

فَكَانَهُ قَالَ لَا تَقْتُلْ زَيْدًا فَالثَّانِي نَائِبٌ قُلْنَا
 الْمُخَصِّصُ أَوَّلِي لِأَنَّهُ أَغْلَبُ وَلَا رَفْعَ فِيهِ كَالْوَأْنِ خَرِ
 الْخَاصُّ قَالُوا عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ لِتَبَيَّنَ قُلْنَا تَبَيَّنَا
 لِكُلِّ شَيْءٍ وَالْجَمْعُ وَالْحَقُّ أَنَّهُ الْمُبِينُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
 قَالُوا الْبَيَانُ يَسْتَدْعِي الْتَاخِرَ قُلْنَا اسْتِبْعَادُ قَالُوا
 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كُنَّا نَأْخُذُ بِالْأَحَدِ
 فَلَا أَحَدٍ قُلْنَا يَجْمَلُ عَلَى غَيْرِ الْمُخَصَّصِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدَلَةِ
مَسْئَلَةٌ بِجَوَزِ تَخْصِصِ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ
 لَنَا لَيْسَ فِيمَادُونَ خَمْسَةٌ أَوْ سِتٌّ صَدَقَهُ مُخَصَّصٌ
 لِقَوْلِهِ فِيمَا سَقَبَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرُ وَهِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا
مَسْئَلَةٌ بِجَوَزِ تَخْصِصِ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ

وبالسنة

التخصيص

لَنَا نَبِيًّا نَالِكُ كُلِّ شَيْءٍ وَأَيْضًا لَا يَهْطُلُ لِقَاطِعِ بِالْمُحْتَمَلِ
 قَالُوا الْيَتْبَنِينَ لِلنَّاسِ وَقَدْ تَقَدَّمَ **مَسْئَلَةٌ**
 بِحُجُورِ تَخْصِيصِ الْقُرْآنِ حَبْرَ الْوَاحِدِ وَقَالَ بِهَا الْأِيْمَةُ الْأَرْبَعَةُ
 وَبِالْمَوَازِنِ اتَّفَاقُ ابْنِ أَبِي بَرٍّ أَنْ كَانَ خَصَّ قَطْعِي الْكَرْمِ خِي
 إِنْ كَانَ خَصَّ مُمْضِلِ الْقَاضِي بِالْوَقْفِ لَنَا أَنَّهُمْ خَصُّوا
 وَأَحْلَ لَكُمْ بِقَوْلِهِ لَا تُنْكِحِ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتَيْهَا وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا
 وَيُؤْصِيكُمْ اللَّهُ بِقَوْلِهِ لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ وَلَا الْكَافِرُ مِنَ
 الْمُسْلِمِ وَلَا الْمُسْلِمُ مِنَ الْكَافِرِ وَخَنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ وَلَا نُورُ
 وَأُورِدَ أَنْ كَانُوا أَجْمَعُوا فَالْمُخْصَصُ الْأَجْمَاعُ وَالْأَفْلَاحُ لَيْلِ
 قُلْنَا أَجْمَعُوا عَلَى التَّخْصِيصِ بِهَا قَالُوا زِدْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ جَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا شَكْنِي وَلَا

نَفْسَهُ لَمَّا كَانَ مُخْصَصًا لِقَوْلِهِ اسْكُنُوا هُنَّ وَلِذَلِكَ قَالَ
 كَيْفَ نَزَلَ كِتَابُ رَبِّنَا الْقَوْلُ آمْرًا قُلْنَا لَمْ يَزِدْهُ وَفِي قَبْلِ
 وَلِذَلِكَ قَالَ لَا نَدْرِي أَصَدَقَتْ أَمْ كَذَبَتْ قَالُوا الْعَامُ
 قَطْعِي وَابْحَبْرُ طَنْجِي وَزَادَ ابْنُ أَبِي بَرٍّ وَالْكَرْمُ خِي لَمْ يَضَعُفُ
 بِالْحُجُورِ قُلْنَا التَّخْصِيصُ فِي الدَّلَالَةِ وَفِي طَبَقَةِ فَاجْعَلْ أُولَى
 الْقَاضِي كَلَامًا قَطْعِي مِنْ وَجْهِ فَوَجِبَ التَّوَقُّفُ قُلْنَا
 الْجَمْعُ أُولَى **مَسْئَلَةٌ** الْأَجْمَاعُ يُخْصَصُ
 الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ كَتَخْصِيصِ أَبِي الْقَدُفِ عَلَى الْعَبْدِ وَلَوْ عَلِمُوا
 مُخْلَافَ نَصِّ تَعْمِينَ نَاسِخًا **مَسْئَلَةٌ** الْعَامُّ
 يُخْصَصُ بِالْمَقْهُومِ إِنْ قِيلَ بِهِ وَفِيهِ فِي الْأَنْعَامِ الزَّكَاةُ فِي الْعَتَمِ
 السَّائِمَةُ زَكَاةُ الْجَمْعِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ فَإِنْ قِيلَ الْعَامُّ أَقْوَى فَلَا

مُعَاوِضَةً قُلْنَا أَلْجَمُّ أَوَّلُ كَعْبَرَةٍ **مَسْأَلَةٌ**
 فَعَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْصُصُ الْعُمُومَ كَالْوَقْفِ أَوِ الْوَصَالِ
 أَوِ الْإِسْتِقْبَالِ لِلْحَاجَةِ أَوْ كَشَفِ الْفَحْشِ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ
 ثُمَّ فَعَلَ فَإِنْ ثَبَتَ الْإِتِّبَاعُ بِخَاصٍّ فَتَشْخُ وَإِنْ ثَبَتَ بِعَامٍ
 فَالْمُخْتَارُ تَخْصِصُهُ بِالْأَوَّلِ وَقِيلَ الْعَمَلُ مُوَافِقُ الْفِعْلِ قَبْلَ
 بِالْوَقْفِ لَنَا التَّخْصِيسُ أَوَّلِي قَالُوا الْفِعْلُ أَوَّلِي فَخُصَّصَ
 قُلْنَا الْكَلَامُ فِي الْعُمُومِ **مَسْأَلَةٌ** الْجَمُورُ
 إِذَا عَلِمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِفِعْلٍ مُخَالِفٍ وَلَمْ يَنْكُحْهُ
 كَانَ مُخَصَّصًا لِلْفَاعِلِ فَإِنْ شَبَّهَ مَعْنَى جَمَلٍ عَلَيْهِ مُوَافِقُهُ بِالْقِيَامِ
 أَوْ يَجِبُ عَلَى الْوَاحِدِ لَنَا أَنْ سَكُونَهُ دَلِيلُ الْجَوَازِ فَإِنْ لَمْ يَتَيَّنْ
 فَالْمُخْتَارُ لَا يُتَعَدَّى لِعُذْرٍ دَلِيلُهُ **مَسْأَلَةٌ**

لجمع

الْجَمُورُ أَنْ مَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ لَيْسَ بِمُخَصَّصٍ وَلَوْ كَانَ
 الرَّأْيُ خِلَافًا لِلْحَقِيقَةِ وَالْجَنَابِلَةُ لَنَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ قَالُوا
 يَسْتَلْزِمُ دَلِيلًا وَالْأَكْثَرُ فَاسْتَقْبَلْنَا الْجَمْعَ قُلْنَا
 يَسْتَلْزِمُ دَلِيلًا فِي ظَنِّهِ فَلَا جَمُورَ لِعَبْدِهِ إِيْتَابُهُ قَالُوا
 لَوْ كَانَ ظَنًّا لِبَيْتِهِ قُلْنَا وَلَوْ كَانَ فَطَعْنَا لِبَيْتِهِ وَإِيْسَامُ يَحْفَظُ عَنْ
 غَيْرِهِ وَأَيْضًا لَمْ يَجْزُ لِفُتْحَائِي مُخَالَفَتُهُ وَهُوَ اتِّفَاقُهُ
مَسْأَلَةٌ الْجَمُورُ أَنْ الْعَادَةَ فِي تَنَاوُلِ بَعْضِ
 خَاصٍّ لَيْسَ بِمُخَصَّصٍ خِلَافًا لِلْحَقِيقَةِ مِثْلُ حَرَمَتِ الزَّيْنِ فِي
 الطَّعَامِ وَعَادَتُهُمْ تَنَاوُلُ الْبُرِّ لَنَا أَنَّ اللَّفْظَ عَامٌ
 لُغَةً وَعَمُّ فَأَوْلَى مُخَصَّصٌ قَالُوا يَخْصُصُ بِهِ كَتَّخِصَّ بِالدَّابَّةِ
 بِالْعُرْفِ وَالنَّقْدِ بِالْغَالِبِ قُلْنَا إِنْ غَلَبَ الْأَسْمُ عَلَيْهِ

كالدابة اخضع به خلاف عليه تناوله والقرض فيه قالوا
لو قال اشترى لي كذا والعادة تناول الضان لم يهتم شواه
قلت انك قرينة في المطلق والكلام في العموم
مسألة الجمهور اذا وافق الخاص حكم العام
فلا تخصيص خلافا لابي ثور مثل انما اهاب دبع فقد
ظهر وقوله في شاة ميمونة دباغها ظهورها
لنا لا تعارض فليعمل بهما قالوا المفهوم يخص العموم
قلت امهموم اللقب من دود **مسألة**
رجوع الضمير الى البعض ليس تخصيص الامام وابو الحسن
تخصيص وقيل بالوقف مثل المطلقات مع وبعولهن
لنا لفظان ولا يلزم من مجاز احد مما مجاز الآخر

تخصيص

قالوا يلزم مخالفة الضمير واجيب بانه كاعادة الظاهر
الوقف لعدم التنجيز واجيب بظهور العموم
فيهما فلو خصصنا الاول خصصنا ثانيا ولو سلم قالوا
اقوى **مسألة** الائمة الاربعة والاشعر
وابوهاشم وابو الحسن حوازه تخصيص العموم بالقياس
ابن سريج ان كان جليلا ابن ابا ن ان كان العام مخصصا
وقيل ان كان الاصل مخزجا وابجباي يقدم العام مطلقا
والقاضي والامام بالوقف المخنازان ثبتت العلة
بقر او اجماع او كان الاصل مخصصا خص به والا فالمعتبر
الذي اثنى في الوقايح فان ظهر تنجيز خاص القياس والا
فعموم انجيز لنا انها كذلك كالمض اخاص مخصص

فالقاسم

بها للجمع بين الدليلين واستدل بأن المستنبطة إنما
 راجحة أو مزر جوجه أو مساوية والمرجوح والمساو
 لا يختص وقوع احتمال من اثنين أقرب من واحد
 معين وأجيب بحجيه في كل تخصيص وقد رجع بالجمع
 الجبائي لو خض به لنم تقدم الأضعف بما تقدم
 في خبر الواحد من أن الخبر يجهد فيه في أمرين إلى آخره
 وأجيب بما تقدم وبأن ذلك عند ابطال أحدهما
 وهذا العمل لهما وبالتمام تخصيص الكتاب بالسنة والفهم
 لهما واستدل بتأخير في حديث معاذ وتؤويه
 وأجيب بأنه أخر السنة عن الكتاب ولم يمنع الجمع
 واستدل بأن دليل القياس لا يجمع ولا اجماع

عند مخالفة العموم وأجيب بأن الميزة وحل
 التخصيص ترجعان إلى النص لقوله عليه السلام حكى على
 الواحد وما سواهما إن ترجح الخاص وجب اعتباره
 لأنه المعين كما ذكره الإجماع الظني وهذه وجوها
 قطعية عند القاضي لما ثبت من القطع بالعمل بالراجح
 من الأمارات ظنية عند قوم لأن الدليل الخاص بها
 ظني **المطلق والمفيد** المطلق ما دل
 على شايخ في حديثه فنخرج المعارف ونحو كل رجل
 ونحوه لاستغراقها والمفيد بخلافه ويطلق المفيد
 على ما أخرج من شايخ بوجه كونه مؤمنة وما ذكر
 في التخصيص من متفق ومختلف ومختار ومن يف جار

فيه وتزيد **مسألة** إذا ورد مطلق ومقيد
 فإن اختلف حكمهما مثلاً كس والطعم فلا يحمل أحدهما
 على الآخر بوجه اتفاقاً ومثلاً ان ظاهرت فاعتق رقبة
 مع لا تملك رقبة كافتة واضح فإن لم يختلف حكمهما
 فإن اشهد موجهما مثبتين حمل المطلق على المقيد لا
 العكس بآناً لا نسخاً وقيل نسخاً ان تأخر المقيد لنا
 انه جمع بينهما فإن العمل بالمقيد عمل بالمطلق وايضاً يخرج
 يتيقن وليس نسخاً لانه لو كان التقييد نسخاً لكان التخصيص
 نسخاً وايضاً لكان تأخير المطلق نسخاً قالوا لو كان تقييداً
 لوجب دلالة منه على مؤمنه مجازاً واجيب بانه
 لازم لهم اذا تقدم المقيد وفي التقييد بالسلامة

تقييد
 تأخر
 دلالة رقبه

والتحقيق ان المعنى رقبه من الرقبات فيرجع الى نوع
 من التخصيص سمي تقييداً فإن كانا تقيين عمل بهما
 مثلاً لا تعتق مكاتباً لا تعتق مكاتباً كافراً وان اختلف
 موجهما كالظهار والقتل فعن الشافعي حمل المطلق على
 المقيد فنقل بجامع وهو المختار فيصير كالتخصيص بالقبيل
 على حمل التخصيص وشذ عنه بعض جامع وأبو حنيفة الحمل المجمع والاموطاع
 لا يحمل **البيان والمبين** يطلق البيان على فعل
 المبين وعلى الدليل وعلى المدلول فلذلك قال الصيرفي
 اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي والوضوح
 وأورد البيان ابتداءً والخوض بالبحر وتكرير الوضوح
 وقال القاضي والأكثر الدليل وقال البصري في العلم

الحمل المجمع والاموطاع
 لمؤخر

عَنِ الدَّلِيلِ وَالْمُبَيِّنِ تَقْيِضُ الْمَجْمَلِ وَبُكُونُ فِي مُقَدِّدٍ وَجِيءَ
 مِنْكَبٍ وَفِي فَعْلٍ وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ إِحْمَالُ **مَسْئَلَةٌ**
 الْجُمُودُ الْفِعْلُ كَوْنُ بَيَانًا لِسَاءِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْحَجِّ بِالْفِعْلِ وَقَوْلُهُ خَذُوا عَنِّي صَلُّوا
 كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَشَاهِدَ أَدْلُ وَلَيْسَ الْخَيْرُ
 كَالْمُعَايَنَةِ قَالُوا يَطُولُ فَيُنَاقِضُ الْبَيَانَ قُلْنَا وَقَدْ يَطُولُ
 بِالْقَوْلِ وَلَوْ سَلِمَ فَمَا نَاقِضٌ لِلشَّرْخِ فِيهِ وَلَوْ سَلِمَ فَلَسَلُوكَ
 أَقْوَى الْبَيَانِ نَبِيٍّ وَلَوْ سَلِمَ فَمَا نَاقِضٌ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ
مَسْئَلَةٌ إِذَا وَزِدَ بَعْدَ الْمَجْمَلِ قَوْلٌ وَفِعْلٌ
 فَإِنْ اتَّفَقَا وَعُرِفَ الْمُتَقَدِّمُ فَهُوَ الْبَيَانُ وَالْثَانِي تَأَكِيدٌ فَإِنْ
 جُهِلَ فَأُجِدَ مِمَّا وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ غَيْرُ الْأَرْجَحِ لِأَنَّ الْمَرْجُوحَ

لِلتَّقْدِيمِ

لَا يَكُونُ تَأْكِيدًا وَاجِبًا بِأَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ لَا يَلْزَمُ فِيهِ
 ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا كَمَا لَوْ طَافَ بَعْدَ آيَةِ الْحَجِّ طَوَافَيْنِ وَلَمْ
 يَطُوفِ وَاحِدٌ فَالْمُخْتَارُ الْقَوْلُ وَفِعْلُهُ تَدْبِيرٌ أَوْ وَاجِبٌ
 مُتَقَدِّمًا أَوْ مُتَأَخِّرًا لِأَنَّ الْجَمْعَ أَوَّلَى أَبُو الْحَسَنِ الْمُنْذِرُ
 بَيَانٌ وَبَلَدٌ مِمَّا نَسَخَ الْفِعْلُ مُتَقَدِّمًا مَعَ امْكَانِ الْجَمْعِ
مَسْئَلَةٌ الْمُخْتَارُ أَنَّ الْبَيَانَ أَقْوَى وَالْكَوْنُ
 نَزَمَ الْمَشَاوَاةَ وَأَبُو الْحَسَنِ جَوَازَ الْأَدْنَى لَسَاوِ
 كَانَ مَرْجُوحًا لِقِيَا الْأَقْوَى فِي الْعَامِ إِذَا خُصِّصَ وَالْمُطْلَقُ
 إِذَا قِيدَ وَفِي السَّوَادِ الْفِعْلُ **مَسْئَلَةٌ**
 تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ مُمْنَعٌ إِلَّا عِنْدَ مَحْجُوزٍ
 تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ وَالْيَاقُوتُ الْحَاجَةُ مَحْجُوزٌ وَالصَّبْرُ

وَالْعَزَائِلُ

وَالْجَنَفِيَّةُ مُنْشَعٌ وَالْكَرَّخِيُّ مُنْشَعٌ فِي غَيْرِ الْمَجْمَلِ وَأَبُو
 الْحُسَيْنِ مِثْلُهُ فِي الْأَجْمَالِ مِثْلُ هَذَا الْعُمُومِ مُخَصَّصٌ
 وَالْمُطْلَقُ مُقَيَّدٌ وَاجْتِمَاعُ سَبْعِينَ سَبْعًا مُنْشَعٌ
 فِي غَيْرِ السَّبْعِ لَسَا فَإِنَّ لِلَّهِ حُمُسَهُ إِلَى الْقُدْسِ ثُمَّ بَيْنَ
 أَنْ السَّلْبِ لِلْقَاتِلِ إِمَّا عُمُومًا وَإِمَّا بِرَأْيِ الْأَمَامِ وَأَنْ ذَوِي
 الْقُدْسِ يَتَوَهَّاشُ دُونَ بَنِي أُمِّتِهِ وَبَنِي نَوْفَلٍ وَلَمْ يَنْتَقِلْ أَقْرَابًا
 أَجْمَالِي مَعَ إِنْ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ^{أَصَاب} وَاقِيمُوا الصَّلَاةَ ثُمَّ بَيْنَ جَبْرِئِلَ
 وَالرَّسُولِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَكَذَلِكَ الزَّكَاةَ وَكَذَلِكَ السَّيْرَةَ
 ثُمَّ بَيْنَ عَلَى نَذِيرٍ وَأَيْضًا فَإِنَّ جَبْرِئِلَ قَالَ اقْرَأْ قَالَ وَمَا
 أَقْرَأُ وَكَذَلِكَ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ وَأَعْرِضْ فَإِنَّهُ
 مَشْرُوكٌ الظَّاهِرُ لِأَنَّ الْفَوْرَ مُنْشَعٌ تَأْخِيرُهُ وَالنَّارُ أَخِي

٢
 لَا الشَّيْئِي

يُنْبِتُ جَوَازَهُ فِي الزَّمَنِ الثَّانِي فَيُنْشَعُ تَأْخِيرُهُ وَاجْتِبَ
 بِأَنَّ الْأَمْرَ قَبْلَ الْبَيَانِ لَا يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ وَذَلِكَ كَثِيرٌ
 وَأَسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى أَنْ نَذَحُوا بَقَرَةً وَكَانَتْ
 مُعَيَّنَةً بِدَلِيلٍ تَعَيَّنَتْهَا بِسُوءِ الْهَمِّ مُؤَخَّرًا وَبَدِيلٍ إِنَّهَا
 لَمْ يَوْمَرْ بِمُجَدِّدٍ وَبَدِيلٍ الْمَطَابَقَةُ لِمَا ذُكِرَ وَاجْتِبَ
 بِمَنْعِ النَّعِيْنِ فَلَمْ يَتَأَخَّرْ بَيَانُ بَدَلِيلِ بَقَرَةٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ
 وَبَدَلِيلِ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَوْ ذَحَحُوا بَقَرَةً
 مَالًا جَزَاءَهُمْ وَبَدَلِيلٍ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ وَاسْتَدِلُّ
 بِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ
 فَقَدْ عِيدَتْ الْمَلَائِكَةُ وَالْمَسِيحُ فَنَزَلَ إِنَّ الَّذِينَ
 سَبَقَتْ لَهُمْ وَأَجْتِبَ بِأَنَّ مَا لَمْ يَلَا يَعْقِلُ وَنَزُولُ

الَّذِينَ سَبَقَتْ زِيَادَةُ بَيَانِ لُجْهِ الْمَعْرِضِ مَعَ كَوْنِهِ
خَبْرًا وَأَسْتَدِلَّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُشْتَعًا لَكَانَ لَدَاتِهِ
أَوْ لَقَبُهُ بِضَرْوَةٍ أَوْ نَظَرٍ وَمِمَّا مُشْتَفِيَانِ وَعَوِضَ
لَوْ كَانَ جَائِزًا إِلَى آخِرِهِ الْمَسَاعِ بَيَانُ الظَّاهِرِ لَوْ جَاذَ لَكَانَ
إِلَى مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ وَهُوَ تَحْكُمُ وَلَمْ يَقْلِبْهُ أَوْ إِلَى الْأَبَدِ
فَلَنْ يُمْرَ الْمَجْدُ وَرُوِّاجِبُ إِلَى مُعَيَّنَةٍ عِنْدَ اللَّهِ وَهُوَ
وَقْتُ التَّكْلِيفِ قَالُوا لَوْ جَاذَ لَكَانَ مِنْهُمَا لِأَنَّهُ مُخَاطَبُ
فَيَسْتَلِزُّهُ وَظَاهِرُهُ جَهَالَةٌ وَالْبَاطِنُ مُتَعَدِّ رُوِّاجِبُ
يَجْرِي فِي الشَّيْخِ لَظُهُورُهُ فِي الدَّوَامِ وَبِأَنَّهُ يُفْهَمُ الظَّاهِرُ
مَعَ تَجَوُّزِهِ الْخَصِصَ عِنْدَ الْحَاجَةِ فَلَا جَهَالَةَ وَلَا
إِحَالَةَ عَبْدُ الْجَبَّارِ ثَابِتًا خَيْرٌ بَيَانُ الْمَجْمُوعِ يُعْدَلُ

الْعِبَادَةِ فِي وَقْتِهَا لِلْجَمَلِ بَضْعَتِهَا بِخِلَافِ الشَّيْخِ وَاجِبُ
بِأَنَّهُ وَقْتُهَا وَقْتُ بَيَانِهَا قَالُوا لَوْ جَاذَ ثَابِتًا بَيَانُ الْمَجْمُوعِ
بِجَاذِ الْخَطَابِ بِالْمَمْلُوكِ ثُمَّ يَبِينُ مُرَادُهُ وَاجِبُ بِأَنَّهُ
يُسَيِّدُ أَنَّهُ مُخَاطَبُ بِأَجَدِ مَدُّ لَوْلَا لَمْ يَطِيعُ وَيَعْصِي
بِالْعَدَمِ بِخِلَافِ الْآخِرِ وَقَالَ ثَابِتًا بَيَانُ الْخَصِصِ
يُوجِبُ الشَّكَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِخِلَافِ الشَّيْخِ وَاجِبُ
بِأَنَّهُ ذَلِكَ عَلَى الْبَدَلِ وَفِي الشَّيْخِ يُوْجِبُ الشَّكَّ فِي الْجَمِيعِ
فَكَانَ أَجَدَّ **مَسْئَلَةٌ** الْمُخْتَارُ عَلَى مَسْئَلَةِ
جَوَادِ ثَابِتًا اسْتِمَاعُ الْخَصِصِ الْمَوْجُودِ لَنَا أَنَّهُ أَقَرُّ **بُ**
مِنْ ثَابِتٍ مَعَ الْعَدَمِ وَإِذَا فَا تَمَّ رَضَى اللَّهُ
عَنْهَا سَمِعَتْ بِوَسِيكَمُ اللَّهُ وَلَمْ تَسْمَعْ بِحَنِّ مَعَاشِرَةِ

الأنبياء وشيوخوا قتلوا المشركين ولم يسمع الأكثر
شوايهم سنة أهل الكتاب إلا بعد حين

مسألة المختار على المنع جوازنا حين
صلى الله عليه وسلم تبلغ الحكم إلى وقت الحاجة للقطع
بأنه يلزم منه مجال ولعل فيه مصلحة قالوا بلغ ما
أنزل إليك وأجيب بعد كونه للوجوب والفور
أنه للقرآن **مسألة** المختار على التحويز

جواز بعض لنا أن المشركين بين فيه الذي ثم العبد
ثم المرأة بتدريج وأية الميراث بين صلى الله عليه وسلم
والفائل والكاف بتدريج قالوا يوهو الوجوب
في الباقي وهو تجهيل قلنا إذا جازاهم الجميع فبعضه

دون بعض
سرا

أولى **مسألة** يسمع العمل بالصوم
قبل البحث عن المختار إجماعاً والأكثر كقولنا
يعلب انتقاء الفاسخ لا بد من القطع بانتقائه
وكذلك كل دليل مع معارضة لنا لو اشترط
لبطل العمل بالأكثر قالوا ما كثر البحث بالأكثر
العادة القطع والآفة البحث المجهل يبيد لأنه لو أريد

لا مطلع عليه ومنعاً واستند بأنه قد يجد ما يجمع به الظاهر والمودع الظاهر العام
الحكم المجموع وفي الاصطلاح ما لم يتضح دلالة أول المقادير

وقيل اللفظ الذي لا يفهم منه عند الإطلاق شيء
ولا يطرده للمهل والمستحيل ولا ينعكس لجواز فهم أحد
المجامل ولللفعل المحل كقيام من الزكاة لا جهل الجواز

وَالشَّهَوَاتُ وَالْجُسُيُنِ مَا لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الْمَرَادِ مِنْهُ وَتَزِيدُ
 الْمُسْتَشْرَكَ الْمُبْتَنُّ وَالْمَجَازُ الْمَرَادُ بَيْنَ أَوَّلِ بَيْتِهِ وَقَدْ كُنْ
 فِي مَقَرِّدٍ بِالْأَصَالَةِ وَالْإِلْعَالِ بِالْمَخْتَارِ وَفِي مَرْكَبٍ مِثْلُ
 أَوْ بَعْضُهُ وَفِي مَرْجِعِ الصَّمِيمِ وَفِي مَرْجِعِ الصِّفَةِ كَطِيبٍ
 مَا هُوَ وَفِي تَعْدُدِ الْمَجَازِ بَعْدَ مَبْعِ الْحَقِيقَةِ
مَسْئَلَةٌ لَا أَجْمَالَ فِي نَحْوِ حُرْمَتِ عَلَيْكَ الْمَيْتَةِ
 وَأَمَهَا نَكْمُ خِلَافًا لِلْكَذْبِ وَالْبَصَرِ لَنَا الْقَطْعُ بِالْأَشْرَافِ
 أَنْ الْعَرَفَ الْفِعْلَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ قَالُوا مَا وَجِبَ لِلصَّوْرَةِ
 تَقْيِيدَ بَقَدَرِهَا وَلَا يَصُمُّ الْجَمْعُ وَالْبَعْضُ غَيْرُ مُنْضَجٍ أَجِبَ
 مُنْضَجٌ بِمَا تَقَدَّمَ **مَسْئَلَةٌ** لَا أَجْمَالَ فِي
 نَحْوِ وَأَسْجُو لِي وَنَسَمُ لَنَا أَنْ لَمْ يَثْبُتْ عَرَفُ فِي

مِثْلِهِ فِي بَعْضِ كَالِكِ وَالْقَاضِي وَابْنُ حَمِيٍّ فَلَا أَجْمَالَ وَإِنْ
 ثَبَتَ كَالشَّافِعِيِّ عَبْدُ الْجَبَّارِ وَابْنُ الْجُسَيْنِ فَلَا أَجْمَالَ
 قَالُوا الْعَرَفُ فِي نَحْوِ مَسْحَتٍ بِالْمُتَدِيلِ لِبَعْضِ قُلْنَا
 لِأَنَّهُ أَلَا يُخْلَافُ مَسْحَتُ بَوَحْيٍ وَأَمَّا الْبَارُّ لِلْبَعْضِ
 فَأَضَعَفَهُ **مَسْئَلَةٌ** لَا أَجْمَالَ فِي نَحْوِ
 رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانُ خِلَافًا لَابْنِ الْجُسَيْنِ
 وَالْبَصَرِ لَنَا الْعَرَفُ فِي مِثْلِهِ قَبْلَ الشَّرْحِ الْمَوَاضِعُ
 وَالْعِقَابُ وَلَمْ يَسْقُطِ الضَّمَانُ أَمَّا لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعِقَابٍ
 أَوْ تَخَصُّصًا لِلْعَهْدِ لِلْخَيْرِ وَلَا أَجْمَالَ قَالُوا وَاجِبٌ
 بِمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَبْتَدَأِ **مَسْئَلَةٌ** لَا أَجْمَالَ
 فِي نَحْوِ لَا مَثَلًا إِلَّا بِطُهُورٍ خِلَافًا لِلْقَاضِي لَنَا أَنْ ثَبَتَ

عَرُفُ شَرْحِي فِي الصَّحِيحِ فَلَا إِجْمَالَ وَالْأَفْعُفُ فِي
 مِثْلِهِ نَفْيُ الْفَائِدَةِ مِثْلُ لَا عِلْمَ إِلَّا مَا نَفَعُ فَلَا إِجْمَالَ وَلَوْ
 قَدْ رَأَيْنَا وَنَمَّا قَالُوا وَلِي نَفْيُ الصَّحِيحَةِ لِأَنَّهُ يُصِيرُ كَالْعَدَا
 فَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْحَقِيقَةِ الْمُتَعَدِّدَةِ فَإِنْ قِيلَ اثْبَاتُ
 اللُّغَةِ بِالشَّرْحِ قُلْنَا اثْبَاتُ لِمَ جَازٍ بِالْعَرُفِ فِي
 مِثْلِهِ قَالُوا الْعَرُفُ شَرْحًا مُخْتَلِفٌ فِي الْكَمَالِ وَالصَّحِيحَةِ
 قُلْنَا مُخْتَلِفٌ لِلْإِخْتِلَافِ وَلَوْ سَلِمَ فَلَا اسْتِنَا
 لِشَرْحِهِ بِمَا ذَكَرْنَا ه **مَسْئَلَةٌ** لَا إِجْمَالَ
 فِي يَحْوٍ وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا لَنَا
 أَنْ يَكُنَّا إِلَى الْمَنْكِبِ حَقِيقَةً لَصَحَّةِ بَعْضِ أَيْدِيهِمَا
 دُونَهُ وَالْقَطْعُ إِبَانَةٌ الْمُتَّصِلِ فَلَا إِجْمَالَ وَأُسْتَدِلَّ

لَوْ كَانَ مُشْتَرَكًا فِي الْكُوعِ وَالْمَنْ فِي الْمَنْكِبِ لَزِمَ
 الْأَجْمَالُ اجْتِبَابُ بَابِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَزِمَ الْمَجَازُ وَأُسْتَدِلَّ بِمِثْلِهِ
 الْأَشْتِرَاكُ وَالْوِطَاطُ وَحَقِيقَةُ أَحَدٍ مِمَّا وَقَعَ وَاحِدٍ
 مِنْ أَشْيَاءٍ أَقْرَبُ مِنْ وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ وَاجْتِبَابُ اثْبَاتِ اللُّغَةِ
 بِالشَّرْحِ وَبَابِهِ لَا يَكُونُ مِثْلُ أَبَدًا قَالُوا انْطَلَقُوا إِلَى الْكَلِمَةِ
 وَالْقَطْعُ عَلَى الْإِبَانَةِ وَعَلَى الْمَجْرَجِ قُبُحَتِ الْأَجْمَالِ قُلْنَا لَا إِجْمَالَ
 مَعَ الظُّهُورِ **مَسْئَلَةٌ** الْمُخْتَارُ أَنَّ اللَّفْظَ لِمَعْنَى
 تَامَّةٍ وَلِمَعْنَيَيْنِ أُخْرَى مِنْ غَيْرِ ظُهُورٍ بِمِثْلِ لَسَانُهُ مَعْنَاهُ
 وَأَلَا يُظْهَرُ فِي الْمَعْنَيَيْنِ لِكَثَرِ الْفَائِدَةِ قُلْنَا اثْبَاتُ
 اللُّغَةِ بِالشَّرْحِ وَلَوْ سَلِمَ عَوْرُضُ بَابٍ أَحَقَّاقٍ لِمَعْنَى وَاحِدٍ
 أَكْثَرُ فَكَانَ أَظْهَرَ قَالُوا يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةُ كَالسَّارِقِ ه

مَسْئَلَةٌ مَالَهُ يَحِلُّ لِعَوِيٍّ وَيَحِلُّ فِي حَكْمِ شَرْعِيٍّ
 مِثْلُ الطَّوَاتُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ لِبَسِّ يَحِلُّ لِنَا عَرَفُ الشَّارِعِ
 تَعْرِيفُ الْأَحْكَامِ وَلَمْ يَبْعَثْ لِنَعْرِيفِ اللُّغَةِ قَالُوا
 يَصْلُحُ لَهَا وَلَمْ يَنْتَهِجْ قُلْنَا مَتَّحِجٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ هـ
مَسْئَلَةٌ لَا إِحْتِمَالٌ فِي مَالِهِ مُسْتَمْتَعٌ لِعَوِيٍّ وَمُسْتَمْتَعٌ
 شَرْعِيٌّ وَثَالِشُهَا الْعَرَالِي فِي الْإِثْبَاتِ لَشَرْعِيٍّ وَفِي النَّهْيِ يَحِلُّ
 وَرَابِعُهَا وَفِي النَّهْيِ لِعَوِيٍّ مِثْلُ إِنْ أَدَا الصَّائِمُ لَنَا أَنْ عَرَفَهُ
 يَقْتَضِي ظُهُورَ فِيهِ **الْإِحْكَامُ** يَصْلُحُ لَهَا الْعَرَالِي
 فِي النَّهْيِ تَعَدُّ الشَّرْعِيَّ لِلزُّومِ صَحِيحُهُ وَاجِبٌ لِبَسِّ مَعْنَى الشَّرْعِيٍّ
 الصَّحِيحُ وَالْأَلَزِمُ دَعَى الصَّلَاةِ الْإِحْكَامُ الذَّابِعُ فِي النَّهْيِ تَعَدُّ
 الشَّرْعِيَّ لِلزُّومِ صَحِيحُهُ كَيْفَ الْحَمْرِ وَاجِبٌ وَاجِبٌ بِمَا تَقْدَرُ

بِمَا
 الغزالي
 اللغوي

وَبِأَنَّ دَعَى الصَّلَاةِ لِلْعَوِيٍّ وَهُوَ بِاللَّيْلِ **الظَّاهِرُ**
وَالْمَوْوَلُ الظَّاهِرُ الْوَاضِحُ وَفِي الْأَصْلِحِ مَا دَلَّ
 دَلَالَةً ظَهْرِيَّةً أَمَّا بِالْوَضْعِ كَالْأَسَدِ وَالْعَرَفِ كَالْقَائِطِ
 وَالثَّانِي مِنْ آلِ بَوَوُلْ أَيْ رَجَعَ وَفِي الْأَصْلِحِ حَمَلُ الظَّاهِرِ
 عَلَى الْمُحْتَمَلِ الْمَرْجُوحِ وَأَزَادَتْ الصَّحِيحُ زِدَتْ بِدَلِيلٍ ضَرِيحٍ
 رَاجِحًا الْغُزَالِي إِحْتِمَالُ يَعْصِدُهُ دَلِيلُ يَضْرِبُهُ أَغْلَبَ
 عَلَى الظَّنِّ مِنَ الظَّاهِرِ وَبَرَزَ أَنْ الْإِحْتِمَالُ لِبَسِّ تَأْوِيلُ بَلْ
 شَرْطٌ وَعَلَى عَكْسِهِ الثَّانِي وَالْمَعْطُوعُ بِهِ وَقَدْ يَكُونُ قَرِيبًا
 فَيَتَرَجَّحُ بِأَدْنَى مَرَجَحٍ وَقَدْ يَكُونُ بَعِيدًا يَحْتَاجُ لِلْأَقْوَى وَقَدْ
 يَكُونُ مُتَعَدِّ زَائِدًا مِنْ الْبَعِيدِ تَأْوِيلُ الْخَفِيَّةِ قَوْلُهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا بَيْنَ عَيْنَانِ وَقَدْ سَلَّمَ عَلَى عَشْرٍ أُمِّيكَ

أحرار المصنف

بِمَا تَقْدَرُ

أَرْسَاءً وَفَارَقَ سَائِرَهُنَّ أَيْ أَبْنَدِي النِّكَاحِ أَوْ أَمْسَكَ
 الْأَوَائِلَ فَإِنَّهُ يَبْعُدُ أَنْ يَخَاطَبَ بِمِثْلِهِ مُتَّحِدٌ فِي الْأَسْلَابِ
 مِنْ غَيْرِ بَيِّنٍ وَمَعَ أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ تَجْدِيدُ قَطْعٍ وَأَمَّا نَاوِلُهُمْ
 قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِنَ زِلْدًا بِلَى وَقَدْ أُسْلِمَ عَلَيْهِ
 اخْتِبْنِ أُمِّكَ أَيُّهُمَا شِئْتَ فَأَبْعُدُ لِقَوْلِهِمَا مِنْهَا
 قَوْلُهُمْ فِي إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا أَيْ إِطْعَامِ طَعَامِ
 سِتِّينَ مِسْكِينًا لِأَنَّ الْمَقْصُودَ دَفْعُ الْحَاجَةِ وَحَاجَةٌ
 سِتِّينَ كحَاجَةٍ وَاحِدَةٍ فِي سِتِّينَ نَوْماً فَجَعَلَ الْمَعْدُومَ مَذْكُوراً
 وَالْمَذْكُورَ عَدَمَ مَا مَعَ امْكَانِ قَصْدِهِ لِفَضْلِ الْجَمَاعَةِ وَبِرَكَّتِهِمْ
 وَتَخَافُ قُلُوبُهُمْ عَلَى الدُّعَاءِ لِلْمُحْسِنِينَ وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ
 فِي أَرْبَعِينَ شَاءَ أَيْ قِيمَةً شَاءَ بِمَا تَقْدَمُ وَهُوَ

أَبْعَدُ أَذْيَلُهُمْ أَنْ لَا تُجِبَ الشَّاءُ وَكُلُّ مَعْنَى إِذَا اسْتَنْبَطَ
 مِنْ حُكْمِهِ أَبْطَلَهُ بِاطِلٍ وَمِنْهَا أَيُّهَا امْرَأَةٌ نَحَتَتْ
 نَفْسَهَا كَمَا بَعَثَ أَذْنٌ وَلَيْتَهَا فَنِكَاحُهَا بِاطِلٍ بِاطِلٍ
 عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالْأَمَةِ وَالْمَكَانَةِ وَبِاطِلٍ أَيْ يُوَوَّلُ
 إِلَيْهِ غَالِباً لَا غَيْرَ لِأَنَّهَا مَالِكَةٌ لِبُضْعِهَا
 فَكَانَ كَيْفُ سِلْعَةٍ وَأَعْتَرَأْضُ الْأَوْلِيَاءِ لَدَفْعِ نَقِصَةِ
 أَنْ كَانَتْ فَأَبْطَلُ ظُهُورُ قَصْدِ التَّعْيِينِ بِتَمْهِيدِ أَصْلٍ مَعْ ظُهُورِ
 أَيْ مُؤَكَّدَةٍ بِمَا وَتَكْزِيرُ بِرَفْطِ الْبُطْلَانِ وَجَمَلُهُ عَلَى نَادِرٍ
 يُعَدُّ كَاللَّغْنِ مَعَ امْكَانِ قَصْدِهِ لِمَنْعِ اسْتِقْلَالِهَا فِيمَا يَلِيقُ
 بِمَجَازِ الْعَادَاتِ وَمِنْهَا جَمَلُهُمْ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَبْتَ
 الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ عَلَى الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ لِمَا بَتَّ عَنْدَهُمْ

جمل

بغير

عنده

مِنْ صِحَّةِ الصِّيَامِ بِدَلِيلٍ مِنَ النَّهَارِ فَجَعَلُوهُ كَاللَّغْوِ فَإِنْ
 مَنَعَ الْمَانِعُ مِنَ الظُّهُورِ فَلْيُطْلَبِ أَقْرَبُ تَأْوِيلٍ وَمِنْهَا
 جَمَلُهُمْ وَلَدَى الْقُرْبَى عَلَى الْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ
 سَدَّ خَلَّةٍ وَلَا خَلَّةَ مَعَ الْغَنَى فَعَطَلُوا الْفِطْرَ الْعُصُومَ
 مَعَ ظُهُورِ أَنْ الْقَرَابَةِ سَبَبُ الْإِسْتِحْقَاقِ مَعَ الْغَنَى
 وَعَدَّ بَعْضُهُمْ جَمَلَ مَلِكٍ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ إِلَى أَجْرِهَا عَلَى بَيِّنَةٍ
 الْمَصْرِفِ مِنْ ذَلِكَ وَلَيْسَ مِنْهُ لِأَنَّ سَبَابَ قَالَةِ قُلُوبِهِمْ
 الدِّدَ عَلَى لَمَزِهِمْ وَرَضَائِهِمْ فِي عَطَائِهِمْ وَتَحْقِيقِهِمْ
 يَدُلُّ عَلَيْهِ **المفهوم والدلالة** مَسْطُورٌ وَهُوَ
 مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَجَلِّ النَّطْقِ وَالْمَقْصُودُ مُخْلَافَةُ أَيْ لَا فِي
 مَجَلِّ النَّطْقِ وَالْأَوَّلُ صَرِيحٌ وَهُوَ مَا وَضَعَ اللَّفْظُ لَهُ وَغَيْرُ الصَّرِيحِ

في المعصن

بِمُخْلَافَةٍ وَهُوَ مَا يَلْزَمُ عَنْهُ فَإِنْ قُصِدَ وَتَوَقَّفَ الْقَصْدُ
 أَوِ الصِّحَّةُ الْعَقْلِيَّةُ أَوِ الشَّرْعِيَّةُ عَلَيْهِ فَلَا لَهَافٍ فَيَنْصَارُ
 بِمِثْلِ رُفْعِ عَنِ أَيْ أَحْطَاوُ النَّسْيَانُ وَاسْتَلِ الْقَرْيَةَ وَاعْتَقُ
 عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى الْفِ لا سَتِدَ عَلَيْهِ تَقْدِيرُ الْمَلِكِ لِنُوقِفَ
 الْعِنُقَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ وَأَقْرَبُ نَحْوِ حَكِيمٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِنَعْلِيلِهِ
 كَانَ بَعِيدًا فَتَنْبِيْهِ وَابْتِمَاكَ شَيْئًا وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ فَلَا لَهَافٍ
 إِشَارَةٌ وَمِثْلُ النِّسَاءِ نَا قِصَاتُ عَقْلِ وَدِينٍ قِيلَ وَمَا
 نَفْسَانِ دِيْنِهِمْ قَالَ تَمَكُّ أَجْدَاهُنَّ شَطْرَ دَهْرٍ هَا لَا
 تَضَلِّي فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بَيَانُ الْكُثْرِ الْجَبِصِ وَأَقِلَّ الطُّهْرَ وَلَكِنَّ
 لَزِمَ مِنْ أَنْ الْمُبَالَغَةُ تَقْتَضِي ذِكْرَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ وَجَمَلُهُ
 وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا مَعَ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ وَكَذَلِكَ

أَجَلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ لِئَلَّا يَكُونَ جُحًا
وَمِثْلُهُ قَالَ بَشَرٌ وَهِيَ لَيْلَةٌ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْمَفْهُومُ
مَفْهُومٌ مُوَافَقَةٌ وَمَقْهُومٌ مُخَالَفَةٌ قَالَ وَلَئِنْ يَكُنْ
الْمُسْكُوتُ مُوَافِقًا فِي الْحُكْمِ وَيُسَمَّى فُجْوَى الْخِطَابِ وَحِينَ
الْخِطَابِ كَيَحْزَنُ ثُمَّ الضَّرْبُ مِنْ قَوْلِهِ عَنَّا وَجَلَّ وَلَا تَقُلْ
لَمَّا أَتَى وَكَانَ بَحْرًا وَمَا فَوْقَ الْمِثْقَالِ مِنْ قَوْلِهِ فَمَنْ يَعْمَلْ
وَكَا دِيَّةً مَا دُونَ الْقِطَارِ مِنْ بُودِهِ إِلَيْكَ وَعَدِمَ
الْآخِرَ مِنْ لَا بُودِهِ إِلَيْكَ وَهُوَ تَنْبِيْهُ بِالْأَدْنَى
فَلَدَ لَكَ كَانَ فِي غَيْرِهِ أُولَى وَيُعْرَفُ بِمَعْنَى قَدِ الْمَعْنَى
وَأَنَّهُ أَشَدُّ مَنَاسِبَةً فِي الْمُسْكُوتِ وَمِنْ ثُمَّ قَالَ قَوْمٌ
هُوَ قِيَاسٌ حَتَّى لَسَا الْقَطْعُ يَدُ لَكَ لَعَنَ قَبْلَ شَرْعِ

الْقِيَاسِ وَأَيْضًا فَاصْلٌ هَذَا قَدْ يَنْدَرِجُ فِي الْفَرْعِ
مِثْلُ لَا تُعْطِهِ ذَنَّةٌ وَتَالُوَالَا الْمَعْنَى لِمَا حُكِمَ
وَأَجِبْتُ بِأَنَّهُ شَرْطُهُ لَعَنَ وَمِنْ ثُمَّ قَالَ بِهِ النَّاسُ
لِلْقِيَاسِ وَكَوْنُ قَطْعًا كَالْمِثْلَةِ وَظَنًا كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ فِي كَفَارَةِ الْعَدِّ وَالْيَمِينِ الْعَمُورِ
مَفْهُومُ الْمَخَالَفَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُسْكُوتُ
عِنْدَهُ مُخَالَفًا وَيُسَمَّى دَلِيلَ الْخِطَابِ وَهُوَ اقْتِسَامُ
مَفْهُومِ الصِّفَةِ وَمَفْهُومِ الشَّرْطِ مِثْلُ وَأَنْ كُنْ أَوَّلًا
حَمَلٌ وَالْغَايَةِ مِثْلُ حَتَّى تَنْجِي وَالْعَدَدِ الْخَاصِّ مِثْلُ
ثَمَانِينَ حَلْدَةً وَشَرْطُهُ أَنْ لَا تَظْهَرَ أَوَّلِيَّةٌ وَلَا
مُسَاوَاةٌ فِي الْمُسْكُوتِ فَيَكُونُ مُوَافِقَةً وَلَا خَرَجَ

ح
فَإِنَّ الذَّرَّةَ مَنْدَرِجٌ
فِي الدَّرَجِ

لَا
رُجَا

مَنْ جَ الْأَعْلَبُ مِثْلُ اللَّادِيَةِ فِي حُجُورِكُمْ فَإِنْ خِفْتُمْ
 أَبْنَاءَ امْرَأَةٍ نَحْتُ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِهَا وَلَا لِسُوءِ
 وَلَا حَادِثَةٍ وَلَا تَقْدِيرِ جَهَالَةٍ أَوْ خَوْفٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ
 مِمَّا يَقْتَضِي تَخْصِصَهُ بِالذِّكْرِ **فَأَمَّا مَقْهُورُ**
الصِّفَةِ فَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَأَجْمَدُ وَالْأَشْعَرِيُّ
 وَالْإِمَامُ وَكَبِيرٌ وَنَفَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْقَاضِي وَالغَزَالِيُّ
 وَالْمُعْتَزَلَةُ الْبَصْرِيُّ إِنْ كَانَ لِلْبَيَانِ كَالسَّائِمَةِ أَوَّلَ الْفَعْلِ
 كَالْتَحَالِفِ أَوْ كَانَ مَا عَدَلَ الصِّفَةَ دَاخِلًا تَحْتَهَا كَالْحَكْمِ
 بِالشَّاهِدَيْنِ **الْمُشْتَبَهَاتُ** قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي
 أَنَّ الْوَاحِدَ يَحُلُّ عَقُوبَتَهُ وَعَرَضَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَيْسَ
 مَنْ لَيْسَ بِوَاحِدٍ لَا يَحُلُّ عَقُوبَتَهُ وَعَرَضَهُ وَقَدْ مَطَّلُ

والأفلا

المعنى ظلم

الغنى ظلم مثله وقيل له في قوله خير له من أن
 بمثلي شعرا المراد الهجاء وهجاء الرسول فقال
 لو كان كذا لك لم يكن لذكر الامتلاء ومعنى
 لأن قليله كذا لك فالزم من تقدير الصفة المفهوم
 وقال به الشافعي ومما عالما بلغة العرب
 فالظاهر فهم ما ذلك لغة قالوا ابتداء على اجتهاد
 اجيب بأن اللغة ثبتت بقول لا يمتد من أهل
 اللغة ولا يقدح فيها التجويز عو رضى مذهب
 الأخفش واجيب بأنه لم يثبت كذا لك ولو سلم
 فمن ذكرناه أرفع ولو سلم فالمثبت أولى وأيضا
 لو لم يدل على المخالفة لم يكن لتخصيص محل النطق

بِالَّذِي كُنْ قَائِدَةً وَتَحْصِيصُ أَحَادِ الْبُلْغَاءِ لِفَيْدَةٍ
مُمْنَعَةٍ فَالشَّارِعُ أَجَدُّ وَأَعْتَرَضَ لَا يَثْبُتُ الْوَضْعُ
بِمَا فِيهِ مِنَ الْفَائِدَةِ وَاجْتِبَابُ بَأَنَّهُ يُعْلَمُ بِالْإِسْتِفْهَامِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْفِظِ قَائِدَةٌ سَوَى وَاحِدَةٍ تَعَيَّنَتْ وَأَيْضًا
تَبَيَّنَتْ دَلَالَةُ التَّنْبِيهِ بِالْإِسْتِيعَادِ إِنْفَاقًا قَاهِدًا
أَوَّلِي وَأَعْتَرَضَ عَنْ مَعْنَى اللَّقَبِ وَاجْتِبَابُ بَأَنَّهُ
لَوْ اسْقَطَ لَأَخَالَ الْكَلَامُ فَلَا مَقْنَصِي الْمَقْنُومِ فِيهِ
وَأَعْتَرَضَ بَأَنَّهُ قَائِدَةٌ تَقْوِيَةُ الدَّلَالَةِ لِحَيْثُ
لَا يَتَوَهَّمُ تَحْصِيصُ وَاجْتِبَابُ بَأَنَّهُ ذَلِكَ فَرْعُ
الْعُمُومِ وَلَا قَائِدَةٌ وَإِنْ سَلِمَ فِي بَعْضِهَا خَرَجَ فَإِنْ
الْفَرْعُ لَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ يَقْنَصِي تَحْصِيصَهُ سِوَى الْخَالِفَةِ

وَأَعْتَرَضَ بَأَنَّهُ قَائِدَةٌ تَقْوِيَةُ الدَّلَالَةِ لِحَيْثُ
لَا يَتَوَهَّمُ تَحْصِيصُ وَاجْتِبَابُ بَأَنَّهُ ذَلِكَ فَرْعُ
الْعُمُومِ وَلَا قَائِدَةٌ وَإِنْ سَلِمَ فِي بَعْضِهَا خَرَجَ فَإِنْ
الْفَرْعُ لَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ يَقْنَصِي تَحْصِيصَهُ سِوَى الْخَالِفَةِ
وَأَعْتَرَضَ بَأَنَّهُ تَقْوِيَةُ الدَّلَالَةِ لِحَيْثُ
لَا يَتَوَهَّمُ تَحْصِيصُ وَاجْتِبَابُ بَأَنَّهُ ذَلِكَ فَرْعُ
الْعُمُومِ وَلَا قَائِدَةٌ وَإِنْ سَلِمَ فِي بَعْضِهَا خَرَجَ فَإِنْ
الْفَرْعُ لَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ يَقْنَصِي تَحْصِيصَهُ سِوَى الْخَالِفَةِ
وَأَعْتَرَضَ بَأَنَّهُ تَقْوِيَةُ الدَّلَالَةِ لِحَيْثُ
لَا يَتَوَهَّمُ تَحْصِيصُ وَاجْتِبَابُ بَأَنَّهُ ذَلِكَ فَرْعُ
الْعُمُومِ وَلَا قَائِدَةٌ وَإِنْ سَلِمَ فِي بَعْضِهَا خَرَجَ فَإِنْ
الْفَرْعُ لَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ يَقْنَصِي تَحْصِيصَهُ سِوَى الْخَالِفَةِ
وَأَعْتَرَضَ بَأَنَّهُ تَقْوِيَةُ الدَّلَالَةِ لِحَيْثُ
لَا يَتَوَهَّمُ تَحْصِيصُ وَاجْتِبَابُ بَأَنَّهُ ذَلِكَ فَرْعُ
الْعُمُومِ وَلَا قَائِدَةٌ وَإِنْ سَلِمَ فِي بَعْضِهَا خَرَجَ فَإِنْ
الْفَرْعُ لَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ يَقْنَصِي تَحْصِيصَهُ سِوَى الْخَالِفَةِ

الشافعية وكولا ذلك لما نفذت واجيب بان النقة
من تراكمهم على الاحتمال كما ينفع من النقص اولوهم
المعتقد بن ذلك واستدل بقوله تعالى ان تشعروا
لهم سبعين مرة فقال لا زيدن على السبعين ففهم انما
راد بخلافه واخذ بثحيح واجيب بمنعهم ذلك
لانها مبالغه فتساوبا اولعله باق على اصله في الجواز
فلم يفهم منه واستدل بقول يعلى بن امية لعمر
رضي الله عنه ما باننا نقض وقد ائمتا وقد قال تعالى
فلا يس عليكم جناح فقال عمر تعجبتما تعجبنا
منه فسئلته رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
انما هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته

فقلت

فهما نفي القصر حال عدم الخوف واقر صلى الله عليه وسلم
واجيب بجواز انهما استعجبا وجوب الانعام فلا
يتعين واستدل بان فايده اكثر فكان اولى
تكميل الفايده وانما يلزم من جعل تكثير الفايده
يدل على الوضوح وما قيل من انه دور لان دلالة
تنوقف على تكثير الفايده وبالعكس يلزمهم في
كل موضع وجوابه ان دلالة تنوقف على عقل
تكثير الفايده عندنا لا حصول الفايده واستدل
لو لم يكن مخالفا لم تكن السبع في قوله صلى الله عليه
وسلم ظهورا انا اجدكم اذ اولع الكلب فيه ان يغسله
سبعاً مطهرة لان تحصيل الحاصل محال وكذلك

خمس رَضَعَاتٍ مُحَيٍّ مِنَ النَّاسِ لَوْ ثَبَتَ لَثَبَتْ بِالْبَلِيلِ
 وَهُوَ عَقْلِيٌّ وَنَقْلِيٌّ إِلَى آخِرِهِ وَأُجِيبَ بِمَنْعِ اشْتِرَاطِ
 التَّوَانُرِ وَالْقَطْعِ بِقَبُولِ الْأَجَادِ كَالْأَمْعَى أَوِ الْخَلِيلِ
 أَوْ أَيْ عُبْدَةٍ أَوْ سَبِيٍّ بِهِ قَالَ الْوَيْثُ لَثَبَتْ فِي رَكَاةِ
 الْخَبَرِ وَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّ مَنْ قَالَ فِي الشَّامِ الْغَنَمُ السَّائِمَةُ
 لَمْ يَدُلَّ عَلَى خِلَافِهِ قَطْعًا وَأُجِيبَ بِالتَّمَامِ وَبِأَنَّهُ قَائِمٌ
 وَلَا يُسْتَقِيمَانِ وَالْحَقُّ الْفَرَقُ بِأَنَّ الْخَبَرَ وَإِنْ دَلَّ عَلَى أَنَّ
 الْمَسْكُوتَ عَنْهُ غَيْرُ مُحَيٍّ بِهِ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ حَاصِلًا
 بِخِلَافِ الْحُكْمِ إِذَا خَارَجَ لَهُ فَيَحْيَى فِيهِ ذَلِكَ
 وَقَالَ الْوَصِيحُ لَمَّا صَحَّ أَذْ ذِكَاةِ السَّائِمَةِ وَالْمَعْلُوفَةِ
 كَمَا لَا يَصِحُّ لَانْقِلَابِهَا فِي وَاضِرٍ بِهِ لَعَدَمِ الْفَائِدَةِ

وَلِلنَّاسِ قَضٌ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْفَائِدَةَ عَدَمُ تَخَصُّصِهَا
 وَلَا نَسْأَلُ قَضًا فِي الظُّوَاهِرِ قَالُوا لَوْ كَانَ لَمَّا ثَبَتَ
 خِلَافُهُ لِلنَّعَارِضِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَقَدْ ثَبَتَ فِي
 نَحْوِ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَأُجِيبَ
 بِأَنَّ الْفَاطِعَ عَادِضُ الظَّاهِرِ فَلَمْ يَقُوتْ وَتَحْتَ مُخَالَفَةِ
 الْأَصْلِ بِالْكَفِيلِ **وَأَمَّا مَقْهُورُ الشَّرْطِ**
 فَقَالَ بِهِ بَعْضُ مَنْ لَا يَقُولُ بِالصِّفَةِ وَالْقَاضِي وَعَبْدُ الْحَكَّارِ
 وَابْصَرِي عَلَى الْمَنْعِ الْقَائِلِينَ بِهِ مَا تَقْدَمُ وَإِضًا
 يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ الشَّرْطِ انْتِفَاءُ الْمَشْرُوطِ وَأُجِيبَ
 قَدْ يَكُونُ سَبَبِيًّا فَلَسَ الْجَدُّ أَنْ قِيلَ لَا لِتَجَادٍ
 وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ إِنْ قِيلَ بِالتَّعْدُدِ أَوْ رَدِّ أَنْ أُرْدَى

تَحَصُّنًا وَاجْتِبَاءً بِالْأَغْلَبِ وَبِمَعَارِضَةِ الْأَجْمَاعِ
مَقْهُومُ الْغَايَةِ قَالَ بِهِ بَعْضُ مَنْ لَا يَقُولُ
 بِالشَّرْطِ كَالْقَاضِي وَعَبْدُ الْجَارِ الْقَائِلُ بِهِ مَا تَنَدَّى
 وَبِأَنَّ مَعْنَى صُومُوا إِلَى أَنْ تَغِيَّبَ الشَّمْسُ أَخْرَجَهُ غَيْبُوهُ
 الشَّمْسُ فَلَوْ قُدِّرَ وَجُوبُ بَعْدَهُ لَمْ يَكُنْ أَخْرَاجًا
وَأَمَّا مَقْهُومُ اللَّفْظِ فَقَالَ بِهِ الدَّقَاقُ وَبَعْضُ الْخَبَالَةِ
 وَقَدْ تَقَدَّمَ وَأَيْضًا قَائِلُهُ كَانَ يَلْزَمُ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ
 وَزَيْدٌ وَأَسْبَابُهُ ظُهُورُ الْكُفْرِ وَاسْتِدْلَاقُ بَأَنَّهُ
 يَلْزَمُ مِنْهُ إِبْطَالُ الْقِيَاسِ لظُهُورِ الْأَصْلِ فِي الْمُخَالَفَةِ
 وَاجْتِبَاءً بِأَنَّ الْقِيَاسَ يَسْتَكْرِمُ الشَّأْيَ فِي الْمُنْتَقِ
 عَلَيْهِ فَلَا مَقْهُومَ فَكَيْفَ بِهِ هُنَا قَالُوا لَوْ قَالَ لَمْ يَجَازِمَهُ

سجودهم

لَيْسَتْ أُنْجِي تَرَانِيَةً وَلَا أُخْنِي تَبَادُرَ نِسْبَةِ الزَّكَالِ
 أَمْ خَصْمِهِ وَأَخْنِهِ وَوَجِبَ الْحَدُّ عِنْدَ مَلِكٍ وَاحِدٍ
 قُلْنَا مِنَ الْفَرَاغِ لَا تَمَّاخُجْنَ فِيهِ وَأَمَّا الْحَصْرُ
 بِأَنَّمَا يُقْتَلُ لَا يُعِيدُ وَقِيلَ مَنْطُوقٌ وَقِيلَ مَقْهُومٌ
 الْأَوَّلُ إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ مِثْلُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَالزَّائِدُ كَالْعَبْدِ
 الشَّائِي إِنَّمَا الْهَكْمُ اللَّهُ بِمَعْنَى مَا الْهَكْمُ إِلَّا اللَّهُ
 وَهُوَ الْمُدَّعَى وَأَمَّا مِثْلُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْبَيِّنَاتِ
 وَإِنَّمَا الْوَلَاةُ لِمَنْ أَعْتَقَ فَضَعِيفٌ لِأَنَّ الْعُمُومَ
 فِيهِ يُغَيِّرُهُ فَلَا يَسْتَنْقِصُ لِعَيْنِ الْمُعْتَقِ وَلَا ظَاهِرًا
 وَأَمَّا مَقْهُومُ الْحَصْرِ فَمِثْلُ صَدِّ زَيْدٍ وَالْعَالِمُ
 زَيْدٌ وَلَا قَرِيبَهُ عَهْدٌ فَمِثْلُ لَا يُعِيدُ وَقِيلَ مَنْطُوقٌ

معنى

بدر

وَقِيلَ مَقْهُومُ الْأَوَّلِ لَوْ أَفَادَهُ لَا فَاذَةُ الْعِلَاسِ
 لِأَنَّهُ فِيهِمَا لَا يَصْلُحُ لِلْجِنْسِ وَلَا لِلْمَعْمُودِ مَعَيْنِ لَعَدِمَ
 الْقَرِينَةُ وَهُوَ دَلِيلُهُمْ وَأَيْضًا لَوْ كَانَ لَكَارَ الْفَلَكِ
 يَغْنِي مَدْلُولَ الْكَلِمَةِ الْقَائِلُ بِهِ لَوْ لَمْ يَفِدْهُ
 لَا خَيْرَ مِنَ الْأَعْمِ بِالْأَخْصِ لِنَعْدِ الْجِنْسِ وَالْعَهْدِ فَوَجِبَ
 جَعْلُهُ لِمَعْمُودٍ ذِي هَيْئَةٍ تَمَعْنَى الْكَامِلِ وَالْمُنْتَهَى وَاجْتِبَ
 بَلْ جَعْلُهُ لِمَعْمُودٍ بَعْضُهُ مِثْلُ أَكَلَتْ أَخْبَرَ وَمِثْلُ زَيْدٍ
 الْعَالِمُ هُوَ الْمَعْنَى وَقَدْ وَابْضَابُنْ مَهْ زَيْدُ الْعَالِمِ
 بَعْضُ مَا ذَكَرْتُ فَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُجْبَرُ بِالْأَعْمِ فَعَلَطُ لَأَنْ شَرْطُهُ
 الشَّكِّ فَإِنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّامَ لَزِيدٍ فَعَلَطُ لَوْ جَوِبَ
 اسْتِغْلَالُهُ بِالشَّعْوِيفِ مُنْقَطِعًا عَنْ زَيْدٍ كَالْمَوْصُولِ

في زيدا لرجل فان زعم انه يجبر بالاعم فخطا
 انما هو بغير ما ذكره وهو الذي

النسخ الإزالة نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ وَالْفَنَلُ
 نَسَخَتِ الْكِبَابَ وَنَسَخَتِ النِّجْلَ وَمِنْهُ الْمُنَاسَخَاتُ فَيُقْبَلُ
 مُشْتَرِكٌ وَقِيلَ لِلأَوَّلِ وَقِيلَ لِلثَّانِي فِيهِ الْأَصْطِلَا ج
 رَفَعُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مُنَاجِزٍ فَخَرَجَ
 الْمُبَاجُ بِحُكْمِ الْأَصْلِ وَالذَّافِعُ بِالنُّومِ وَالْفَعْلَةُ وَبِحَوْضِ
 إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ وَنَعْنَى بِالْحُكْمِ مَا يَحْصُلُ عَلَى الْخَلْفِ
 بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَإِنَّ الْوُجُوبَ الْمَشْرُوطَ بِالْعَقْلِ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ
 انْتِفَائِهِ قَطْعًا وَلَا يَرُدُّهُ الْحُكْمُ قَدِيمٌ فَلَا يَرْتَفِعُ
 لِأَنَّهُ لَا تَأْلَمُ نَعْنَهُ وَالْقَطْعُ بَأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ حُجْمٌ شَيْءٌ بَعْدَ وَجُوبِهِ
 انْتَفَى الْوُجُوبُ وَهُوَ الْمَعْنَى بِالذَّافِعِ الْأَمَامِ اللَّفْظُ
 الدَّالُّ عَلَى ظُهُورِ انْتِفَاءِ شَرْطِ دَوَامِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ فَيَرُدُّ

بأنه

ان اللفظ دليل النسخ ولا يطرأ دقان لفظ العدل
 نسخ به كذا ^{ليس نسخ ولا يعكس}
 لأنه قد يكون مفعله صلى الله عليه وسلم ثم حاصله
 اللفظ الدال على النسخ لأنه فسر الشرط بانقضاء النسخ
 وانقضاء انقضاءه حصوله وقالت القرآني الخطاب
 الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم
 على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه وأورد
 الثلاثة الأول وان قوله على وجه إلى آخره زيادة
 وقالت الفقهاء النص الدال على انتهاء أمداً حكم
 الشرعي مع التأخر عن موثره وأورد الثلاثة
 فان فروا من الدفع لكون الحكم قد بما والتعلق

قد بما فانها أمد الوجوب يتأني بقائه عليه وهو
 معنى الدفع لأنه وان فروا لأنه لا يرتفع تعلق
 بمسئله لن مهم منع النسخ قبل الفعل كالمعزلة
 وان كان لأنه بيان أمد التعلق بالمستقبل المظنون
 استمراره ولا بد من زواله المعزلة اللفظ الدال
 على ان مثل الحكم الثابت بالنسخ المتقدم زایل
 على وجه لولاه لكان ثابتاً فترد ما على القرآني
 والمنقذ بالمرّة يفعل والجماع على الجواز والوقوع
 وخالفه اليهود في اجواز وأبو مسلم الاصفهاني
 في الوقوع لنا القطع بالجواز وان اعتبر المصالح
 فالقطع ان المصلحة قد تختلف باختلاف الأوقات

وَفِي التَّوْرَةِ أَنَّهُ أَمَرَ آدَمَ بِشَرْ وَجِجَ بَنَاتِهِ مِنْ لَدُنْهِ وَقَدْ
 حَقَّقَ ذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ وَاسْتِدْلَالٍ بِأَبَاحَةِ السَّبَبِ ثُمَّ تَحَرُّجُهُ
 وَجَوَازِ الْخُفَّانِ ثُمَّ إِجَابَةُ يَوْمِ الْوَلَادَةِ عِنْدَهُمْ وَجَوَازِ
 الْأَخْبَانِ ثُمَّ التَّحَرُّجُ بِمِ رَاجِبٍ بِأَنَّهُ رَفَعَ مَبَاحَ الْأَمَلِ
 لَيْسَ بِشَيْخٍ قَالُوا لَوْ فَتَحَتْ شَرْيَعَةً مُوسَى لِبَطْلِ قَوْلِ
 مُوسَى الْمُتَوَاتِرُ هَذِهِ شَرْيَعَةُ مُوَيْدَةٍ قُلْنَا لَخَلَقَ
 قَبْلَ مِنْ ابْنِ الرَّائِدِ وَالْقَطْعُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ مَحْبُوحًا
 لَقَضَتْ الْعَادَةُ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا
 إِنْ فَتَحَ الْحِكْمَةُ ظَهَرَتْ لَهُ لَمْ تَكُنْ ظَاهِرَةً لَهُ فَهُوَ
 الْبَدَاءُ وَالْأَفْعَبُ وَاجْتِبَاءُ بَعْدَ اعْتِبَارِ الْمَصَالِحِ
 أَنَّهُ تَخَلَّفَ بِاجْتِلَافٍ لِمَا رَمَانِ وَالْأَجْوَالِ كَمَنْفَعَةٍ شَرِّ

دَوَائِرٍ فِي وَقْتِ أَوْ حَالٍ وَصَرَّحَ فِي أَخْرَافِهِ بِمَجْدِ طَهْرِهِ
 مَا لَمْ يَكُنْ قَالُوا إِنْ كَانَ مُعْتَدًا فَلَيْسَ بِشَيْخٍ وَإِنْ دَلَّ
 عَلَى التَّائِيدِ لَمْ يَقْبَلْ لِلشَّيْخِ بِأَنَّهُ مُوَيْدٌ لَيْسَ مُوَيْدٌ
 وَلَئِنَّهُ يُوَدِّدِي إِلَى تَعْدُرِ الْأَخْبَارِ بِالتَّائِيدِ وَالْيَقِينِ الْوُثُوقِ
 بِالتَّائِيدِ حُكْمِهِمْ مَا وَالِي جَوَازِ شَيْخٍ شَرِّ نَعْيِهِمْ وَاجْتِبَاءُ
 بِأَنَّهُ تَقْيِيدُ الْفِعْلِ الْوَاجِبِ بِالتَّائِيدِ لَا يَمْنَعُ الشَّيْخُ كَمَا
 لَوْ كَانَ مُعْتَدًا مِثْلُ ضَمِّ رَمَضَانَ ثُمَّ يَنْشَخُ قَبْلَهُ هَذَا الْجَدُّ
 وَقَوْلُهُ ضَمُّ رَمَضَانَ أَبَدًا بِالنَّهْيِ يُوجِبُ أَنْ يَجْمَعَ مَعْلُوقُ
 الْوُجُوبِ وَلَا يَلْزَمُ الْأَسْتِمْزَارُ فَلَا تَنَاقُضَ كَالْمَوْبِ وَإِنَّمَا
 الْمُسْتَعْنَى أَنْ يَخِيرَ بَيْنَ الْوُجُوبِ بِأَقْبَلِهَا ثُمَّ يَنْشَخُ قَالُوا
 جَازَ لَكَ قَبْلَ وَجُودِهِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ وَارْتِفَاعُهُ قَبْلَ

وَجُودِهِ أَوْ بَعْدَهُ بِاطِلٍ وَمَعَهُ أَجْدَرُ لَا سَعْيًا لَمْ يَتَّخِذْ
قُلْتُ الْمُرَادُ أَنْ التَّكْلِيفَ الَّذِي كَانَ زَالًا كَالْمَوْتِ لِأَنَّ
الْفِعْلَ يَزِيدُ فَتَالُوا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْبَارِئُ تَعَالَى عِلْمُ
أَسْمَاءِ أَرْهَ أَبَدًا فَلَا نَسْخَ أَوْ إِلَى وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَلَيْسَ يَنْسَخُ
قُلْتُ إِلَى الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ الَّذِي عِلْمُهُ يَنْسَخُهُ فِيهِ وَعِلْمُهُ
بِازْتِفَاعِهِ بِالنَّسْخِ لَا يُمْنَعُ النَّسْخُ وَعَلَى الْأَسْمَاءِ الْإِجْمَاعُ
عَلَى أَنَّ شَيْءًا يَنْسَخُ لَمَّا بَخَالَفَهَا وَنَسَخَ النُّوجُ وَالْوُضْئَةُ
لِلْأَقْدَانِ بِهِنَّ بِالْمَوَارِيثِ وَذَلِكَ كَثِيرٌ **مَسْئَلَةٌ**
الْمُخْتَارُ جَوَازُ النَّسْخِ قَبْلَ وَقْتِ الْفِعْلِ مِثْلُ جَوَازِهِ السَّنَةِ
ثُمَّ يَقُولُ قَبْلَهُ لَا تَحْجُوا وَمَعَ الْمُعْتَرِ لَمْ وَالصَّيْرِ فِي
لَمْ تَأْتِ التَّكْلِيفُ قَبْلَ وَقْتِ الْفِعْلِ فَوَجِبَ جَوَازُهُ

كَالْمَوْتِ وَإِذَا فَكُلُ نَسْخٍ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَفْعَلُ أَوْ قَبْلَ
وَمَعَهُ يُمْنَعُ نَسْخُهُ وَاسْتَدِلَّ بِأَنَّ ابْنَ هَبِيمٍ عَلَيْهِ
السَّلَامُ أَمَرَ بِالذَّحِّ بِدَلِيلِ أَفْعَلُ مَا تَوَمَّرُ وَبِالْأَقْدَامِ
وَبَشَرٍ وَبِئِذَا الْوَلَدِ وَنَسَخَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ وَاعْتَدِ مَنْ
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُوسِعًا وَاجِبٌ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُمْنَعُ
رَفْعُ تَعْلُقِ الْوُجُوبِ بِالْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّ الْأَمْرَ عَلَيْهِ بِأَقْدَامِ
الْمَلْعُ عِنْدَهُمْ وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُوسِعًا لَقَضَى الْعَادَةُ بِتَأْخِيرِهِ
زَجَا نَسْخُهُ أَوْ مَوْنَهُ لِعَظْمِهِ وَأَمَّا دَفْعُهُمْ بِمِثْلِ لَمْ يَوْمَرُوا فَمَا
تَوَهَّمُوا أَوْ أَمَرَ بِمَقْدَمَاتِ الذَّحِّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ أَوْ ذَنْحٍ
وَكَانَ يُلْجِمُ عَقِيبَهُ أَوْ جَعَلَ صَفْحَةً خَائِرًا وَجَدِيدًا فَلَا
يُمْنَعُ وَيَكُونُ نَسْخًا قَبْلَ التَّمَكُّنِ فَتَالُوا أَنْ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ

ذَلِكَ الْوَقْتُ تَوَارَدَ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَا
 نَسَخَ وَاجِبٌ لَمْ يَكُنْ بَدْلُ قَبْلِهِ وَإِنْ قَطَعَ التَّكْلِيفُ عِنْدَهُ
 كَالْمَوْتِ هـ **مَسْئَلَةٌ** الْجَمْعُ هُوَ جَوَازُ نَسَخِ
 صَوْمِ الْيَدِ إِخْلَافِ الصَّوْمِ وَاجِبٌ مُسْتَمِرٌّ أَبَدًا
 لَنَا لَا يَزِيدُ عَلَى صَمِّ عِدَاثِهِ يَنْسَخُ قَبْلَهُ فَتَلَوْنَا قَضْرُ
 قُلْنَا لَا مَنَاقَاةَ بَيْنَ إِجْبَابِ صَوْمٍ عِنْدَهُ وَإِنْ قَطَعَ التَّكْلِيفُ
 قَبْلَهُ كَالْمَوْتِ هـ **مَسْئَلَةٌ** الْجَمْعُ هُوَ جَوَازُ النِّسْخِ
 مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ لَنَا إِنْ مَضَى التَّكْلِيفُ قَدْ تَكُونُ فِي ذَلِكَ
 وَأَيْضًا فَإِنَّهُ وَقَعَ كَنَسَخٍ وَجُوبِ الْإِسْنَاكِ بَعْدَ الْفِطْرِ
 وَتَحْرِيمِ إِذَا خَارَ الْجُومِ الْأَصَاحِي وَالْوَأَانُ تَحْرِيمُهَا
 أَوْ مِثْلُهَا وَاجِبٌ بَارِئُ الْخِلَافِ فِي الْحُكْمِ لَا فِي اللَّفْظِ

سَلَمًا لَكِنْ خُصَّصَ سَلَمًا وَكَوْنُ نَسَخِهِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ خَيْرًا
 لِمَضْلَجَةِ عِلْمَتِهِ وَلَوْ سَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَمْ فَمِنْ أَيْنَ لَمْ يَجْزِهِ
مَسْئَلَةٌ الْجَمْعُ هُوَ جَوَازُ النِّسْخِ بِاتِّقَالِ لَنَا مَا
 تَقَدَّمَ وَبِأَنَّهُ نَسَخَ التَّخْيِيرُ فِي الصَّوْمِ وَالْفَدْحِ وَصَوْمِ
 عَاشُورَاءِ بِرَمَضَانَ وَالْجَبَسُ فِي السُّبُوتِ بِالْجَدِّ وَالْوَأَانُ
 فِي الْمَضْلَجَةِ قُلْنَا يَلْزَمُكُمْ فِي ابْتِدَاءِ التَّكْلِيفِ وَأَيْضًا
 فَتَكُونُ عِلْمُ الْأَصْلِحِ فِي الْأَثَلِ كَمَا يَنْبَغُ بَعْدَ النِّسْخِ
 وَيُصْعَقُهُمْ بَعْدَ الْقُوَّةِ وَالْوَأَانُ بِدَالِهِ بِكُمْ الْبَيْتُ وَلَا
 يَرِيكُمْ الْعُسْرَ قُلْنَا إِنْ سَلِمَ عُمُومُ فَنَسِيَانِهَا لَمَّا لَمْ
 فِي تَخْفِيفِ الْحِسَابِ وَكَثْرَةِ الثَّوَابِ أَوْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ
 بِعَاقِبَتِهِ مِثْلُ لَدُّوَالْمَوْتِ وَابْنُ الْخَرَابِ وَإِنْ سَلِمَ

الفوز فمختوض بما ذكرناه كما خضت ثقال التكاليف
والابتلاء باتفاق تناولنا تبحر منها أو مشلها
والأشقى ليس تبحر للمكلف واجبت بانه خير باعتبار
الثواب **مسألة** الجمهور على جواز نسخ
النلاوة دون الحكم وبالعكس وتسميها معا وخالف
بعض المعتزلة لنا القطع بالجواز وايضا الوقوع عن
عمر رضي الله عنه كان فيما انزل الشيخ والشيخة اذا
زنيا فاجموا مما البتة ونسخ الاعتداد بالحوال وعن
عائشة رضي الله عنها كان فيما انزل عشر رضعات
مجرمات والاشبهه جواز مس المحدث للمنسوخ لفظه
تناول النلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية والمنطوق

مع المفهوم فلا ينقصان واجبت بمنع العالمية
والمفهوم ولو سلم فالنلاوة امانة الحكم ابتداء لا
دواما فاذا نسخ لم ينشف المدلول وكذلك العكس
قالوا بقاء النلاوة يومهم بقا الحكم فيوقع في الحمل
وتزول فائدة القرآن قلنا مبني على التخصيص
ولو سلم فلا جمل مع الدليل لا المجهد يعلم والمقلد
يرجع اليه وفايدته لونه معجرا وقرانا يتلى
مسألة المختار جواز نسخ التكليف بالاجاز
بالاجاز بنقيضه خلا فاللمعتزلة واما نسخ مدلول
خير لا يتغير فباطل والمنقبات كالييمان زيد وكفرة
مثله خلا فالبعض المعتزلة واستدلوا لم يمثل انتم

مَا مُؤَدُّونَ بِصَوْمِهِمْ كَذَلِكَ يَنْسَخُ بَيْنَهُمُ الْكَلَامَ
مَسْئَلَةٌ بِجَوَازِ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ كَالْعَدِّينَ
 وَالْمُتَوَاتِرَ بِالْمُتَوَاتِرِ وَالْأَجَادَ بِالْأَجَادِ وَالْمُتَوَاتِرَ
 وَأَمَّا نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ بِالْأَجَادِ فَفَنَاءُ الْأَكْثَرِ وَتَخْلَافُ
 تَحْصِيصِ الْعَامِ كَمَا تَقْدَمُ لَنَا قَالِمُ فَلَا يُقَابِلُهُ الْمَطْنُونَ
 وَالْأَوَاقِعُ فَإِنَّ أَهْلَ قُبَاءٍ سَمِعُوا مَنَادِيَهُ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَا إِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حَوَّلْتُ فَاسْتَكْبَرُوا وَلَمْ
 يُنْكِرُوا عَلَيْهِمْ أَجِيبْ عَمَلُوا بِالْقُرْآنِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ قَالُوا
 كَانَ بِرُسُلِ الْأَجَادِ يُبْلَغُ الْأَحْكَامُ مُبْتَدَأَةً وَنَاسِخَةً
 أَجِيبْ أَلَا أَنْ يَكُونَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فَيَعْلَمُ بِالْقُرْآنِ
 لِمَا ذَكَرْنَاهُ قَالُوا قُلْ لَا أَجِدُ نَسْخَ بَهْمِيهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَالْجَزْ
 أَجَدَ زُاجِبٌ إِمَامٌ مَنَعَهُ وَإِنَّمَا بَانَ الْمَعْنَى لَا أَحَدُ
 الْأَنْ وَتَحْتَمِلُ بِمُجَرَّدِ الْأَسْلِ لَيْسَ يَنْسَخُ وَيَتَعَيَّنُ النَّاسِخُ
 يَعْلَمُ تَأْخِرُهُ أَوْ يَقُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا نَاسِخٌ
 أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ مِثْلُ كُنْتُ تَهَيَّئْكُمْ أَوْ بِالْإِجْمَاعِ وَلَا
 يَثْبُتُ بِتَعْيِينِ الصَّحَابِ إِذَا قَدْ كُنُوا عَنْ إِنْهَادٍ وَفِي
 تَعْيِينِ أَحَدِ الْمُتَوَاتِرِينَ نَظَرٌ وَلَا يَثْبُتُ بِتَعْيِينِهِ فِي
 الْمُسْتَحْفِ وَلَا بِجَدَاثَةِ الصَّحَابِ وَلَا بِتَأْخِرِ اسْتِلَامِهِ
 وَلَا بِعَوَاقِفِ الْأَصْلِ وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَالْوَجْهُ
 الْوُقُوفُ لَا التَّخْيِيرُ **مَسْئَلَةٌ** الْجَهْلُ
 عَلَى حَوَازِ نَسْخِ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ لَنَا

لَوْ أَمْنَعُ لَكَ لَعَنَ لِعَبْرَةٍ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَأَيْضًا النَّوَاجِدَ
إِلَى الْمَقْدَرِ بِالسُّنَّةِ وَنَسَخِ الْقُرْآنِ وَالْمُبَاشَرَةِ بِاللَّيْلِ
كَذَلِكَ وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ وَاجْتِبَ حُجُوزُ نَسَخِهِ وَوَأَفَقَ
الْقُرْآنَ وَاجْتِبَ بِأَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ تَعْيِينَ نَاسِخٍ أَبَدًا
وَتَأْوِلُ الْبُيِّنَاتِ وَالنَّسَخِ رَفَعُ الْإِبْرَاهِيمَ قُلُوبَنَا الْمَعْنَى
لِتَبْلَغَ وَلَوْ سَلِمَ فَالنَّسَخُ أَيْضًا بَيَانٌ وَلَوْ سَلِمَ فَإِنَّ نَفْيَ النَّسَخِ
وَتَأْوِلُ مَنْهَجَ قُلُوبِنَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مَبْلَغٌ فَلَا تَقْدَرُ
مَسْئَلَةٌ الْجَمُورُ عَلَى حُجُوزِ نَسَخِ الْقُرْآنِ بِاخْتِصَارِ
الْمُتَوَاتِرِ وَمَنْعِ الشَّافِعِيِّ لَنَا مَا تَقَدَّمَ وَأَسْتَدِلَّ
بِأَنَّ لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثِ نَسَخِ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ
وَالرَّحِمِ لِلْمُحْضَنِ نَسَخِ الْجُلْدِ وَاجْتِبَ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ نَسَخَ

بِالسُّنَّةِ

الْمَعْلُومِ بِالْمُظَنُّونِ وَهُوَ حِلَافُ الْقُرْصِ قَالُوا نَأَتْ
بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا وَالسُّنَّةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ وَلَئِنَّ
قَالَ نَأَتْ وَالضَّمِيرُ لِلَّهِ وَاجْتِبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْحُكْمَ
لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا تَفَاضُلَ فِيهِ فَيَكُونُ أَصْلَحَ لِلْمُكَلَّفِ
أَوْ مُتَاوِيًا وَصَحَّ نَأَتْ لِأَنَّ الْجَمْعَ مِنْ عِنْدِهِ قَالُوا
قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ قُلْتُ ظَاهِرٌ فِي الْوَحْيِ وَلَوْ سَلِمَ
فَالسُّنَّةُ بِالْوَحْيِ **مَسْئَلَةٌ** الْجَمُورُ أَنَّ
الْإِجْمَاعَ لَا يَنْسَخُ لَنَا لَوْ نَسَخَ بَعْضُ قَالِمٍ أَوْ بِإِجْمَاعٍ قَالِمٍ
كَانَ الْأَوَّلُ خَطًا وَهُوَ بَاطِلٌ وَلَوْ نَسَخَ بَعْضٌ بَعْضًا فَبَعْدُ
لِلْعِلْمِ بِتَقْدِيمِ الْقَالِمِ قَالُوا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى قَوْلَيْنِ
فَاجْمَاعٌ عَلَى أَجْنَاهُ دِيَّةٌ فَلَوْ اتَّفَقَ أَحَدُهُمَا كَانَ نَسَخًا

قُلْنَا لَا تُسْخَرْ بَعْدَ تَسْلِيمِ جَوَارِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَتَّ
مَسْئَلَةٌ ^{الجمهورية على أن الإجماع لا يتسخر به}
 لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَنْ نَصِّ فَالنَّصُّ النَّاسِخُ وَإِنْ كَانَ عَنْ غَيْرِ نَصِّ
 وَالْأَوَّلُ قَطْعِيٌّ فَالْإِجْمَاعُ خَطَأٌ أَوْ طَعْنٌ فَقَدْ زَالَ شَرْطُ
 الْعَمَلِ بِهِ وَهُوَ رُجْحَانُهُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِعُمَرَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَيْفَ تَحْبِبُ الْأُمَّ بِالْأَخَوَيْنِ وَقَدْ قَالَ
 اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ وَالْأَخَوَانِ لِسَيِّدَا إِخْوَةٍ فَقَالَ
 حَبِّبْهَا قَوْمُكَ يَا غَلَامُ قُلْنَا إِنْ مَا يَكُونُ نَسَبًا يَبْشُرُ
 الْمَنْهُومَ قَطْعًا وَإِنْ الْأَخَوَيْنِ لِسَيِّدَا إِخْوَةٍ قَطْعًا فَيَجِبُ
 تَقْدِيرُ النَّصِّ وَالْأَكْثَرُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ خَطَأً هـ
مَسْئَلَةٌ ^{المختار القياس المظنون لا يكون ناسخًا}

وَلَا مَنْسُوخًا أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا إِنْ مَا قَبْلَهُ إِنْ كَانَ نَصْبًا
 لَمْ يُنْسخْ بِالْمَظْنُونِ وَإِنْ كَانَ ظَنًّا بَيْنَ زَوَالِ شَرْطِ
 الْعَمَلِ بِهِ وَهُوَ رُجْحَانُهُ لِأَنَّهُ ثَبَتَ مُتَبَدِّلًا كَانَ الْمَصِيبُ
 وَاحِدًا أَوْ لَا وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا إِنْ مَا بَعْدَهُ قَطْعِيًّا
 أَوْ ظَنًّا بَيْنَ زَوَالِ شَرْطِ الْعَمَلِ بِهِ وَأَمَّا الْمَقْطُوعُ
 فَيُنْسخُ بِالْمَقْطُوعِ فِي حَيَاتِهِ وَأَمَّا بَعْدَهُ فَيَبْقَى أَنَّهُ
 كَانَ مَنْسُوخًا فَالْوَاضِحُ الْتَخْصِيفُ فَصَحَّ قُلْنَا
 مَنقُوضٌ بِالْإِجْمَاعِ وَالْعَقْلِ وَخَبَرِ الْوَاحِدِ هـ
مَسْئَلَةٌ ^{المختار يجوز نسخ أصل النجوى}
 دُونَهُ وَامْتِنَاعُ نَسْخِ النَجْوَى دُونَ صَلَهِ وَهُمْ مِنْهُمَا
 وَهُمْ مِنْ مَتَمَّا لَنَا أَنْ جَوَارِ النَّاكِفِ بَعْدَ تَحْرِيمِهِ

لَا يَسْتَلْزِمُ جَوَادُ الضَّرْبِ وَبَقَاءُ تَحْنٍ بِهِ يَسْتَلْزِمُ
تَحْنُ يَمِ الضَّرْبِ وَالْأَلَمُ يَكُنْ مَعْلُومًا مِنْهُ هـ

المجوز وَلَا لَنَا فِي جَارِ رَفْعِ كُلِّ مَهْمَا قُلْنَا

إِذَا لَمْ يَكُنْ اسْتَلْزَامُ الْمَانِعِ الْفَجْوَى تَابِعُ فَبَرِّ تَفْعُ بَارْتِفَاعِ ع
مَبْنُوعِهِ قُلْنَا تَابِعُ لِلدَّلَالَةِ لَا لِلْحُكْمِ وَالِدَالَةُ بَاقِيَةٌ

مسألة ^{على الله} الْمَخْذَرُ أَنَّ نَسْخَ حُكْمِ أَصْلِ الْقِيَاسِ لَا

يَتَّبَعِي مَعَهُ حُكْمُ الْقَرَعِ لَنَا خَرَجَتْ الْعِلَّةُ عَنِ الِاعْتِنَاءِ
وَلَا قَرَعٍ قَالُوا الْقَرَعُ تَابِعُ لِلدَّلَالَةِ لِلْحُكْمِ كَالْفَجْوَى

قُلْنَا بَلْزِمُ مِرْزَوَالِ الْحُكْمِ زَوَالِ الْحُكْمِ الْمَعْتَبَرِ هـ

فَبَرِّ زَوَالِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا لَا يَنْفَاءُ الْحُكْمُ قَالُوا

حُكْمُهُم بِالْقِيَاسِ عَلَى انْتِفَاءِ الْحُكْمِ بغيرِ عِلَّةٍ قُلْنَا

حُكْمُنَا بِانْتِفَاءِ الْحُكْمِ لَا يَنْفَاءُ عَلَيْهِ هـ

مسألة الْمَخْذَرُ أَنَّ النَّاسِخَ قَبْلَ تَبْلِيغِهِ

سَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ لَنَا لَوْ ثَبَتَ
لَا دَى إِلَى وَجُوبِ وَتَحْنٍ ثُمَّ لِقَطْعِ بَابِهِ لَوْ تَرَكَ الْأَوَّلَ

أَيْمُ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَوْ عَمِلَ بِالثَّانِي عَضَى اتِّفَاقًا وَأَيْضًا يَلْزِمُ
قَبْلَ تَبْلِيغِ جَبْرِيلَ وَهُوَ اتِّفَاقُ قَالُوا أَحْكُمُ وَلَا يُغَيِّرُ

عِلْمُ الْمُحَلِّفِ قُلْنَا لَا يَدُّ مِنْ إِعْتِبَارِ التَّمَكُّنِ وَهُوَ

مسألة مُشْتَفٍ هـ الْعِبَادَاتُ الْمُسْتَقْلِلَةُ

لَيْسَتْ نَسْخًا وَعَنْ بَعْضِهِمْ صَلَاةُ سَادِسَةِ نَسْخٍ وَأَمَّا

زِيَادَةُ جُزْءٍ مُشْتَرِطٍ أَوْ زِيَادَةُ شَرْطٍ أَوْ زِيَادَةُ

تَرْفَعُ مَفْهُومَ الْمَخَالَفَةِ فَالْشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ لَيْسَ

بِنَسْخٍ وَالْجَنَفِيَّةُ نَسْخٌ وَقِيلَ التَّالِيَةُ نَسْخٌ عَبْدُ الْجِيَارِ
 اِنْ غَيْرَ نَهٍ حَتَّى صَارَ وَجُودُهُ كَالْعَدَمِ شَرْعًا كِنْ بَادَةِ
 زَكَاةٍ فِي الْعَجْرِ وَعَشْرِينَ عَلَى الْقَدَفِ وَكَتَائِبٍ فِي
 تَالِيَةٍ بَعْدَ أَثْنَيْنِ فَنَسَخَ وَقَالَ الْعَزَّالِيُّ اِنْ تَحَدَّثَ كَرَكَةً
 فِي الْعَجْرِ فَنَسَخَ بِخِلَافِ عَشْرِينَ فِي الْقَدَفِ وَالْمُحَنَّا
 اِنْ رَفَعَتْ حِكْمًا شَرْعِيًّا بَعْدَ ثَبُوتِهِ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ فَنَسَخَ
 لِأَنَّهُ حَقِيقَتُهُ وَمَا خَالَفَهُ لَيْسَ بِنَسْخٍ فَلَوْ قَالَ فِي السَّائِمَةِ
 الزَّكَاةُ ثُمَّ قَالَ فِي الْمَعْلُوفَةِ الزَّكَاةُ فَلَا نَسْخَ فَإِنْ تَحَقَّقَ
 الْمَفْهُومُ مَرَادُ فَنَسَخَ وَالْأَفْلَاوُ زَيْدٌ زَكَاةٌ فِي الصَّحِيحِ
 فَنَسَخَ بِالنَّحْوِ اِنْ بَادَةِ ثُمَّ وَجُوبُهَا وَالتَّغْيِيرُ عَلَى الْحَدِّ
 كَذَلِكَ فَإِنْ قِيلَ مَنْفَى بِحُكْمِ الْأَصْلِ قُلْنَا هَذَا لَوْ

لَمْ يَثْبُتْ تَحْوِيْمُهُ فَلَوْ خُيِّرَ فِي الْمَسْخِ بَعْدَ وَجُوبِ الْقَتْلِ
 فَنَسَخَ لِلتَّخْيِيرِ بَعْدَ الْوَجُوبِ وَلَوْ قَالَ وَأَشْهَدُ فَا
 شَهِدَ بَيْنَ ثَمَّ ثَبَّتَ الْحُكْمَ بِالْبَيِّنِ شَاهِدٍ وَبَيِّنٍ
 فَلَيْسَ بِنَسْخٍ اِذَا لَا رَفْعَ لَشَيْءٍ وَلَوْ ثَبَّتَ مَفْهُومُهُ
 وَمَفْهُومُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَارَ جَلِيلٍ اِذْ لَيْسَ فِيهِ مَنَعَ الْحُكْمَ بِغَيْرِهِ
 وَلَوْ زَيْدٌ فِي الْوَضُوءِ اشْتَرَا طُعْمًا غَسَلَ عَضْوًا فَلَيْسَ بِنَسْخٍ لِأَنَّهُ
 اِنْمَا جَسَلَ وَجُوبُ مُبَاجِ الْأَصْلِ قَالُوا كَانَتْ مَجْزِيَةً ثُمَّ
 صَارَتْ غَيْرَ مَجْزِيَةٍ قُلْنَا مَعْنَى مَجْزِيَةٍ امْتِنَالُ الْأَمْرِ
 بِتَعْلِيلِهَا وَلَمْ يَرْتَفِعْ وَارْتَفَعَ عَدَمُ تَوْفُقِهَا عَلَى شَرْطِ الْآخَرِ
 وَذَلِكَ مُسْتَتِدٌّ إِلَى حُكْمِ الْأَصْلِ وَكَذَلِكَ لَوْ زَيْدٌ فِي
 الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَكُنْ مَجْزِيَةً مَا ه **مسألة** اِذَا

نُقِصَ جُزْءُ الْعِبَادَةِ أَوْ شَرَطُهَا فَلَمْ يَنْتَهِ لِلْجُزْءِ وَالشَّرْطِ
 لَا لِلْعِبَادَةِ وَقَبْلَ نَسْخِ الْعِبَادَةِ عَبْدُ الْجَارِ إِنْ
 كَانَ جُزْءُ الْأَشْرَاطِ لَا لَوْ كَانَ نَسْخًا لَوْ جُوبِهَا افْتَقَرَتْ
 إِلَى دَلِيلٍ ثَانٍ وَهُوَ خِلَافُ الْأَجْمَاعِ وَتَا لَوْ اثْبَتَتْ حُرْمَتُهَا
 بِغَيْرِ طَهَانَةٍ وَبَغَيْرِ الْكَفِّينِ ثُمَّ ثَبَتَ جَوَازُهَا وَجُوبُهَا
 بِغَيْرِ مِمَّا قُلْنَا الْفَرَضُ لَمْ يَتَّحِدْ دُجُوبٌ هـ
مسألة المختار جواز نسخ وجوب معرفة
 وتحريم الكفر وغيره خلافا للمعزلة وهي فرع التحسين
 والتبسيط والمختار جواز نسخ جميع التكاليف خلافا
 للفرز إلى لنا أحكام كغيرها وتا لولا انتفاك عن وجوب
 معرفة النسخ والتا نسخ واجب بانه يعلمها وينقطع

الاول وهو المطلوب

التكليف بهما وبغير بهما **مسألة**
 التقدير والمساواة وفي الاطلاق مساواة فرع لأصل
 في علة حكمه وبلتم المصوبة زيادة في نظر المحدث
 لانه صحيح وان تبين الغلط والرجوع بخلاف الخطية
 وان اريد الفاسد معه قيل نسيبه وأورد قيار الدلالة
 فانه لا يدكر فيه واجب اما بانه غير مراد واما
 بانه يتضمن المساواة فيها وأورد قياس العكس مثل لما
 وجب الصيام في الاعتكاف بالنذر وجب بغير نذر
 عكسه الصلاة لما لم تجب فيه بالنذر لم تجب بغير نذر
 وأجيب بالاول وان المقصود مساواة الاعتكاف
 بغير نذر في اشتراط الصيام له بالنذر وودكرت

شبيهة

صوم الصوم

الصلاة لبيان لا لغاؤه أو قياس الصيام بالنذر على الصلاة
 بالنذر وقولهم بذلك الجهد في استخراج الحق وقولهم
 الدليل الموصول إلى الحق وقولهم العلم عن نظر مردود
 بالنظر والاجماع وبأن البذل حال القابض والعلم ثمرة
 القياس أبو هاشم حمل الشيء على غيره باجاء حكمه
 عليه ويحتاج الجامع وقول القاضي حمل معلوم على
 معلوم في اثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بامر جامع بينهما
 من اثبات حكم أو صفة أو نفيهما حسن إلا أن حمل ثمرة
 واثبات الحكم فيهما معال يشبهه وجامع كاف وقولهم
 ثبوت حكم الفرع فرع القياس فتعريفه به دور
 اوجب بأن المجدود القياس الذهني وثبوت حكم

الفرع الذهني والخارجي من ليس فرعاً له وأذ كانت
 الأصل والفرع وحكم الأصل والوصف الجامع
 الأصل الأكثر محل الحكم المشبه به وقيل دليله
 وقيل حكمه والفرع المحل المشبه وقيل حكمه
 والأصل ما يثبت عليه غيره فلا بعد في الجميع ولذلك
 كان الجامع فرعاً للأصل أصلاً للفرع ومن شرط حكم
 الأصل أن يكون شرعياً وإن لا يكون منشوخالز والاعتبار
 الجامع وإن يكون غير فرع خلافاً للحكاية والبصري كما
 أن أشبهت فذكر الوسط ضايع كالسلفعية في السفر حل
 مطعوم فيكون زويًا كالنجاح ثم يقيس النجاح على البر
 وإن لم يتخذ فسند لأن الأولى لم يثبت اعتبارها والثانية

لَيْسَتْ فِي الْفَرْجِ كَقَوْلِهِ فِي الْجَدَامِ عَيْبٌ يَنْتَحِ بِه
 الْبَيْعُ فَيَنْقُصُ بِهِ النِّكَاحُ كَالْقَرْنِ وَالزَّوْجُ ثُمَّ يَنْقُصُ
 الْقَرْنُ عَلَى الْجَبِّ بِقَوَاتِ لَا سَتَمْتَاعَ فَإِنْ كَانَ فَرْعًا
 يَخَالِفُهُ الْمُسْتَدِلُّ كَقَوْلِ الْجَنْفِيِّ فِي الصَّوْمِ بَيْنَهُ الْقَلْبُ
 أَيْ مِمَّا أُمِرَ بِهِ فَيَصِحُّ كَقَوْلِ بَصْنَةِ الْحَجِّ فَقَاسِدٌ لِأَنَّهُ
 مُتَضَمِّنٌ اعْتِرَافَهُ بِالْخَطَا فِي الْأَصْلِ وَمِنْهَا أَنْ لَا يَكُونَ
 مَعْدُ وَلَا بِهِ عَنِ الْقِيَاسِ كَشَهَادَةِ خُرْمَةٍ وَاعْدَادِ الرُّكْعَاتِ
 وَمَقَادِيرِ الْجِدُودِ وَالْكَفَارَاتِ وَمِنْهُ مَا لَا تَطْبُرُ لَهُ
 كَانَلَهُ مَعْنَى ظَاهِرٌ كَمَا خَصَّ الْمُسَافِرُ أَوْ غَيْرَ ظَاهِرٌ هَذَا
 كَالنَّسَامَةِ وَمِنْهَا أَنْ لَا يَكُونَ ذَا قِيَاسٍ مَرْكَبٌ
 وَهُوَ أَنْ يَنْتَفِي عَمَّا فَتَقَعَ الْخُصْمُ فِي الْأَصْلِ مَعَ مَنَعِهِ عِلَّةً

سار
 أكثر حص

الْأَصْلُ وَمَنَعِهِ وَجُودُهَا فِي الْأَصْلِ فَلَا وَكُ
 مَرْكَبُ الْأَصْلِ مِثْلُ عَبْدٍ فَلَا يَقْتُلُ بِالْجَزْءِ كَالْمَكَاتِ
 فَيَقُولُ الْجَنْفِيُّ الْعِلَّةُ جِهَالَةٌ الْمُسْتَحَقُّ مِنَ السِّدِّ
 وَالْوَرِثَةِ فَإِنْ صَحَّتْ بَطَلَ الْأَحْقَاقُ وَإِنْ بَطَلَتْ مَنَعَتْ
 حُكْمَ الْأَصْلِ فَمَا يَنْفَكُ عَنْ عَدَمِ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْجِ أَوْ مَنَعِ الْأَصْلِ
الثاني مَرْكَبُ الْوَصْفِ مِثْلُ تَعَلُّقِ الطَّلَاقِ
 فَلَا يَصِحُّ قَبْلَ النِّكَاحِ كَمَا لَوْ قَالَ زَيْتِبُ النِّكَاحُ وَجْهًا
 طَالِقٌ فَيَقُولُ الْجَنْفِيُّ الْعِلَّةُ عِنْدِي مَفْقُودَةٌ فِي الْأَصْلِ
 فَإِنْ صَحَّ وَجُودُهَا بَطَلَ الْأَحْقَاقُ وَالْأَمْرُ حُكْمُ الْأَصْلِ
 فَمَا يَنْفَكُ عَنْ عَدَمِ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ أَوْ مَنَعِ الْأَصْلِ فَلَوْ تَمَّ
 أَنَّهَا الْعِلَّةُ وَأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ أَوْ أُبْهِتَ أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ انْتَهَضَ

تأثيره في كماله

منع

تأثيره في كماله

تأثيره في كماله

الدليل عليه لا غير افه كمالو كان بحشدها وكذا لو اثبت
الأصل ينص ثم اثبت العلة بطريقها على الاصح لانه
لو لم يقبل لم تقبل مقدمة تقبل المنع ومنها ان لا
يكون دليل حكم الأصل شاملا لحكم الفرع ومن شرط
علة الأصل ان تكون بمعنى الباعث اى شتملة على حكمة
مقصودة للشرع من شرع الحكم لأنها اذا كانت
مجرد امارية وهى مستنبطة من حكم الأصل كان دورا
ومنها ان يكون وصفا صابغا بحكمة لا حكمة مجردة
لخفاها او لعدم انضباطها ولو امكن اعتبارها جاز على
الأصح ومنها ان لا يكون عكسا فى الحكم الثبوتى لئلا
كان عكسا لكان مناسبا او مظنة وتعتبر الثانية ان العدم

المطلق باطل والمخصص بامتنان كان وجوده منشأ سليج
فباطل وان كان منشأ مفسدة فمائع وعدم المائع
ليس علة وان كان وجوده ينافى وجود المناسيب لم
يصلح علة منه مظنة لتقيضه لانه ان كان ظاهرا
تعتبر بنفسه وان كان خفيا فتقيضه خفى ولا يصلح
الخفى مظنة الخفى وان لم يكن وجوده كعدمه وايضا
بسمع احد يقول العلة لكذا او عدم كذا واستدل
بان لا علة عدم تقيضه وجوده وفيه مصادمة وقد
تقدم مثله وتالواصح تعليل الضرب بانثقال الامثا
قلت بالكف وان لا يكون للمعدم المحل ولا جزا
منه لا مناج الاجاق بخلاف القاصرة وتالوا

المناشئة

ولا يكون المنشأ بالعلل
ولا ينافى الاشياء الاجاق
بخلاف القاصرة

الحمل

انقضاء معارضة المعجزة جزئ من المعارف بها وكذلك
الدوران وجزءه عدم قلنا شرط لاجزء والفاضة
بعض اوجماع صحيحة باتفاق والاكثرا على محبتها
بغيرها كنعيل الزبا في النقد بن جوهريتها خلافا
لاي حبيفة لسان الظن حاصل بان الحكم لاجلها
وهو المعنى بالصفة بدليل صحة المنصوص عليها واشتد
لو كانت صحتها موقوفة على تعدد نكاح للدور الثاني
اتفاق واجيب بانه وقف معية والواو كانت
صحيحة كانت مفيدة والحكم في الاصل بغيرها لا وقع
ورد بجزء بانه في القاصرة بشرط وبان النص بدليل الدليل
وبان الفائدة معروفة الباعث لما شب فيكون ادعى

لا تتركب من
المتعارضة
لا جزئ منه القاصرة
والخالف

الى القبول واذا قد روصف اخر متعدي لم يعد الا
بدليل على استيفاء له وفي النقض وهو وجود المدعى
علة مع تخلف الحكم ثالثها يجوز في المنصوصة لا
المستنبطة ورابعها عكسه وخامسها يجوز في
المستنبطة وان لم يكن مما ينع ولا عدم شرط والمختار
ان كانت مستنبطة لم يجر الا بما ينع او عدم شرط
لانها لا تثبت عليتها الا ببيان حكمها لان انقضاء الحكم
اذا لم يكن ذلك لعدم المتقضي وان كانت منصوصة
تطابقها عام فيجب تخصيصه كعام وخاص ويجب
تقدير المانع لساو بطلت لبطل المختص وايضا جمع
بين الدليلين وبطلت القاطعة كعليل القصاص

رجب



وَالْجُلْدُ وَغَيْرِهَا أَبُو الْحُسَيْنِ النَّقِصُ بَلَرَهُ فِيهِ مَانِعٌ
 أَوْ كُنْفَاءً مُشْرَطٌ فَيَتَبَيَّنُ أَنْ نَقِصْنَهُ مِنَ الْأُولَى فَلَنَا
 لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ أَلْبَاعِثٍ وَبَيِّنْ جَمْعُ النِّزَاعِ لَفْظِيًّا قَالُوا
 لَوْ صَحَّحْتَ لِلزَّمِ الْحُكْمُ وَاجْتِبِ بِأَنْ يَحْتَمِلَهَا كَوْنُهَا
 بِإِعْثَةِ لَا لَزَمَ الْحُكْمُ فَإِنَّهُ مُشْرُوطٌ فَتَالُو تَعَارَضَ دَلِيلُ
 الْأَعْيَانِ وَكَدَلِيلُ الْأَهْدَارِ فَلَنَا الْأَشْفَاءُ لِلْمُعَارِضِ
 لَا بَيِّنًا فِي الشَّهَادَةِ فَتَالُوا يَفْسُدُ كَالْعَقْلِيَّةِ وَاجْتِبِ
 بِأَنَّ الْعَقْلِيَّةَ بِالذَّاتِ وَهَذِهِ بِالْوَضْعِ الْمُجَوِّدِ فِي الْمَنْصُورَةِ
 لَوْ صَحَّحْتَ مَعَ النَّقِصِ كَانَ لِحَقِّقِ الْمَانِعِ وَلَا يَحْتَقِقُ إِلَّا
 بَعْدَ صَحِّحِهَا فَكَانَ دَوْرًا وَاجْتِبِ بِأَنَّهُ دَوْرٌ مَعِيَّةٌ
 وَالضَّوَابُّ أَنْ يَسْتَمَرَّ زَالِ الظَّنِّ بِصَحِّحِهَا عِنْدَ التَّخَلُّفِ

المستنبط

يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمَانِعِ وَيَحْتَقِقُ الْمَانِعُ يَتَوَقَّفُ عَلَى ظُهُورِ الْفَقِيرِ
 وَلَا دَوْرًا عَاطِلًا الْفَقِيرُ يُظَنُّ أَنَّهُ لَفَقْرُهُ فَإِنْ لَمْ يَعْطِ مَعَهُ
 آخِرُ تَوَقَّفِ الظَّنِّ فَإِنْ بَيَّنَّ مَانِعٌ عَادَ وَالْأَزَالَ قَالُوا
 دَلِيلُهَا اقْتِرَانُ فَقَدْ تَسَا قَطَا وَقَدْ تَقَدَّمَ الْمُجَوِّزُ
 فِي الْمُسْتَنْبَطَةِ الْمَنْصُورَةِ دَلِيلُهَا نَقِصُ عَامٌ فَلَا يَقْبَلُ وَاجْتِبِ
 أَنْ كَانَ قَطْعِيًّا فَمُسْتَلَمٌ وَأَنْ كَانَ ظَاهِرًا وَاجْتِبِ قَبُولُهُ الْخَاسِرُ
 الْمُسْتَنْبَطَةُ عِلَّةٌ بِدَلِيلِ ظَاهِرٍ وَتَخَلَّفَ الْحُكْمُ مُشْتَبَكٌ
 فَلَا يَعَارِضُ الظَّاهِرَ وَاجْتِبِ تَخَلَّفَ الْحُكْمِ ظَاهِرًا أَنَّهُ لَيْسَ
 بِعِلَّةٍ وَالْمُنَاسَبَةُ وَالْإِسْتِنْبَاطُ مُشْتَبَكٌ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ
 الشَّكَّ فِي أَجْدِ الْمُنْتَقَابِ بَلَيِّنٌ يُوجِبُ الشَّكَّ فِي الْآخِرِ فَتَالُوا
 لَوْ تَوَقَّفَ كَوْنُهَا أَمَارَةً عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي مَجَالِ آخِرٍ لَا تَعْلَمُ

وَكَانَ دَوْرًا أَوْ تَحْكُمًا وَاجِبٌ بَأَنَّهُ دَوْرٌ مَعِيَّةٌ
وَاجِبٌ أَنْ اسْتَمَرَّ أَوَّالُ الظَّنِّ كَوْنُهُ أَمَارَةً تَتَوَقَّفُ عَلَى الْمَانِعِ
أَوْ ثُبُوتِ الْحَكْمِ وَمِمَّا عَلَى ظُهُورِ كَوْنِهَا أَمَارَةً وَفِي الْكُسْرِ
وَهُوَ وَجُودُ الْحِكْمَةِ الْمَقْصُودَةِ مَعَ تَحَلُّفِ الْحَكْمِ الْمُخْتَارِ
لَا يَبْطُلُ كَقَوْلِ الْجَنَفِيِّ فِي الْعَاضِي سَقَرُهُ مُسَاقِفٌ فَيَنْقُضُ
كَعَبْرِ الْعَاضِي ثُمَّ يَبِينُ الْمُنَاسِبَةَ بِالْمَشَقَّةِ فَيُعْتَرِضُ بَصِيغَةً
شَاقَّةً فِي الْحَضَرِ لَسَانِ الْعِلَّةِ لَعُسْرِ انْضِبَاطِ الْمَشَقَّةِ
وَلَمْ يَرِدِ النَقْضُ عَلَيْهِ وَتَالُوا الْحِكْمَةَ هِيَ الْمُعْتَبَرَةُ قَطْعًا
فَالنَّقْضُ وَارِدٌ قُلْتُ قَدْ رَأَيْتُ الْحِكْمَةَ الْمُسَاوِيَةً فِي حَيْثُ النَقْضِ
مَظْنُونٌ وَلَعَلَّهُ لِمُعَارِضِ وَالْعِلَّةُ فِي الْأَصْلِ مَوْجُودَةٌ قَطْعًا
فَلَا يُعَارِضُ الظَّنُّ الْقَطْعَ حَتَّى لَوْ قَدْ رَأَى وَجُودَ قَدْرِ الْحِكْمَةِ

السوق

أَوْ أَكْثَرَ قَطْعًا وَإِنْ بَعْدَ أَبْطَالٍ لِأَنْ يَثْبُتَ حُكْمُ آخَرٍ
الْبَقِيَّةَ بِهَا كَمَا لَوْ عَلَّلَ النِّقَاطُ بِحِكْمَةِ الزَّجْرِ فَيُعْتَرِضُ بِالنِّقَاطِ
الْعَدْلُ الْعَدُّ وَإِنْ فَانِ الْحِكْمَةِ أَرِيدَ لَوْ قُطِعَ فَيَقُولُ يَثْبُتُ
حُكْمُ الْبَقِيَّةِ بِهَا بِحَيْثُ لَا يَزِيدُ وَزِيَادَةُ وَهُوَ النَّقْلُ وَفِي النِّقَاطِ
الْمَكْسُورِ وَهُوَ نَقْضُ بَعْضِ الْأَوْصَافِ الْمُخْتَارِ لَا يَبْطُلُ
كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي بَيْعِ الْغَائِبِ مَبِيعٌ بِمَجْهُولِ الصَّنْئَةِ عِنْدَ
الْعَاقِدِ حَالِ الْعَقْدِ فَلَا يَصْحُحُ مِثْلُ بَيْعِكَ عَبْدًا فَيُعْتَرِضُ
بِمَا لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَمْ يَرَّهَا لَسَانِ الْعِلَّةِ الْجَمُوعُ فَلَا
نَقْضَ فَإِنْ بَيَّنَّ عَدَمَ تَأْثِيرِ كَوْنِهِ مَبِيعًا كَانَ كَالْعَدَمِ
فَيَصْحُحُ النَّقْضُ وَلَا يَفِيدُ مَجْرَدُ ذِكْرِهِ دَفْعَ النَقْضِ وَأَمَّا
الْعَكْسُ وَهُوَ انْتِفَاءُ الْحِكْمِ لَا انْتِفَاءُ الْعِلَّةِ فَاشْتِرَاطُهُ

في حالي

مبني على منع تعليل الحكم بعلمين لا ينقأ الحكم عند انقضاء
 دليله ونعني انقضاء العلم او الظن لانه لا يلزم من انقضاء
 الدليل على الصانع انقضاؤه وفي تعليل الحكم بعلمين
 او على كل مستقل ثالثا لثالثها للقاضي يجوز في المنصو
 لا المستنبطة ورابعها عكسه ومختار الامام يجوز
 ولكن لم يقع لنا لو لم يجر لم يقع وقد وقع فان لم
 والبول والغايط والمذى ثبت بكل واحد منها
 المحدث والقصاص والزدة ثبت بكل منهما القتل
 قولهم الاحكام متعدده ولذلك ينبغي قتل القصاص
 ويبقى الآخر وبالعكس قلنا اضافة الشيء الى احد
 دليله لا يوجب تعددا والا لزم مغايرة حدث

فقاله

البول يحدث الغايط وايضا لو امتنع لامتنع تعدد الادلة
 لانها ادلة المانع لو جاز كانت كل واحدة مستقلة
 غير مستقلة لان معنى استقلالها بثبوت حكمها فاذا
 تعددت تناقضت واجيب بان معنى استقلالها
 انها اذا انفردت استقلت ولا تناقض في التعدد
 والو الوجاز لا اجتماع المشكك فيسئلون النقيضين
 لان الحمل يكون مستغنيا غير مستغن وفي الترتيب
 يحصل الحاصل قلنا في العلل العقلية فانما
 مدلول دليلين فلا فوالو الوجاز لما تعلق الاية
 في عللة الزبا بالترجيح لان من ضرورته صحة الاستقلال
 واجيب بانهم تعرضوا للابطال لا للترجيح ولو لم



فلا يجماع على اتحاد العلة هنا والآن لم يجعلها أجزاء
المتأخر لا بعد في المنصوصة وأما المستنبطة
فتستلزم الجزئية لرفع الحكم فان عينت بالنص رجعت
منصوصة واجيب بأنه ثبت الحكم في محل افتراضها
فتستنبط العاكس المنصوصة قطعية والمستنبطة وهمية
فقد يتساوى الأماكن وجوابه واضح الإسام وقال
إنه النهاية القصوى وقلق الضم لم يكن مستغاثا عما
لوقع عادة ولونادرا الآن مكانه واضح ولو وقع لعلم ثم ادعى
تعدد الأحكام فيما تقدم ه المتأخر بالوقوع
إذا اجتمعت فالمختار كل واحدة علة وقيل جزئي وقيل
العلة واحدة لا يعينها لولا لم يكن كل علة لكانت

سار
انه

جزء ١ أو كانت لعل واحدة والأول باطل لبطل لا يستلزم
والثاني للتحكم وايضا لا متع اجتماع الأدلة المتأخر
بالجزء لو كانت كل مستنبطة لا جمع المتأخر وقد تقدم
وايضاً لنم الحكم لانه ان ثبت بالجميع فهو المدعى والآن لم
التحكم واجيب ثبت بالجميع كالأدلة العقلية
والشمعية المتأخر لا يعينها لولا لم يكن كذلك لنم الحكم
أو الجزئية فتعين والمختار جواز قليل حكيم بعلية بمعنى
الباعث وأما الأمانة فاتفق لسألا بعد في مسألة
وصف واحد حكيم مختلفين فالوايلزم يحصل الخاص
لأن أحد مما حصلها واجيب بأنه إما يحصل آخرى
أو لا يحصل ليهما ومنهما ان لا تتأخر عن حكم الأصل

لَنَا لَوْنًا حَرَّتْ لَبَّتْ الْحَكْمُ بِغَيْرِ بَاعِثٍ وَإِنْ قَدْ رَأَى
 أَمَّا زِدَةٌ فَتَعْرِيفُ الْمَعْرِفِ وَمِنْهَا أَنْ لَا تَرْجِعَ عَلَى الْأَمَلِ
 بِالْإِبْطَالِ وَإِنْ لَا تَكُونُ الْمُسْتَنْبَطَةُ مَعَارِضًا فِي الْأَمَلِ
 وَقِيلَ وَلَا فِي الْفَرْجِ وَقِيلَ مَعَ التَّرْجِيحِ وَإِنْ لَا يَخَالِفُ
 نَصًّا أَوْ أَجْمَاعًا وَإِنْ لَا تَنْتَهِمُ الْمُسْتَنْبَطَةُ زَادَةً عَلَى النَّصِّ
 وَقِيلَ إِنْ نَأَتْ مُقْتَضَاهُ وَإِنْ يَكُونُ دَلِيلًا شَرْعِيًّا وَإِنْ
 لَا يَكُونُ دَلِيلًا مُتَنَاوِلًا حَكْمَ الْفَرْجِ بِعُمُومِهِ أَوْ بِخُصُوصِهِ
 مِثْلُ لَا يَتَّبِعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ أَوْ مِنْ قَاءٍ أَوْ رَعْفٍ لَنَا
 نَظْوِيلٌ بِلَا فَايِدَةٍ وَرَجُوعٌ قَالُوا مَنَاقِشَةٌ جَدَلِيَّةٌ
 وَالْمُخْتَارُ جَوَازُ كَوْنِهِ حَكْمًا شَرْعِيًّا إِنْ كَانَ بَاعِثًا عَلَى حَكْمِ الْأَمَلِ
 لِتَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ لَا لِدَفْعِ مَقْشَدَةٍ كَالْتَجَاسَةِ فِي عِلَّةٍ

بُطْلَانِ الْبَيْعِ وَالْمُخْتَارُ جَوَازُ تَعَدُّدِ الْوَصْفِ وَوُقُوعُهُ
 كَالْقَتْلِ الْعَدْلِيِّ وَإِنْ لَنَا أَنْ لَوْجَهُ الَّذِي ثَبَتَ بِهِ
 الْوَاحِدُ يَثْبُتُ بِهِ الْمُتَعَدِّدُ مِنْ نَصٍّ أَوْ مَنَاقِشَةٍ أَوْ سَبِيحَةٍ
 أَوْ سَبْرٍ أَوْ اسْتِنْبَاطٍ مِنَ الْوَضْعِ تَرَكُّبًا كَانَتْ
 الْعِلَّةُ صِفَةً زَائِدَةً لِأَنَّا نَعْمَلُ الْمَجْمُوعَ وَنَجْمِلُ كَوْنَهَا
 عِلَّةً وَالْمَجْمُوعُ غَيْرُ الْمَعْلُومِ وَتَقَرُّ بِرَأْيِهَا أَنَّهُ
 إِنْ قَامَتْ بِكُلِّ جُزْءٍ فَكُلُّ جُزْءٍ عِلَّةٌ وَإِنْ قَامَتْ بِجُزْءٍ فَهُوَ
 الْعِلَّةُ وَاجْتِبَ بِحُجَّتِهِ فِي الْمُتَعَدِّدِ بَأَنَّهُ خَيْرٌ أَوْ اسْتَحْبَبُ
 وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ مَعْنَى الْعِلَّةِ مَا قَضَى الشَّارِعُ بِالْحَكْمِ عِنْدَهُ
 لِلْحِكْمَةِ لِأَنَّهَا صِفَةٌ زَائِدَةٌ وَلَوْ سَلِمَ فَلَيْسَتْ بِوُجُودٍ
 لَا اسْتِحْوَاجَ قِيَامِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى قَالُوا لَيْزِمَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ

جُنْ عِلَّةُ الْعَدَمِ صِفَةُ الْعِلَّةِ لَا تَنْفَايَا بَعْدَ مِدِّ وَ يَلْزَمُ
 نَقْصُهَا بَعْدَ ثَبَاتِ بَعْدِ أَوَّلِ لَا تَسْتَحَالُ تَجَدُّدِ عَدَمِ الْعَدَمِ
 وَأَجِبَ بِأَنَّ عَدَمَ الْجُزْءِ عَدَمُ شَرْطِ الْعِلَّةِ وَلَوْ سَلِمَ
 فَهُوَ كَالْبَوْلِ بَعْدَ الْمَسِّ وَعَكْسُهُ وَجْهُهُ أَنَّهَا عَلَامَاتُ فَلَا بَعْدَ
 فِي أَمَّا جَمَاعَتُهَا صَرْبَةٌ وَمُسْتَرْتَبَةٌ فَجَبَّ ذَلِكَ وَلَا
 يَشْتَرِطُ الْقَطْعُ بِالْأَصْلِ وَلَا انْتِفَاءُ مُخَالَفَةِ مَذْهَبِ ضَحَائِي
 وَلَا الْقَطْعُ بِهَا فِي الْفَرْعِ عَلَى الْمُخْتَارِ فِي الثَّلَاثَةِ وَلَا تَنْفِي الْمَعَارِضِ
 فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ وَإِذَا كَانَتْ وَجُودَ مَانِعٍ أَوْ انْتِفَاءُ شَرْطٍ
 لَمْ يَلْزَمْ وَجُودُ الْمُتَقَضِّي لَنَا أَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الْحُكْمُ مَعَ الْمُتَقَضِّي
 كَانَ مَعَ عَدَمِهِ أَجْدَرُ وَالْوَالِدُ لَمْ يَكُنْ فَانْتِفَاءُ الْحُكْمِ لَا يَنْفَايَا
 قُلْنَا إِدْلَةُ مُتَعَدِّدَةٌ هِيَ **مَسْئَلَةٌ** الشَّافِعِيَّةُ

حُكْمُ الْأَصْلِ ثَابِتٌ بِالْعِلَّةِ وَالْمَعْنَى أَنَّهَا الْبَاعِثَةُ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ
 وَالْجُزْئِيَّةِ بِالنَّصِّ وَالْمَعْنَى أَنَّ النَّصَّ عَرَفَ الْحُكْمَ فَلَا طَرَفَ فِي الْمَعْنَى
شُرُوطُ الْفَرْعِ مِنْهَا أَنْ تُسَاوِيَ فِي الْعِلَّةِ عِلَّةَ
 الْأَصْلِ فِيمَا يَقْضِي مِنْ عَيْنٍ أَوْ حَيْثُ كَالشَّدَةِ فِي النَّبْذِ كَمَا بَيَّنَّا
 فِي قَضَائِ الْأَطْرَافِ عَلَى النَّصِّ وَأَنْ يُسَاوِيَ حُكْمَهُ حُكْمَ
 الْأَصْلِ فِيمَا يُسَاوِي مِنْ يَقْضِي مِنْ عَيْنٍ أَوْ حَيْثُ كَالْقَضَائِ
 فِي النَّصِّ فِي الْمُسْتَقِلِّ عَلَى الْمُجَدِّدِ وَكَالْوَلَايَةِ فِي النِّكَاحِ فِي الصَّغِيرَةِ
 عَلَى الْمَوْلَى عَلَيْهَا فِي الْمَالِ وَأَنْ لَا تَكُونَ مَسْضُوعًا عَلَيْهِ وَلَا مُسْتَقْدَمًا
 عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ كَمَا يَنْبَغِي الْوُسُوءُ عَلَى التَّيْمِيمِ فِي النَّبْذِ لِمَا يَلْزَمُ
 مِنْ حُكْمِ الْأَصْلِ الْفَرْعُ قَبْلَ ثُبُوتِ الْعِلَّةِ لِأَنَّ الْأَصْلَ نَعَمَ
 يَكُونُ الزَّامًا وَقِيلَ وَأَنْ يَكُونَ الْفَرْعُ ثَابِتًا بِالنَّصِّ فِي الْجُمْلَةِ

لَا التَّقْسِيلَ وَرَدَّ بِأَنَّهُمْ قَالُوا أَنْتَ حَرَامٌ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْيَمِينِ
وَالنِّظَاهِ وَمَسَالِكِ الْعِلَّةِ **الاجماع** ^{الثاني} ^{كذا}
النَّضُّ وَهُوَ مَرَاتِبٌ صَرْحٌ مِثْلُ لَعَلَّةٍ كَذَا أَوْ لَسْتَبِيبٍ
أَوْ لَا جِلٍّ أَوْ مِنْ أَجْلِ أَوْ كَيْ أَوْ إِذَا أَوْ مِثْلُ لَعَلَّةٍ أَوْ إِنْ كَانَ كَذَا
أَوْ بِكَذَا وَمِثْلُ قَائِلِهِمْ يُجَسَّرُونَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا وَمِثْلُ قَوْلِ
الرَّأْيِ نَهَا قَسَجِدَ وَزَنَا مَا عَنْ قَرْجَمِ سَوَاءُ الْفَقِيهِ وَغَيْرِهِ لِأَنَّ
الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْهَمُهُ لَمْ يَقُلْهُ وَتَلْبِيهِ وَابْتِمَاءُ وَهُوَ الْاِقْتِرَانُ
بِحُكْمٍ لَوْلَا يَكُنْ أَوْ نَظِيرُهُ لِلتَّعْلِيلِ كَانَ يَعْدُ مِثْلُ وَاقِعَتْ أَهْلِي
فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَقَالَ اعْتَقَى رَقَبَةً كَانَتْ أَهْلًا قِيلَ إِذَا وَاقِعَتْ
وَكَمْفَرٌ فَإِنْ جُدِفَ بَعْضُ الْأَوْصَافِ فَتَنْقِيحٌ وَمِثْلُ
أَنْتَقَضَ الزُّطْبُ إِذَا بَيَّسَ قَالُوا نَعَمْ فَقَالَ فَلَا إِذَا وَمِثَالُ

النَّظِيرُ لِمَا سَأَلَتْهُ الْحَشْمِيَّةُ إِنْ لَمْ أَدْرِكْهُ الْوَفَاءُ وَعَلَيْهِ
فَرَضُ بَيْضَةِ الْحَجِّ أَيْبَعْدُ أَنْ حَجَّ فَقَالَ أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى
أَيْدِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ أَكَانَ نَفْعُهُ فَقَالَتْ نَعَمْ فَتَطِيرُ
فِي السُّؤَالِ كَذَلِكَ وَفِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ وَالْعِلَّةِ
وَقِيلَ إِنْ قَوْلُهُ لِمَا سَأَلَهُ عُمَرُ عَنْ قُبَلَةِ الصَّامِ أَرَأَيْتَ لَوْ
تَمَنُّصَتْ أَكَانَ ذَلِكَ مُنْسَدًا فَقَالَ لَا مِنْ ذَلِكَ وَقِيلَ
إِنَّمَا هُوَ تَقْضُ لِمَا تَوْهَمُهُ عُسْرٌ مِنْ أَفْسَادِ مَقْدَمَةِ الْإِفْتَاءِ
لَا تَعْلِيلُ لِمَنْعِ الْإِفْتَاءِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ مَا يُجْعِلُ مَا نَعَابِلُ
غَايَتُهُ أَنْ لَا يَنْسُدَ وَمِنْهَا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ حُكْمَيْنِ بَيْضَةٍ
مَعَ ذِكْرِهِمَا وَمِثْلُ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ سَهْمَانِ أَوْ مَعَ
ذِكْرِ أَحَدِهِمَا مِثْلُ الْقَائِلِ لَا يَرِثُ أَوْ بَغَايَةِ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ

مِثْلُ حَتَّى يَطْهَرَنَّ وَالْأَن يَعْضُونَ وَمِثْلُ ذِكْرِ وَصْفٍ مُنَاسِبٍ
 مَعَ الْحُكْمِ مِثْلُ لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانُ فَإِنْ ذَكَرَ الْوَصْفُ
 صَرِيحًا وَالْحُكْمُ مُسْتَبْطَأٌ مِثْلُ وَاجِلَ اللَّهِ الْبَيْعُ أَوْ بِالْعَكْسِ
 فَثَالِثُهَا الْأَوَّلُ إِيْمَاءٌ لَا الثَّانِي قَالُوا عَلَى أَنْ لَا يَمَّا
 اقْتِرَانُ الْوَصْفِ بِالْحُكْمِ وَإِنْ قُدِّرَ أَحَدُهُمَا وَالثَّانِي
 عَلَى أَنَّهُ لَا يَدَّ مِنْ ذِكْرِ مِمَّا وَالثَّالِثُ عَلَى أَنْ ذَكَرَ الْمُسْتَلْزِمُ
 لَهُ كَذَلِكَ وَاجِلَ يَسْتَلْزِمُ الصِّحَّةَ فِي اسْتِرْاطِ الْمُنَاسِبَةِ
 فِي صِحَّةِ عِلَلِ الْإِيْمَاءِ ثَالِثُهَا الْمُخْتَارُ أَنْ كَانَ التَّغْلِيلُ فِيهِمْ
 مِنَ الْمُنَاسِبَةِ اسْتِرْطَاطُ الثَّالِثِ **السُّبُورُ**
وَالنَّقِيبُ وَهُوَ جَعْلُ الْأُمَامَةِ فِي الْأَمَلِ وَالْبَطَالِ
 بَعْضُهَا بَدَلُ اللَّهِ فَيَتَعَبَّنُ وَيَكْفَى حِثُّ فَلَمْ أَجِدْ أَوَّلَ الْأَمَلِ

عَدَمُ مَا سَوَّاهَا فَإِنْ بَيْنَ الْمُعْرِضِ وَصْفٍ الْخَرَجَ لَزِمَ الْبَطَالُ
 لَا انْقِطَاعُهُ وَالْمُجْتَمِعُ يَرْجِعُ إِلَى ظَنِّهِ وَمَنْ كَانَ الْجَمْعُ
 وَالْإِبْطَالُ قَطْعِيًّا فَقَطْعِيٌّ وَالْإِظْهَارُ وَطَرُقُ الْخَدْفِ
 مِنْهَا الْإِلْغَاءُ وَهُوَ بَيَانُ اثْبَاتِ الْحُكْمِ بِالْمُسْتَبْقَى فَقَطْ
 وَبُشْبُهُ نَقْيُ الْعَكْسِ الَّذِي لَا يُقَيَّدُ وَلَيْسَ بِهِ لِأَنَّهُ لَمْ
 يَقْصُدْ لَوْ كَانَ الْمَجْدُوفُ عِلَّةً لَا تَنْفِي عِنْدَ انْتِفَائِهِ وَإِنَّمَا
 قُصِدَ لَوْ كَانَ الْمُسْتَبْقَى جُرْءُ عِلَّةٍ لَمَا اسْتَقَلَّ وَلَكِنْ يُقَالُ
 لَا يَدَّ مِنْ أَصْلِ ذَلِكَ فَهِيَ تَنْفَعِي عَنِ الْأَوَّلِ وَمِنْهَا
 طَرْدُهُ مُطْلَقًا كَالطُّولِ وَالْقِصَرِ أَوْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ
 الْحُكْمِ كَالذِّكْرِ فِي أَحْكَامِ الْعِثْرِ وَمِنْهَا أَنْ لَا تُظْهَرَ
 مُنَاسِبَتُهُ هُوَ يَكْفِي الْمُنَاسِبَةَ حِثُّ فَإِنْ ادَّعَى أَنْ الْمُسْتَبْقَى



كَذَلِكَ تَرَجَّحَ سَبَرُ الْمُسْتَدِلِّ بِمُوافَقَتِهِ لِلتَّعْدِيدِ وَدَلِيلُ
الْعَمَلِ بِالسَّبَرِ وَتَخَرُّجُ الْمَنَاطِ وَغَيْرُ مِمَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عِلَّةٍ
لِاجْتِمَاعِ الْفُقَهَاءِ عَلَى ذَلِكَ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا أَرْسَلْنَاكَ
إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ وَالظَّاهِرُ النَّمِيمُ وَلَوْ شَاءَ هُوَ الْعَالِمُ
لَإِنَّ النُّعْلَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِيقَادِ فَلْيُجَمَّلْ عَلَيْهِ وَقَدْ ثَبَتَ
ظُهُورُهَا فِي الْمُنَاسِبَةِ وَلَوْ سَلِمَ فَقَدْ ثَبَتَ ظُهُورُهَا بِالْمُنَاسِبَةِ
فَيَجِبُ اعْتِبَارُهَا فِي الْجَمِيعِ لِلْاجْتِمَاعِ عَلَى وَجوبِ لُجْمَاعِ الْعَمَلِ
بِالظَّنِّ فِي عِلَلِ الْأَحْكَامِ أَلَا رَأَيْتَ الْمُنَاسِبَةَ وَالْإِخَالَهَ
وَيُسَمَّى تَخَرُّجُ الْمَنَاطِ وَهُوَ تَعْيِينُ الْعِلَّةِ بِمَجْرَدِ ابْدَاءِ
الْمُنَاسِبَةِ مِنْ ذَاتِهِ لَا يَنْصُرُ وَلَا غَيْرُهُ كَالِاسْتِكَارِ فِي
الْجَنِّ يَمْ وَالْقَتْلُ الْعَدَا لَعَدَّ وَأَنْ فِي الْقَضَائِ وَالْمُنَاسِبِ

سَلَّمَ

وَصَفِّ ظَاهِرُ مُنْضَبِطٍ بِحُصْلِ عَقْلٍ مِنْ تَرْتِيبِ الْحُكْمِ
عَلَيْهِ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا مِنْ حُصُولِ مَطْلُوعٍ أَوْ
دَفْعِ مَقْصُودَةٍ فَإِنْ كَانَ خَفِيًّا أَوْ غَيْرُ مُنْضَبِطٍ اعْتَبَرَ
مُلَازِمَتُهُ وَهُوَ الْمَطْنَةُ لِأَنَّ الْغَيْبَ لَا يُعْرَفُ الْغَيْبُ
كَالسَّغَرِ لِلْمُشَقَّةِ وَالْفِعْلُ الْمَقْضِيُّ عُرْفًا عَلَيْهِ بِالْعَمَلِ فِي
الْعَمْدِ يَمْ وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ الْمُنَاسِبُ مَا لَوْ عُرِضَ عَلَى
الْعُقُولِ تَلَقُّهُ بِالْقَبُولِ وَقَدْ يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ
الْحُكْمِ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا كَالْبَيْعِ وَالْقَضَائِ وَقَدْ يَكُونُ الْحُصُولُ
وَنَفْيُهُ مُتَشَاوِرًا كَمَا فِي الْحَمْرِ وَقَدْ يَكُونُ نَفْيُهُ أَرْجَحَ كَالْحَاجِ
الْأَيْسَةِ لِمُصْلِحَةِ النِّوَالِدِ وَقَدْ يَكُونُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ
لَسَانِ الْبَيْعِ مَطْنَةُ الْحَاجَةِ إِلَى الثَّعَا وَضُرٌّ وَقَدْ اعْتَبَرَ

مُتَشَاوِرِينَ

وَأَنْ تَنْتَقِي الظَّنَّ فِي بَعْضِ الصُّورِ وَالسَّفَرِ مُظَنَّةُ الْمَشَقَّةِ
وَقَدْ أُعْتَبِرَ وَأَنْ تَنْتَقِي الظَّنَّ فِي الْمَلِكِ الْمُتَرْفِعِ أَمَّا لَوْ كَانَ
فَائِتًا قَطْعًا كَلْجُوقِ نَسَبِ الْمَشْرِفِ فِي مَرْوَجٍ مَعْرِ بَيْتَةٍ
وَكَا شَتِيرَاءَ جَارِيَةٍ يَسْتَتِرُ بِهَا بِأَيْعَافِ الْمَجَالِسِ
وَلَا يُعْتَبَرُ حَلَا فَا لِلْجَنَفِيَّةِ وَالْمَقَا صِدْ ضَرَّانِ
ضَرُورَتِي فِي أَضْلِهِ وَهُوَ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ كَالْخَمْسَةِ الثَّانِي
رُوعِيَتْ فِي كُلِّ مِلَّةٍ حِفْظُ الدِّينِ وَالنَّفْسِ وَالْعَقْلِ
وَالنَّسْلِ وَالْمَالِ كَقَتْلِ الْكَفَّارِ وَالْقَتْلِ وَحَدِّ الْمُسْكِينِ
وَحَدِّ الزَّانِ وَأَوْحَدِ السَّارِقِ وَالْمُجَارِبِ وَمُجَلِّ لِلضُّرُورِ
كَحَدِّ قَلِيلِ الْمُسْكِرِ وَغَيْرِ ضَرُورَتِي حَاجِي كَالْبَيْعِ وَالْإِبْرَةِ
وَالْقِرَاضِ وَالْمُسَاقَاةِ وَبَعْضُهَا أَكْثَرُ مِنْ بَعْضٍ وَقَدْ كَوُنَ

ضَرُورَتِي كَالْإِبْرَةِ عَلَى تَرْبِيَةِ الطِّفْلِ وَشَرِّ الْمَطْعُومِ
وَالْمَبُوشِ لَهُ وَغَيْرِهِ وَمُجَلِّ لَهُ كَرِغَابَةِ الْكَفَّارِ وَمَنْ
الْمِثْلُ فِي الصَّغِيرَةِ لِأَنَّهُ أَفْضَى إِلَيْهِ وَامِ الْبِكَاحِ
وَغَيْرِ حَاجِي وَلَكِنَّهُ يُحْسِنُنِي كَسَلِبِ الْعَبْدِ
أَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةِ لِنَقْصِهِ عَنِ الْمَرَاتِبِ الشَّرِيفَةِ
جَزْ بَاعِلَى مَا أَلْفَ مِنْ مَجَازِ الْعَادَاتِ **مَسِيلَتُهُ**
الْمُخَارَاجَاتُ الْمُنَاسِبَةُ مَمْنُودَةٍ نَلْزَمُ رَاجِحَةً أَوْ
مَسَاوِيَةً لَنَا أَنْ الْعَقْلَ قَاضٍ بِأَنْ لَا مَضْلِحَةٌ مَعَ مَفْسَدَةٍ
مِثْلَهَا قَالُوا الصَّلَاةُ فِي الدَّارِ الْمَعْصُومَةِ نَلْزَمُ مَضْلِحَةً
وَمَفْسَدَةً تَسَاوِيَهَا أَوْ تَزِيدُ وَقَدْ ضَحَّتْ قُلْنَا
مَفْسَدَةُ الْغَضَبِ لَيْسَتْ عَنِ الصَّلَاةِ وَبِالْعَكْسِ وَلَوْ

نَشَأَ مَعَ عَنِ الصَّلَاةِ لَمْ يَصَحَّ وَالتَّزَجُّجُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ
 الْمَسَائِلِ وَبُرْجُجُ بَطْنِ بَنِي إِجْمَالٍ وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَقْدَرُ رَجَائِي
 الْمَصْلَحَةُ لِنَمِ الثَّعْبُ بِأَحْكَمِ وَالْمُنَاسِبُ مُؤَثَّرٌ وَمَلَايِمُ
 وَغَيْرُ بَيٍّ وَمُرْسَلٌ لِأَنَّهُ مُعْتَبَرٌ أَوَّلًا وَالْمُعْتَبَرُ يَنْقُضُ أَوْ
 إِجْمَاعٌ هُوَ الْمَوْثُورُ وَالْمُعْتَبَرُ بِشَرِّهِ أَحْكَمُ عَلَى وَفْقَةٍ فَقَطْ
 أَنْ ثَبَتَ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ اعْتِبَارُ عَيْنِهِ فِي جَنْسِ الْحُكْمِ
 أَوْ بِالْعَكْسِ فِي جَنْسِ الْحُكْمِ هُوَ الْمَلَايِمُ وَالْأَفْهَمُ الْغَرِيبُ
 وَغَيْرُ الْمُعْتَبَرِ هُوَ الْمُرْسَلُ فَإِنْ كَانَ غَرِيبًا أَوْ ثَبَتَ
 الْغَاوَةُ فَمَرْدُودٌ ائْتِاقًا وَإِنْ كَانَ مُلَايِمًا فَقَدْ صَرَّحَ الْإِمَامُ
 وَالْغَزَالِيُّ بِقَبُولِهِ وَذَكَرَ عَنْ مَلِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْمُخْتَارِ
 رَدُّهُ وَشَرَطَ الْغَزَالِيُّ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ ضَرْبَ وَزِيَّةٍ

قَطْعِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ فَالْأَوَّلُ كَالْتَعْلِيلِ بِالصَّغَرِ فِي حِمْلِ النَّكَاحِ
 عَلَى الْمَالِ فِي الْوَلَايَةِ فَإِنْ عَيَّرَ الصَّغِيرَ مُعْتَبَرٌ فِي جَنْسِ حُكْمِ
 الْوَلَايَةِ بِالْإِجْمَاعِ وَالثَّانِي كَالْتَعْلِيلِ بِعَدْرِ الْجَرْجِ فِي حِمْلِ
 الْحَضَرِ بِالْمَطَرِ عَلَى السَّفَرِ فِي الْإِجْمَاعِ فَإِنْ حَسَّنَ الْجَرْجَ مُعْتَبَرٌ
 فِي عَيْنِ رُخْصَةِ الْإِجْمَاعِ وَالثَّلَاثُ كَالْتَعْلِيلِ بِحَايَةِ الْمَثَلِ
 الْعَدِ الْعَدُوَّ أَنْ فِي حِمْلِ الْمَثَلِ عَلَى الْمُجْدِدِ فِي الْقَضَائِصِ فَإِنْ
 جَسَّنَ الْجَنَائِذَ مُعْتَبَرٌ فِي جَنْسِ الْقَضَائِصِ كَالْأَطْرَافِ وَغَيْرِهَا
 وَالْغَرِيبُ كَالْتَعْلِيلِ بِالْفِعْلِ الْمَجْرُمِ لِعَرَضٍ فَاسْتَدْرَجَ
 حِمْلُ الْبَابِ فِي الْمَرَضِ عَلَى الْقَائِلِ فِي الْحُكْمِ بِالْمُعَارَضَةِ
 بِتَقْبِضِ الْمُقْصُودِ حَتَّى صَادَ تَوَرُّتُ الْمُسْتَوْثَةِ كَجَرِّمَاَنِ
 الْقَائِلِ وَكَالْتَعْلِيلِ بِالِاسْتِكَارِ فِي حِمْلِ التَّهْيِذِ عَلَى الْخَمْرِ عَلَى

تَقْدِيرُ عَدَمِ النَّصْرِ بِالْتَعْلِيلِ بِهِ وَالْمُرْسَلُ الَّذِي ثَبَتَتْ
 الْغَاوَةُ كَأَيَّابِ شَهْرَيْنِ ابْتِدَاءً فِي الظَّاهِرِ وَتَثْبُتُ عَلَيْهِ
 السَّبَبُ بِجَمِيعِ الْمَسَائِلِ وَفِي إِثْبَانِهِ بِتَخْرِجِ الْمَنَاطِ نَظَرًا وَمِنْ
 ثُمَّ قِيلَ هُوَ الَّذِي لَا تَثْبُتُ مَنَاسِبَتُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُفَضَّلٍ
 وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ مَا يُوْهِمُ الْمَنَاسِبَةَ وَبَيِّنُهَا عَنِ الطَّرِيقِ
 بِأَنَّ وَجُودَهُ كَالْعَدَمِ وَعَنِ الْمَنَاسِبِ الدَّائِمِ بِأَنَّ مَنَاسِبَتَهُ
 عَقْلِيَّةٌ وَإِنْ لَمْ يَرُدَّ شَرْعٌ كَالِاسْتِكَارَةِ فِي التَّحْرِيمِ مِثَالُهُ
 طَهَارَةٌ تَرَادُ لِلصَّلَاةِ فَيَنْتَعِبُ لَهَا الْمَاءُ كَطَهَارَةِ الْحَدِيثِ
 فَالْمَنَاسِبَةُ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ وَاعْتِبَارُهَا فِي مَسْئَلِ الْمُصْحَفِ وَالصَّلَاةِ
 مَوْهِمٌ وَقَوْلُ الرَّادِّ لَهُ إِيْمَانٌ يَكُونُ مَنَاسِبًا أَوَّلًا وَالْأَوَّلُ
 بِجَمْعٍ عَلَيْهِ فَلَيْسَ بِهِ وَالشَّيْءُ طَرْدٌ قِيلَ لِي أَجِيبُ

مَنَاسِبُ وَالْجَمْعُ عَلَيْهِ الْمَنَاسِبُ لِلدَّائِمِ أَوَّلًا وَوَاحِدٌ
 مِنْهُمَا **الطَّرِيقُ وَالْعَكْسُ** الْمَنَاسِبَةُ لَا يَتَّبَعُ
 بِمَجْزُورِهِ قَطْعًا وَلَا طَرَفًا لَنَا إِنْ الْوَصْفُ الْمُتَّصِفُ بِذَلِكَ
 إِذَا خَلَا عَنِ السَّبَبِ أَوْ لَوْ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ غَيْرِهِ أَوْ غَيْرُ
 ذَلِكَ جَازٍ أَنْ يَكُونَ مَلَكًا وَمَا لِلْعِلَّةِ كَذَا حِجَّةِ الْمُسْتَكْرِ وَلَا
 قَطْعٌ وَلَا طَرَفٌ وَاسْتَدْلَالُ الْغَزَلِ بِأَنَّ الْإِلْهَادَ سَلَامَتُهُ
 مِنَ النَقْصِ وَسَلَامَتُهُ مِنْ مُفْسِدٍ وَاحِدٍ لَا يُوْجِبُ انْقِطَاعَ
 كُلِّ مُفْسِدٍ وَلَوْ نَلِمَ فَلَا مَنَاجَاةَ إِلَّا بِمُصْحَفٍ وَالْعَكْسُ لَيْسَ
 شَرْطًا فِيهَا وَلَا يُوْثَرُ وَأَجِيبُ قَدْ يَكُونُ لِلْإِجْتِمَاعِ تَأْيِيدُ
 كَأَجْزَاءِ الْعِلَّةِ وَاسْتَدْلَالُ بِأَنَّ الدَّوْرَانَ فِي الْمُتَضَافِينَ
 وَلَا عِلَّةَ وَأَجِيبُ انْتَفَتْ بِدَلِيلٍ خَافِضٍ مَانِعٍ قَالُوا

عن

المس

إِذَا حُصِّلَ الدَّوَرَانُ وَمَنَعَ مِنَ الْعِلَّةِ حُصْلُ الْعِلْمِ أَوِ الظَّنُّ
عَادَةً كَالْوَحْيِ إِنَّمَا نَفِصَتْ ثُمَّ تَرَكَ فَلَمْ يَفْضَبْ
وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ عِلْمُ اللَّهِ فِي الْغَضَبِ حَتَّى إِذَا لَطَفَ
يَعْلَمُونَ ذَلِكَ قُلْتَ أَلَا ظَهَرَ انْتِفَاءُ غَيْرِ ذَلِكَ
بِحُجَّتِ أَوْ بَيَانِهِ الْأَصْلُ لَمْ يَنْطَقْ وَهُوَ طَرِيقُ مُسْتَقْلِلٍ وَيَتَوَقَّعُ
بِذَلِكَ وَالْقِيَاسُ حَلِيٌّ وَخَفِيَ فَاكْبَلِي مَا قَطَعَ بَنِي
الْفَارِقِ فِيهِ كَالْأَمَةِ وَالْعَبْدِ فِي الْعَنْقِ وَبَنَفْسِهِمْ إِلَى قِيَاسِ
عِلَّةٍ وَقِيَاسِ دَلَالَةٍ وَقِيَاسِ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ فَلَا أَوْلَ مَا صَحَّحَ
فِيهِ بِالْعِلَّةِ وَالثَّانِي مَا يَجْمَعُ فِيهِ بِمَا يَلْزَمُهَا كَمَا لَوْ جَمَعَ بِأَحَدٍ
مَوْجِبِي الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ لِلْأَمَةِ الْآخِرِ كَقِيَاسِ قَطْعِ الْجَاغَةِ
بِالْوَلَدِ عَلَى قَتْلِهَا بِالْوَأْدِ بِوَسِطَةِ الْأَسْتِرَالِ فِي وَجُوبِ

الدَّيَّةِ عَلَيْهِمْ وَالثَّلَاثُ أَجْمَعُ بَنِي الْفَارِقِ **مسألة**
بَجُورِ الشَّعْدِ بِالْقِيَاسِ خِلَافًا لِلشَّيْعَةِ وَالتَّظَامِ وَبَعْضُ
الْمُعْزَلَةِ وَقَالَ الْقَطَّالُ وَأَبُو الْحُسَيْنِ يَجِبُ عَقْلُ لَسَا
الْقَطْعُ بِأَجْوَادِ وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْنُ لَمْ يَقَعْ وَسَيَاتِي قَالُوا الْعَقْلُ
يَمْتَنِعُ تَمَالَا يُؤْمَرُ فِيهِ الْخَطَأُ وَرَدَّ بَانَ مَنَعَهُ هُنَا لَيْسَ جِلَّةً
وَلَوْ شِئْنَا فَاذًا أَظُنُّ الصَّوَابَ لَا يَمْتَنِعُ قَالُوا قَدْ عَلِمَ الْأَمْرُ
بِمُخَالَفَةِ الظَّنِّ كَالشَّاهِدِ الْوَاحِدِ وَالْعَبْدِ وَرَضِيعَةٍ
فِي عَشْرِ أَجَنِيَّاتٍ قُلْتَ بَلْ عَلِمَ خِلَافَهُ كَخَبَرِ الْوَاحِدِ
وَوَظَاهِرِ الْكِتَابِ وَالشَّهَادَاتِ وَغَيْرِهَا وَأَتَمَّ مَنَعَ مَا نَعَى
خَاصُّ النَّظَامِ إِذَا ثَبَتَ وَرُودُ الشَّرْعِ بِالْفَرْقِ
بَيْنَ الْمُنْمَا ثَلَاثَ كَأَيَّاجِ الْعُسْلِ وَغَيْرِهِ بِالْمَنَى دُونَ الْبَوْلِ
مِنَ الْمَنَى

وَعَسَلِ بَوْلِ الصَّبِيَّةِ وَتَضَعُ بَوْلِ الصَّبِيِّ وَقَطْعُ شَارِقِ الْقَلْبِ
 دُونَ غَاصِبِ الْكَشِيرِ وَالْجَلْدُ بِنَسْبِهِ إِلَى نَادُونَ نِسْبَةً
 الْكَفْرِ وَالْقَتْلُ شَاهِدٌ بَيْنَ دُونَ الزَّنا وَكَعْدَتِي الْمَوْتِ
 وَالْطَّلَافُ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْمُخْلَفَاتِ كَقَتْلِ الصَّيْدِ عَمْدًا وَخَطَاً
 وَالزَّادَةُ وَالزَّنا وَالْفَائِلُ وَالْوَالِحِي فِي الصَّوْمِ وَالْمُطَايَنُ فِي
 الْكَفَّارَةِ اسْتِحْجَالَ تَعَبُهُ بِالْقِيَّاسِ وَرُدُّهُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْتَعُ
 الْجَوَازَ لِحُجُوزِ انْتِفَاءِ مَصْلَاحَةِ مَا تَوْفَهُمْ جَامِعًا أَوْ وَجُودِ الْعَارِضِ
 فِي الْأَصْلِ أَوْ التَّمَرُّعِ وَلَا سَتَرَ أَلِ الْمُخْتَلَفَاتِ فِي مَعْنَى جَامِعِ
 أَوْ لَا خِصَاصٍ كُلِّ بَعْلَةٍ حَكَمَ خِلَافَهُ قَالُوا يَفْضُلُ إِلَى الْأَخْلَافِ
 فَيُرَدُّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ وَرُدُّهُ بِالْعَمَلِ
 بِالظُّوَاهِرِ وَبِإِنْ الْمَرَادُ الشَّاقِصُ أَوْ مَا يُجْلَى بِالْبَلَاغَةِ فَأَمَّا

الْأَحْكَامُ فَمَنْطُوعٌ بِالْاِخْتِلَافِ فِيهَا قَالُوا إِنْ كَانَ
 كُلُّ مَجْتَهِدٍ مُصِيبًا فَكُنُ الشَّيْءُ وَيَقْبِضُهُ جَفَاً مَحَالٌ وَإِنْ كَانَ
 الْمُصِيبُ وَاحِدًا فَتَصَوُّبُ أَحَدِ الظَّاهِرِينَ مَعَ الْأَسْتِوَاءِ
 مُحَالٌ وَرُدُّهُ بِالظُّوَاهِرِ وَبِإِنْ النِّقِيبِ شَرِّهُمَا الْإِتِّحَادُ
 وَبِإِنْ تَصَوُّبُ أَحَدِ الظَّاهِرِينَ لَا يَجِبُ جَانِبُهُ قَالُوا إِنْ كَانَ
 الْقِيَاسُ كَالْتَقَى الْأَصْلِ فَسُتَغْنَى عَنْهُ وَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا
 فَالظَّنُّ لَا يَعَارِضُ الْيَقِينَ وَرُدُّهُ بِالظُّوَاهِرِ وَبِجَوَازِ مُخَالَفَةِ
 النِّقَى الْأَصْلِي بِالظَّنِّ قَالُوا احْكُمِ اللَّهُ لِيَسْتَلِمْ حَبْرُهُ عَنْهُ
 وَيَسْتَحِيلُ بَعْدَ التَّوَقُّفِ قُلْنَا الْقِيَاسُ نَوْعٌ مِنَ
 التَّوَقُّفِ قَالُوا ابْتِنَا قَضُ عِنْدَ تَعَارُضِ عِلْمَيْنِ وَرُدُّهُ بِالظُّوَاهِرِ
 وَبِإِنَّهُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا رَجَحَ فَإِنْ تَعَدَّدَ وَقِفَ عَلَى قَوْلٍ



وَتَحْتَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ وَإِنْ تَعَدَّدَ فَوَاحٍ مُوَجِبٌ
النَّصُّ لَا يَتَّبَعُ بِالْأَحْكَامِ فَقَضَى الْعَقْلُ بِالْوُجُوبِ وَرُدَّ
بِأَنَّ الْعُمُومَ يَجُوزُ أَنْ يَتَّبَعَ مِثْلُ كُلِّ مُسَكِّنٍ حَرَامٌ
مسألة القابلون بالجواز قابلون بالوقوع
الآدَاوُدَ وَابْنَهُ وَالْقَاسَانِيَّ وَالنَّهْرِيَّ وَالْأَكْثَرُ بِدَلِيلِ
الْتِمَاحِ وَالْأَكْثَرُ قَطْعِيٌّ خِلَافًا لِلْإِسْنَيْنِ لَنَا
ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ عَنْ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ
عَدَمِ النَّصِّ وَإِنْ كَانَ النِّصَابُ ضَيْلُ أَحَادٍ وَالْعَادَةُ تُقْضَى
بِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقَاطِعٍ وَإِذَا تَكَرَّرَ وَشَاعَ
وَلَمْ يُكْرَرْ وَالْعَادَةُ تُقْضَى بِأَنَّ السَّكُوتَ فِي مِثْلِهِ وَفَاقَ مِنْ
ذَلِكَ رُجُوعُهُ إِلَى الْإِسْنَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِتَالِ بَعْضِ

حَبِطَةً عَلَى الزَّكَاةِ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْأَنْصَارِ
فِي أَمِّ الْأَبِ تَرَكَتِ الْبَنِي لَوْ كَانَتْ فِي الْمَيْتَةِ وَرَدَّ الْجَمْعُ
فَشَرَكَ بَيْنَهُمَا وَتَوَرَّجَتْ عَنْهُمَا الْمَشُورَةُ بِالزَّيْرِ وَقَوْلُ
عَلِيٍّ لَعَمْرُكَ لِمَا شَرَكْتَ فِي قِتَالِ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ أَزَايْتُ
لَوْ اشْتَرَكْتَ نَفْسِي فِي سَرِقَةٍ وَمِنْ ذَلِكَ الْحَاقُّ بَعْضُهُمْ
الْجَدُّ بِالْأَخِ وَبَعْضُهُم بِالْأَبِ وَذَلِكَ كَثِيرٌ فَإِنْ قِيلَ أَجَابَ
أَحَادِيثُ قَطْعِيٌّ سَلَمْنَا لَكِنْ جُوزَ أَنْ يَكُونَ عَمَلُهُمْ بَعْضُهُمَا
سَلَمْنَا لَكُمْ بَعْضُ الصَّحَابَةِ سَلَمْنَا أَنْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ
نَكِيٍّ دَلِيلٌ وَلَا مُسَلِّمٌ نَحْنُ الْإِنْفَادِ سَلَمْنَا لَكُمْ لَا
يَكُنْ عَلَى الْمَوَافَقَةِ سَلَمْنَا لَكُمْ أَيْسَرُ مَخْصُصَةٌ
وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّهَا مُتَوَاتِرَةٌ فِي الْمَعْنَى كَجَمَاعَةٍ

جماعة

عَلَى وَعَنِ الثَّانِي الْقَطْعُ مِنْ شَيْءٍ فَمَا بَانَ الْعَمَلُ بِهَا وَعَنِ الثَّالِثِ
 شَيْءًا عَنْهُ وَتَكْرِيزُهُ قَاطِعٌ عَادَةٌ بِالْمُؤَافَقَةِ وَعَنِ الرَّابِعِ
 أَنَّ الْعَادَةَ تَقْضِي شَقْلَ مِثْلِهِ وَعَنِ الْخَامِسِ مَا شَبَّحَ فِي
 الثَّالِثِ وَعَنِ السَّادِسِ الْقَطْعُ بِأَنَّ الْعَمَلَ لَمْ يَهْوَ بِهَا لَاحِظًا
 لِحُضُورِهَا كَالظَّوَاهِرِ وَأَسْتَدِلَّ بِمَا تَوَاتَرَ مَعْنَاهُ مِنْ
 ذِكْرِ الْعِلَلِ لِبَيْتِي عَلَيْهَا مِثْلُ إِذْ بَيَّتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبْلَدِ
 دَبْنٍ أَيْتَقَضُ الرُّطْبُ وَلَيْسَ بِالْبَيْتِ وَأَسْتَدِلَّ بِالْحَاقِ
 كُلِّ زَانٍ نَمَاعِينَ وَرَدَّ بِأَنَّ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 جَعَلِي عَلَى الْوَاحِدِ وَالْإِجْمَاعِ وَأَسْتَدِلَّ بِمِثْلِ مَا عَتَبَرُوا
 وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْأَقَاظِ أَوْ فِي الْأُمُورِ الْعَقْلِيَّةِ مَعَ أَنَّ
 ضَيْغَةَ أَفْعَلٍ مُحْتَمَلَةٌ وَأَسْتَدِلَّ بِحَدِيثٍ مُعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ وَعَنْهُ الظَّنُّ **مسألة** النَّقْرُ عَلَى
 الْعِلَّةِ لَا يَكْفِي فِي التَّعْدِي دُونَ التَّعْبِيدِ بِالْقِيَّاسِ
 وَقَالَ أَحْمَدُ وَالْقَاسِمَانِي وَأَبُو بَكْرِ الرَّازِي وَالْكَوْخِي
 يَكْفِي وَقَالَ الْبَصْرِيُّ يَكْفِي فِي عِلَّةِ التَّحْرِيمِ لَا غَيْرَهَا
 لَا لَنَا الْقَطْعُ بِأَنَّ نَقْرًا أَعْنَقْتُ عَامًّا لِلْحُسْنِ
 طَلَبُهُ لَا يَقْتَضِي عِنُقَ غَيْرِهِ مِنْ حُسْنِي الْخَلْقِ قَالُوا
 حَرَّمَ الْأَخْمَرُ لَا تَكَارُهُ مِثْلَ حَرَّمَ كُلَّ مَسْكِينٍ وَرَدَّ
 بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِثْلُهُ عِنُقَ مَنْ تَقَدَّمَ قَالُوا لَمْ يُعْنُقْ لَانَّهُ
 غَيْرُهُ ضَرْبٌ مِنَ الْحَقِّ لَا دَمِي قُلْتُ يَغْنُقُ بِالضَّرْبِ نَجْ
 وَبِالظَّاهِرِ قَالُوا لَوْ قَالَ الْأَبُ لَا تَأْكُلْ هَذَا لَانَّهُ
 مَسْمُومٌ فَهُمْ عَرَفُوا الْمَنْعَ مِنْ كُلِّ مَسْمُومٍ قُلْتُ لَنَا

لِقَرْبَةِ شَفَعَةِ الرَّبِّ خِلَافَ الْأَحْكَامِ فَإِنَّهُ قَدْ جُحِضَ لِأَمْرِ
لَا يَدْرَكَ قَالُوا وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّعِيمِ لَعْنَةٌ عَنِ الْفَائِدَةِ وَاجِبٌ
بِغْتُلِ الْمَعْنَى فِيهِ وَلَا يَكُونُ النَّعِيمُ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَالُوا وَقَالَ لَانْكَارُ
عِلَّةِ الْخَيْرِ لَعْنٌ فَكَذَلِكَ مَذَاقُنَا حُجْمٌ بِالْعِلَّةِ عَلَى كُلِّ
اِسْتِكَارٍ فَالْحَمْرُ وَالْبَيْدُ سَوَاءٌ الْبَصَرِ مِنْ تَرْكِ أَكْلِ شَيْءٍ
إِلَّا إِذَا دَلَّ عَلَى تَرْكِهِ كُلُّ مُؤَدٍّ خِلَافٍ مَنْ تَصَدَّقَ عَلَى فَيْضٍ
قُلْنَا إِنْ يَلَمُّ فَلِقَرْبَةِ النَّاسِ خِلَافَ الْأَحْكَامِ هـ
مَسْئَلَةٌ الْقِيَاسُ يُجْرَى فِي الْجُدُودِ وَالْكَفَارَاتِ
خِلَافًا لِلْحَقِيقَةِ لِأَنَّ الدَّلِيلَ غَيْرُ مُخْتَصٍ وَقَدْ جُدَّ فِي الْحَمْرِ
بِالْقِيَاسِ وَابْتِغَاءَ الْحُكْمِ لِلظَّنِّ وَهُوَ جَائِلٌ كَغَيْرِهِ قَالُوا فِيهِ
تَقْدِيرٌ لَا يُعْقَلُ كَأَعْدَادِ الزَّكَاةِ قُلْنَا إِذَا مِثَمَّتِ الْعِلَّةُ

وَجِبَ كَالْقَتْلِ بِالمِثْلِ وَقَطَعَ النَّاسُ قَالُوا أَدْرُوا الْجُدُودَ
بِالشُّبُهَاتِ وَرَدُّ نَجْوَى الْوَاحِدِ وَالشَّهَادَةُ **مَسْئَلَةٌ**
لَا يَصِحُّ الْبَيِّنَاتُ فِي الْأَشْيَاءِ لِسَانَهُ مِثْلُ لَانِ الْقَرْصِ
تَغَايِرُ الْوَصْفَيْنِ فَلَا أُصْلَ لَوْصَفِيَا الْفَرْعِ وَأَيْضًا عِلَّةُ
الْأُصْلِ مُشْفِيَةٌ عَنِ الْفَرْعِ فَلَا جَمْعَ وَأَيْضًا إِنْ كَانَ الْجَامِعُ
بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ حِكْمَةً عَلَى الْقَوْلِ بَصَحَّتْ أَوْ ضَالَّتْ لَهَا اخْتِدَ
السَّبَبُ وَالْحُكْمُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَامِعٌ فَفَاسِدٌ قَالُوا اثْبَتِ الْمِثْلَ
عَلَى الْمُجْدِدِ وَاللَّوْاطِ عَلَى الْإِنِّ مَا قُلْنَا لَيْسَ بِجَلِّ الْفَرْعِ لِأَنَّهُ
سَبَبٌ وَاحِدٌ ثَبَتَ لَهُمَا عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ وَهُوَ الْقَتْلُ الْعَدَا
الْعَدُوَّانَ وَالْبَلَاغُ فَرَجَّ فِي فَرْجٍ هـ **مَسْئَلَةٌ**
لَا يَجْرَى الْقِيَاسُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ لِأَنَّهُ ثَبَتَ مَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ

كالديهة والقياس فرع المعنى وأيضاً قد بينا أمثاله
 في الأسباب والشروط قالوا أمثاله فيجب تساويها
 في الجائز قلنا قد كشع أو يجوز في بعض النوع لا
 بخلاف المشترك بينهما **الإعترافات**
 راجعة إلى منع أو معارضة واللام تنوع وهي خمسة وعشرون
 الاستفسار وهو طلب معنى اللفظ لاجمال أو غرابية
 وببانه على المعترض من صحته على مقتضى ولا يكلف بيان
 الشاوي لعشره ولو قال الثفاوت يستدعي ترجيحاً بأمير
 والأمثل عدمه لكان جيداً وجوابه بظهوره في متصودره
 بالنقل أو بالعنف أو بقرائن معه أو بتفسيره وإذا قال
 يلزم ظهوره في أحد هما دفعا للاجمال وقال يلزم ظهوره

بينهما

فبما قصدت لأنه غير ظاهر في الآخر اتفاقاً فقد صوبه بعضهم
 وأما تفسيره بما لا يحتمله لغة فمن حسن اللعب
فساد الإعتبار وهو مخالفة القياس للنسب
 وجوابه الطعن أو منع الظهور أو التأويل أو القول بالموت
 أو المعارضة ثمثله فيسلم القياس أو يبين ترجحه على
 النص بما تقدم مثل ذبح من أهله في محله لذبح ناسي
 التسمية قبور دولا ناكلوا فيقول مؤول بذبح عبدة
 الأوثان بدليل ذكر الله تعالى على قلب المؤمن متى أو لم
 يشتم أو بترجحه لكونه مقيساً على الناسي المختص
 باتفاق فإن أيدى فارق فهو من المعارضة

مس

فساد الوضوح وهو كون الجامع ثبتاً اعتباراً
 مثبت

يَنْقُطُ لاسْتِقَالِهِ وَأَخْتَارَ الْغَزَالَ اتِّبَاعَ عَرَفِ الْمَكَانِ
 وَقَالَ الشَّيْخُ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ فَلَا يَلْزَمُهُ دَلَالَةُ عَلَيْهِ وَهُوَ
 بَعِيدٌ إِذْ لَا تَقْوَمُ الْحُجَّةُ عَلَى خَصْمِهِ مَعَ مَنَعِ أَصْلِهِ وَالْمُخْتَارُ
 لَا يَنْقُطُ الْمَعْتَرِضُ بِحُجَّةِ الدَّلَالَةِ بَلْ لَهُ أَنْ يَعْتَرِضَ إِذْ لَا
 يَلْزَمُ مِنْ صَوْرَةِ دَلِيلِ صِحَّتِهِ قَالُوا خَارِجٌ عَنِ الْمَقْصُودِ إِلَّا مِثْلَ
 قُلْنَا لَيْسَ خَارِجٌ هـ **النَّفْسِيَّةُ** وَهُوَ كَوْنُ اللَّفْظِ
 مُتَرَدِّدًا بَيْنَ مَرْنَيْنِ أَحَدُهُمَا مَمْنُوعٌ وَالْمُخْتَارُ زُرُودُهُ
 مِثَالُهُ فِي الصَّحِيحِ الْخَاضِرِ وَجِدَ السَّبَبَ بَعْدَ الْمَاءِ
 فَسَاعَ التَّيَمُّ فَيَقُولُ السَّبَبُ تَعَذُّرُ الْمَاءِ أَوْ تَعَذُّرُ
 الْمَاءِ فِي السَّفَرِ أَوْ الْمَرَضِ ^{مَعَا} الْأَوَّلُ مَمْنُوعٌ وَجَائِزُهُ مَنَعٌ
 يَأْتِي وَلَكِنَّهُ بَعْدَ تَقْسِيمِهِ وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي وَجَدَ سَبَبَ

لنفسه

يَنْقُضُ أَوْ أَجْمَاعٍ فِي تَقْبِضِ الْحُكْمِ مِثْلُ مَنَعٍ فَيَسْتَنْ
 فِيهِ الذِّكْرُ أَوْ كَالِاسْتِطَابَةِ فَيَرِدُ أَنَّ الْمَنَعَ مُعْتَبَرٌ فِي
 كَرَاهَةِ الذِّكْرِ أَوْ عَلَى الْخَفِّ وَجَوَابُهُ بَيَانُ الْمَانِعِ لِلْمَعْتَرِضِ
 لِلتَّكْلِيفِ وَهُوَ نَقْضُ الْآثَانَةِ يُثْبِتُ التَّقْبِضَ فَإِنْ ذَكَرَهُ
 بِأَصْلِهِ فَهُوَ الْقَلْبُ فَإِنْ يَنْ مَنَاسِبَتُهُ لِلتَّقْبِضِ مِنْ
 غَيْرِ أَصْلٍ مِنَ الْوَجْهِ الْمُدَّعَى فَهُوَ الْقَدْحُ فِي الْمَنَاسِبَةِ
 وَمِنْ غَيْرِهِ لَا يَقْدَحُ إِذَا قَدْ بَكَوْنُ لِلْوَصْفِ جِهَانِ كَاوْنِ
 الْمَجْلِ مَشْتَرِكٍ بِسَبَبِ الْإِبَاحَةِ لِإِبَاحَةِ الْخَاطِلِ وَالْمُخْتَارِ
 لِقَطْعِ أَطْمَاعِ النَّفْسِ هـ **مَنَعُ حُكْمِ الْأَصْلِ**
 وَالصَّحِيحُ لَيْسَ قَطْعًا لِلْمُسْتَدَلِّ بِحُجَّةٍ لَهُ لِأَنَّهُ كَمَنْعٍ مُقَدَّمَةٍ
 كَمَنْعِ الْعِلَّةِ فِي الْعِلِّيَّةِ وَوُجُودِهَا قَدْ ثَبَّتَتْهَا بِاتِّفَاقٍ وَقِيلَ

اللتحي

١٤
 اسْتَيْقَظَ الْقَضَا فِي حَيْثُ مَنَعَ مَانِعَ الْإِلْجَاءِ إِلَى الْحَرَمِ
 أَوْ عَدَمِهِ فَمَا ضَلَّهُ طَلَبُ نَحْيِ الْمَانِعِ وَلَا يَلْزَمُ
مَنْعُ وَجُودِ الْمَدْعَى ^{عَلَّةٌ فِي الْأَصْلِ مِثْلُ حَيَاةٍ}
 يُغْتَلَبُ مِنْ وَلَوْ غَدَ شَبَعًا وَلَا يَطْهَرُ بِالْإِدْبَاعِ كَالْحَيَاةِ
 فَيَمْنَعُ وَجَوَابُهُ بِإِثْبَاتِهِ بِدَلِيلِهِ مِنْ عَقْلِ أَوْ حِسِّ أَوْ شَرَحٍ
مَنْعُ كَوْنِهِ عِلَّةً ^{وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْأَسْوَءِ}
 لِعُمُومِهِ وَتَشَعُّبِ مَسْأَلَتِهِ وَالْحُتَّازُ قَبُولَهُ وَالْأَدَى إِلَى
 اللَّعِبِ فِي التَّمَسُّكِ بِكُلِّ طَرْدٍ قَالُوا الْقِيَاسُ رَدُّ فَرْعٍ إِلَى أَصْلِ
 بِجَامِعٍ وَقَدْ حَصَلَ قُلْتُ بِجَامِعٍ يُظَنُّ مِثْلُهُ قَالُوا عَجَزُ
 الْمَعَارِضِ دَلِيلُ صِحِّهِ فَلَا يَسْمَعُ الْمَنْعُ قُلْتُ بَلْزَمُ أَنْ يُفْخَمَ
 كُلُّ صَوْرَةٍ كُلُّ دَلِيلٍ لِعِجْزِ الْمَعْرِضِ وَجَوَابُهُ بِإِثْبَاتِهِ بِأَحَدِ مَسْأَلَتِهِ

١٥
 فَيَرُدُّ عَلَى كُلِّ مِنْهَا مَا هُوَ شَرْطُ تَطَايُرِ الْكَلَامِ بِالْإِجْمَاعِ
 وَالنَّائِيلِ وَالْمُعَارِضَةِ وَالْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ وَعَلَى السُّنْدِ ذَلِكَ
 وَالطَّعْنُ بَأَنَّهُ مِنْ سُلٍّ أَوْ مَوْقُوفٍ وَفِي رَوَايَةٍ ضَعِيفَةٍ أَوْ
 قَوْلٍ شَبَّحَهُ لَهُ مِنْ وَهْنٍ وَعَنَى وَعَلَى تَحْزِيحِ الْمَنَاطِ مَا يَأْتِي وَمَا
 تَقْدَمُ **عَدَمُ النَّائِبِ** ^{وَقُسْمٌ أَوْ مَعْدَةٌ}
 اقْتِشَامُ عَدَمِ النَّائِبِ فِي الْوَصْفِ مِثْلَهُ صَلَاحُهُ لَا يَقْتَضِي
 وَلَا تَقْدَمُ كَالْمَعْرُوبِ لِأَنَّ عَدَمَ الْقَضَرِ فِي نَفْيِ التَّقْدِيمِ طَرْدٌ
 فَيَرْجِعُ إِلَى سُؤَالِ الْمُطَالَبَةِ الْفَكَارِيِّ عَدَمُ النَّائِبِ فِي الْأَصْلِ
 مِثْلَهُ فِي بَيْعِ الْغَائِبِ مِثْلُ غَيْرِ مَنْزِيٍّ فَلَا يَقْبَحُ كَالطَّيْرِ
 فِي الْمَوَازِ فَإِنَّ الْعِجْزَ عَنِ التَّسْلِيمِ مُسْتَقْتَدِلٌ وَجَاحِضُهُ مُعَارِضَةٌ
 فِي الْأَصْلِ الثَّلَاثُ عَدَمُ النَّائِبِ فِي الْحُكْمِ مِثْلَهُ فِي

بضعه

المُرْتَدُّ بَيْنَ مُشْرِكٍ كَوْنُ أَتْلَفُوا مَا لَمْ يَدَارِ الْحَرْبُ فَلَا ضَمَانَ
كَالْحَرْبِ وَدَارِ الْحَرْبِ عِنْدَهُمْ لَمْ يَدْرُ فَيَرْجِعْ إِلَى الْأَوَّلِ
السَّابِقِ عَدَمُ النَّاسِ فِي الْقِتَالِ مِثَالُهُ زَوْجَتُ نَفْسِهَا
وَلَا يَنْفَعُ كَالْوَزْوَجَةِ مِنْ غَيْرِ كَقَوْلِهِ وَجَا ضَلَّه كَالْكَائِنِ
وَكُلُّ فَرْضٍ حَوْلَ وَصْفٍ فِي الْعِلَّةِ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِطَنٍ دَرِهِ
مَرْدُودٌ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ فِيهِمَا هـ **الْفَدْحُ**
فِي الْمُنَاسَبَةِ بِمَا يَكُونُ مِنْ مَسْئَلَةٍ رَاجِحَةٍ
أَوْ مُسَاوِيَةٍ وَجَوَابُهُ بِالزَّجْحِ تَقْضِيًّا وَاجْمَالًا كَمَا سَبَقَ
الْفَدْحُ فِي أَفْضَاءِ الْحُكْمِ إِلَى الْمُقْصُودِ كَالْوَعْلِ حُرْمَةِ
الْمُصَاحَقَةِ عَلَى النَّكِيدِ بِكَاجِبَةٍ إِلَى ارْتِفَاعِ الْحِجَابِ الْمَوْدِيِّ
إِلَى الْغُجُورِ فَإِذَا ثَابِتٌ اسْتَدَّ بِأَبِ الطَّلَعِ الْمُغْضَى إِلَى مُقَدَّمَاتِ

الْهَرَمِ وَالْتِظَنِّ الْمُقْضِيَةِ إِلَى ذَلِكَ فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ بِلَيْتِهِ
بَابِ الْبِنَاجِ أَفْضَى إِلَى الْغُجُورِ وَالنَّفْسُ مَا يَلِيهِ إِلَى الْمَنْوَعِ
وَجَوَابُهُ أَنْ لِكُلِّ بَيْدٍ يَمْنَعُ عَادَةً بِمَا ذَكَرْنَاهُ فَيَصْنَعُ
كَالطَّبِيعِيِّ كَالْأَمَّهَاتِ هـ **كُونُ الْأَوْصَافِ خَفِيًّا**
كَالِرَضَى وَالْقَصْدِ وَالْحَقِّ لَا يَعْرِفُ الْحَقُّ وَجَوَابُهُ ضَبْطُهُ
بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الصَّبْغِ وَالْأَنْعَالِ هـ **كُونُ نَوَافِلِهِ**
مُنْضَبَطٌ كَالْعَلِيلِ بِحُكْمِ وَالْقَاصِدِ كُلِّهِ وَالْمَشَقَّةِ
وَالزَّجْرِ فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَانِ
وَالْأَحْوَالِ وَجَوَابُهُ إِمَّا أَنْ يَنْضَبِطَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِصَاطِئِ كَضْبِ
الْحَرَجِ بِالسَّقَرِ وَنَحْوِهِ هـ **النَّقْصُ** كَمَا تَقَدَّمَ وَفِي
تَمَكِّنِ الْمُعْتَرِضِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى وجودِ الْعِلَّةِ إِذَا سَبَقَ تَالِي

بِمَكْنُ مَا لَمْ يَكُنْ حِكْمًا شَرَّ عِيَا وَرَابِعُهَا مَا لَمْ يَكُنْ طَرِيقًا
 اَوَّلِي بِالْقَدَحِ قَالُوا اَوَلَوْ دَلَّ الْمُسْتَدِلُّ عَلَى وُجُودِ الْعِلَّةِ
 بِدَلِيلٍ مُوْجُودٍ فِي مَحَلِّ النَّقْضِ ثُمَّ مَنَعَ وُجُودَهَا فَقَالَ الْمَعْتَرِضُ
 يَتَنَقَّضُ دَلِيلُكَ لَمْ يَسْمَعْ لِأَنَّهُ اشْتَقَّ مِنْ نَقْضِ الْعِلَّةِ إِلَى
 نَقْضِ دَلِيلِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ أَمَّا لَوْ قَالَ يَلْزَمُكَ إِمَّا انْتِقَاضُ
 عِلَّتِكَ أَوْ انْتِقَاضُ دَلِيلِهَا كَانَ مُتَجَهِّمًا وَلَوْ مَنَعَ الْمُسْتَدِلُّ
 تَخَلَّفَ الْحُكْمُ فَفِي تَمَكُّنِ الْمَعْتَرِضِ مِنَ الدَّلَالَةِ ثَالِثُهَا يَكُنُّ
 مَا لَمْ يَكُنْ طَرِيقًا أَوَّلِي وَالْمُخْتَارُ لَا يَجِبُ الِاجْتِهَادُ مِنْ
 النَّقْضِ وَثَالِثُهَا الْآخِرُ فِي الْمُسْتَدِلِّاتِ لَسَانَهُ سُئِلَ
 عَنِ الدَّلِيلِ وَانْتِفَاءِ الْمَعَارِضِ لَيْسَ مِنْهُ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ وَازِدٌ
 وَإِنْ حِثَّرَ زَانِقًا وَجَوَابُهُ بَيَانُ مُعَارِضِ اقْتَضَى

فمنع

المصلحة

تَتَبَيَّنُ الْحُكْمُ أَوْ خِلَافَهُ كَالْعَرَايَا وَضَرْبُ الدِّبْيَةِ أَوْ لِدْفَعِ
 مَفْسَدَةٍ أَكْثَرُ كَحُلِّ الْمَيْسَةِ لِلْمُضْطَرِّ فَإِنْ كَانَ التَّغْلِيلُ
 بِنَظَرٍ هِيَ عَامٌ حُكْمٌ بِتَخْصِصِهِ وَتَقْدِيرِ الْمَانِعِ كَمَا تَقَدَّمَ
الكثير وَهُوَ نَقْضُ الْمَعْنَى وَالْكَلَامُ فِيهِ كَالنَّقْضِ
المعارج **ضرب في الأصل** مَعْنَى آخَرُ إِمَّا
 مُسْتَقْبَلٌ كَمُعَارَضَةِ الطَّعْمِ بِالْكَيْلِ أَوْ الْقُوَّةِ أَوْ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ
 كَمُعَارَضَةِ الْقَتْلِ الْعَدُوَّ وَإِنْ بَاكَرَ وَالتَّخَارُفُ لَهَا لَسَانًا
 لَوْلَمْ تَكُنْ مَقْبُولَةً لَمْ يَمْنَعْ التَّحْكُمُ لِأَنَّ الدُّعَى عَلَى عِلَّةٍ لَيْسَ بِأَوَّلِي
 بِالْجُنُبِيَّةِ أَوْ الِاسْتِثْلَالِ مِنْ وَصْفِ الْمَعَارِضَةِ فَإِنْ
 دُحِجَ بِالنَّوَسَعَةِ مَبْعِ الدَّلَالَةِ وَلَوْ سَلِمَ عَوْرُضٌ بِأَنَّ
 الْأَصْلَ انْتِفَاءُ الْأَحْكَامِ وَبَاعْتِبَارُهُمَا مَعَاوَايَ فَلَمَّا

يشنع

ثَبَتَ أَنَّ مَبَاحِثَ الظَّاهِرَةِ كَانَتْ جَمْعًا وَفَرَقًا قَالُوا
 اسْتَدْلُوا لَهُمَا بِالنَّاسِبَةِ يَسْتَلْزِمُ التَّعَدُّ قُلْنَا
 نَحْكُمُ بِالطَّلُوعِ كَمَا لَوْ أُعْطِيَ قَرْيَتَانِ عَالِمًا وَفِي لَزُومٍ بَيَانٍ
 نَفَى الْوَصْفَ عَنِ الْقَرَجِ ثَالِثًا هَا صَرَّحَ لَزِمَ لَنَا
 أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُصَرَّحْ فَقَدْ اتَّيَّحَ مَا لَا يَنْتَهِضُ مَعَهُ الدَّلِيلُ
 فَإِنْ صَرَّحَ لَزِمَ الْوَقَارُ بِمَا صَرَّحَ وَالْمُخْتَارُ لَا يَخْتَارُ إِلَى
 أَصْلٍ لِأَنَّ جَا ضَلَّهُ نَفَى الْحُكْمَ لِعَدَمِ الْعِلَّةِ أَوْ صَدَّ الْمُسْتَدِلُّ
 عَنِ التَّغْلِيلِ بِذَلِكَ وَابْتِذَا فَا مَثَلُ الْمُسْتَدِلِّ أَصْلُهُ وَجَوَابُ
 الْمُعَارَضَةِ إِمَّا يَمْنَعُ وَجُودَ الْوَصْفِ أَوْ الْمَطَالِبَةِ بِتَأْثِيرِهِ إِنْ
 كَانَ مُجْتَبَاً بِالنَّاسِبَةِ أَوْ الشَّبَهَةِ لَا بِالسَّبَرِ أَوْ مَخْفَاً بِهِ
 أَوْ عَدَمِ انْضِبَاطِهِ أَوْ مَنَعِ ظُهُورِهِ أَوْ انْضِبَاطِهِ أَوْ بَيَانٍ

أَنَّهُ عَدَمُ مُعَارَضَةٍ فِي الْقَرَجِ مِثْلُ الْمَصْرُومِ عَلَى الْمُخْتَارِ
 بِجَمَاعٍ الْقَتْلِ فَيُعْتَرَضُ بِالطَّوَائِعِ فَجَبِّتُ بِأَنَّهُ عَدَمُ
 الْإِكْتِنَاهِ الْمُنَاسِبِ نَقِضُ الْحُكْمِ وَذَلِكَ طَرْدُ أَوْسَرِ
 كَوْنُهُ مُلَغًا أَوْ سَيِّئًا سَتَقِلَّ لَ مَا عَدَّاهُ فِي صَوْنِهِ بَظَاهِرِهِ
 أَوْ أَجْمَاعٍ مِثْلُ لَا يَتَّبِعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ فِي مُعَارَضَةِ
 الْمَطْعُومِ بِالْكَيْلِ وَمِثْلُ مَنْ يَدُلُّ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ
 فِي مُعَارَضَةِ الشَّدِيدِ بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِيمَانِ غَيْرُ مُسْتَعْرِضٍ
 لِلتَّعْيِيمِ وَلَا يَكْفِي اثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي صَوْنِهِ دُونَهُ بِجَوَارِ عِلَّةٍ أُخْرَى
 وَكَذَلِكَ لَوْ أَبْدَى أَمْرٌ أَخْرَجَ يَخْلُفُ مَا الْعَمَلُ فَسَدًا لِلْعَمَلِ
 وَيُسَمَّى تَعَدُّدُ الْوَصْفِ لِتَعَدُّدِ أَصْلَيْهَا مِثْلُ أَمَانٍ مِنْ مِثْلِهِ
 عَاقِلٍ فَصَحَّ كَالْجُرْ لَأَنَّهُمَا مِظَنَّتَانِ لَا ظَهَرَ مَصَالِحُ الْإِيمَانِ

فَيَعْتَرِضُ بِالْحِجْيَةِ فَإِنَّهَا مِطْنَةٌ الْمَذَاجِ لِلنَّظَرِ فَتَكُونُ أَكْمَلُ
 قُلُوبِهَا بِالْمَادُونِ لَهُ فِي الْقِتَالِ فَيَقُولُ خَلْفَ الْأَذُنِ الْحِجْيَةُ
 فَإِنَّهُ مِطْنَةٌ لِبَدَلِ الْوُسْعِ أَوْ لِعِلْمِ السُّبْدِ بِصَلَاةٍ وَجَوَابِهِ
 الْأَلْفَاءُ إِلَى أَنْ يَقِفَ أَحَدٌ نَمًا وَلَا يَنْتِذِرُ الْإِلْفَاءُ بَعْضُ الْمَعْنَى
 مَعَ تَسْلِيمِ الْمِطْنَةِ كَمَا لَوْ أَعْتَرِضَ فِي الرَّدِّ بِالزُّجُولَةِ فَإِنَّهَا
 مِطْنَةُ الْأَقْدَامِ عَلَى الْقِتَالِ قُلُوبِهَا بِالْمَقْطُوعِ الْيَدَيْنِ وَلَا يَكْفِي
 رُحْمَانُ الْمُعْتَرِضِ وَلَا كَوْنُهُ مُتَعَدِّيًا لِإِحْصَالِ الْحِجْيَةِ فَيَحْيَى
 التَّحْكِيمُ وَالصَّحِيحُ جَوَازُ تَعَدُّدِ الْأُمُورِ لِقُوَّةِ الظَّنِّ بِهِ وَفِي حَوَازِ
 اقْتِضَارِ الْمَعَارِضَةِ عَلَى أُصْلٍ وَاحِدٍ قَوْلَانِ وَعَلَى الْجَمْعِ فِي حَوَازِ
 اقْتِضَارِ الْمُسْتَدِلِّ عَلَى أُصْلٍ وَاحِدٍ قَوْلَانِ **الزَّكِيُّ وَقَدْ**
تَقَدَّمَ هَذَا النُّجْدَةُ وَمِمَّا يَلِيهَا فِي اجْتِزَاكِ الْبَلَدِ الْبَالِغِ

يَكُنْ فَجَازَ اجْتِزَاكِهَا كَالِصَّغِيرَةِ فَيُعَارِضُ بِالصَّغِيرَةِ
 وَيُعْتَرِضُ بِهَا إِلَى النَّبْتِ الصَّغِيرَةِ فَيُزَجُّ إِلَى الْمَعَارِضَةِ فِي
 الْأَصْلِ **مَنْعُ وَجُودِهِ فِي الْفَرْعِ**
 مِثْلُ أَمَّا مَنْ صَدَّ زَمَنُ أَهْلِهِ كَالْمَادُونِ فَيَمْنَعُ الْأَهْلِيَّةَ
 وَجَوَابُهُ بَيَانُ وَجُودِ مَا عَنَاهُ بِالْأَهْلِيَّةِ كَجَوَابِ مَنْعِهِ
 فِي الْأَصْلِ وَالصَّحِيحُ مَنْعُ السَّائِلِ مِنْ تَقْدِيرِهِ لِأَنَّ الْمُسْتَدِلَّ
 مُدْعٍ فَعَلَيْهِ اثْبَاتُهُ لِيَلَا يَنْتَشِرُ **المَعَارِضَةُ**
 فِي الْمَذَاجِ بِمَا يَقْنِضُ يَقْتِضُ الْحُكْمَ عَلَى غَوْظِ ثَبَاتِ الْعِلَّةِ
 وَالْمَحْتَارُ قَبُولُهُ لِيَلَا تَخْتَلُ فَايْدَةُ الْمُنَاطَرَةِ قَالُوا فِيهِ
 قَلْبُ الشَّاظَرِ وَدَدُ بَانَ الْقَصْدُ الْهَدْمُ وَجَوَابُهُ بِمَا يَعْتَرِضُ
 بِهِ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ وَالْمَحْتَارُ قَبُولُ النَّجْمِ بِالصَّافِيَيْنِ

العمل وهو المقصود والمختار لا يجب الا بما الى الترتيب
 في الدليل لانه خارج عنه وتوقف العمل عليه من توابع ودور
 المعارضة لدفعها لا انه منه **الفروق**
 وهو راجع الى احدى المعارضة وتبين واليهما معا على قول
اختلاف الضابط في الاصل والفرع مثل
 تشييدوا بالشهادة فوجب القصاص كالكسرة فيقال الضابط
 في الفرع الشهادة وفي الاصل الاكراه فلا يتحقق التساوي
 وجوابه ان الجامع ما اشتركا فيه من السبب المضبوط عن
 او بان افضاه في الفرع مثله او ادرج كالكسرة كان اصله المعنى
 للجوان فان ابعث الاولياء على القتل طلبا للتشفى اُغلب
 من ابعث الجوان بالاعزاء بسبب نفته وعلم عليه

فلا يضرب اختلاف اُصل السبب فانه اختلاف فرع
 واصل كما يفتاى الاثر في ملافا المريف على القابل
 في منع الاثر ولا يفيدان التفاوت فيهما ملغى لحفظ
 النفس كما في الفتاوى بين قطع الائمة وقطع الرقبة
 فانه لم يكن من الغاء العالم الغاء الجزء
اختلاف جنس المصلحة كقول
 السافعية اوجب فرجا في فرج مشتهى طبعاً محرم شرعاً
 فيجد كالزاني فيقال حكمة الفرع الصيانة عن زينة اللوا ط
 وفي الاصل دفع محذور واختلاف الانتساب فقد يفتاوان
 في نظير الشرع وجا ضله معارضة وجوابه كجوابه حذف
 خصوص الاصل **محال حكم الفرع بحكم**

كالبَيْعِ عَلَى النِّكَاحِ وَعَكْسُهُ وَجَوَابُهُ بَيَانُ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ
 رَاجِعٌ إِلَى الْمَجْلِ الَّذِي اِخْتَلَفَ شَرْطُ لَائِي الْحُكْمِ
الْقَلْبُ قَلْبُ الْمُنْجِي مَذْهَبُهُ وَقَلْبُ لَابَالِ
 مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ صَرِيحًا وَقَلْبُ بِالْاِثْمَامِ الْأَوَّلِ
 لَيْسَ وَلَا يَكُونُ قُرْبَةً بِنَفْسِهِ كَالْوَقُوفِ بِعَرَفَةَ فَيَقُولُ
 الشَّافِعِيُّ وَلَا يَشْتَرُطُ فِيهِ الصَّوْمُ كَالْوَقُوفِ بِعَرَفَةَ الشَّافِعِيُّ
 عَصُو وَصَوٍّ فَلَا يَكْفِي فِيهِ بِاَقْلٍ مَا يَنْطَلِقُ كَعَرَفَةَ فَيَقُولُ
 الشَّافِعِيُّ فَلَا يَنْقَدِرُ بِالدُّعَاءِ الثَّالِثِ عَقْدُ مَعَاوِضَةٍ
 فَيَنْجِي مَعَ الْجَمَلِ بِالْمَعْوِضِ كَالنِّكَاحِ فَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ فَلَا
 يَشْتَرُطُ فِيهِ خِيَارُ الزَّوْجَةِ لِأَنَّ مَنْ قَالَ بِالْفِجْهَةِ قَالَ
 اِخْيَارَ الزَّوْجَةِ فَإِذَا انْتَفَى اللَّازِمُ انْتَفَى الْمَلْزُومُ وَلِلْحَقِّ أَنَّهُ

نَوْعٌ مُعَارَضَةٌ اشْتَرَكَ فِيهِ الْأَصْلُ وَالْجَامِعُ فَكَانَ أَوَّلُ
 بِالْقَبُولِ **الْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ** وَحَقِيقَتُهُ
 تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ مَعَ بَقَاءِ النِّزَاعِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ الْأَوَّلِ
 أَنْ يَسْتَنْجِهُ مَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَحُلُّ النِّزَاعَ أَوْ مَلَا زَمَهُ مِثْلُ
 قَتْلِ مَا يَقْتُلُ غَالِبًا فَلَا يَبْقَى وَجُوبُ الْقَضَائِ بِحَرْفٍ قَدْ
 فُتِرَ دُونَ بَقَاءِ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ لَيْسَ يَحُلُّ النِّزَاعَ وَلَا يَقْتَضِيهِ
 الشَّافِعِيُّ أَنْ يَسْتَنْجِهُ اِبْطَالَ مَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مَا اخْدُ الْحَقِّمْ
 مِثْلُ التَّفَاوُتِ فِي الْوَسِيلَةِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبُ الْقَضَائِ
 كَالْمُتَوَسِّلِ إِلَيْهِ فَيُرَدُّ إِذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ اِبْطَالِ مَا يَمْنَعُ اِثْنًا
 الْمَوَانِعَ وَوُجُودَ الشَّرَاطِيطِ وَالْمُقْتَضَى وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ
 مُصَدَّقٌ فِي مَذْهَبِهِ وَكَثُرَ الْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ كَذَلِكَ

٤
 بَالِ

خفاء المأخذ بخلاف محال خلاف الثالث أن ينكح
 عن الصغرى ^{وهي} غير مشهورة مثل ما ثبت فربما فشروطه
 البينة كالصلاة وينكح عن الوصو فربما فيرد
 ولو ذكر هالم يرد إلا المنع وتوهم فيه انقطاع
 أحدهما بعد في الثالث لا خلاف في المزاد في وجوب
 الأول بأنه محل النزاع أو مستلزم كما لو قال لا يجوز
 قتل المسلم بالذمي فيقال بالواجب لأنه يجب فيقول
 المعنى بلا يجوز تحريمه ويلزم نفى الوجوب وعن الشافعي
 أنه المأخذ وعن الثالث بأن أجدف سابعه
والاعتراضات من جنس واحد تنعقد اتفاقا
 ومن أجناس كالمنع والمطالبة والمنع والمعارضة منع

وهي

أهل شمر قند القدد الخبط والمنزلة منع الأكثر
 لما فيه من التسليم للمستقدم فينعين الآخر والمختار
 جواره لأن التسليم تقديري فليترتب ولا كان
 منعاً بعد تسليم فيقدم ما يتعلق بالأصل ثم العلة
 لا سبباً لها منه ثم الفدح ليسا به عليهما وقدم
 النقض على معارضة الأصل لأنه يورد لا بطلان العلة
 والمعارضة لا بطلان استغلاها **الاستدلال**
 يطلق على ذكر الدليل ويطلق على نوع خاص وهو المقصود
 فقيل ما ليس من جنس ولا إجماع ولا قياس قبل ولا قياس
 علة قيد خل نفى التناقض والتلازم وأما نحو وجد السبب
 أو المانع أو فقد الشرط فقيل دعوى دليل وقيل دليل

وَعَلَى أَنَّهُ دَلِيلٌ قِيلَ اسْتِدْلَالٌ وَقِيلَ إِن أُثْبِتَ بَعْضُهُ
 الثَّلَاثَةُ وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ ثَلَاثَةٌ تَلَاذُمُ بَيْنِ حُكْمَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ
 عِلَّةٍ وَاسْتِضْحَاجٍ وَشَرْعٍ مِنْ قَبْلِنَا الْأَوَّلُ تَلَاذُمُ
 بَيْنِ بُيُوتَيْنِ أَوْ نَفْسَيْنِ أَوْ بَيُوتٍ وَنَفْيٍ أَوْ نَفْيٍ وَبُيُوتٍ وَالْمَثَلُ
 إِنْ كَانَ طَرْدًا أَوْ عَكْسًا كَالْحَيْمِ وَالنَّائِفِ جَزَى فِيهِمَا الْأَوَّلُ
 طَرْدًا أَوْ عَكْسًا وَإِنْ كَانَ طَرْدًا أَوْ عَكْسًا كَالْحَيْمِ وَاجْتِدُوثِ
 جَزَى فِيهِمَا الْأَوَّلُ طَرْدًا أَوْ النَّائِفِ عَكْسًا **وَالْمُشَافِقَانِ**
 إِنْ كَانَ طَرْدًا أَوْ عَكْسًا كَالْحَيْدُوثِ وَوُجُوبِ لِبْقَاءِ جَزَى فِيهِمَا
 الْآخَرَانِ طَرْدًا أَوْ عَكْسًا فَإِنْ تَنَافَيَا ثَبَاتًا كَالنَّائِفِ وَالْقَدَمِ
 جَزَى فِيهِمَا الثَّالِثُ طَرْدًا أَوْ عَكْسًا فَإِنْ تَنَافَيَا نَفْيًا
 كَالسَّائِسِ وَالْمُخَلَّلِ جَزَى فِيهِمَا الرَّابِعُ طَرْدًا أَوْ عَكْسًا

الْأَوَّلُ فِي الْأَحْكَامِ مَنْ صَحَّ طَلَاْفُهُ صَحَّ ظَهْرُهُ وَبُيُوتُ
 بِالطَّرْدِ وَبُيُوتُ بِالْعَكْسِ وَيُقَرَّرُ بِبُيُوتِ أَحَدِ الْأَثَرَيْنِ
 قَبْلَ مِ الْأُخْرَى لِلزُّوْمِ الْمُؤَيَّدِ وَبُيُوتِ الْمُؤَيَّدِ وَلَا يَتَّبَعُ
 الْمُؤَيَّدُ فَيَكُونُ انْتِقَالًا إِلَى قِيَامِ الْعِلَّةِ الثَّانِي لَوْ صَحَّ
 الْوُضُوءُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ لَصَحَّ التَّيَمُّمُ وَيُثْبِتُ بِالطَّرْدِ كَالْقَدَمِ
 وَيُقَرَّرُ بِانْتِفَاءِ أَحَدِ الْأَثَرَيْنِ فَيَنْتَفِي الْأُخْرَى لِلزُّوْمِ
 انْتِفَاءِ الْخَرِيقِ بِانْتِفَاءِ الْمُؤَيَّدِ الْكَائِفِ مَا كَانَ مُبَاجَا
 لَا يَكُونُ جَزَاءً مَالِ السَّرْبِ مَا لَا يَكُونُ جَائِزًا يَكُونُ حَرَامًا
 وَيُقَرَّرُ زَانِ بِبُيُوتِ الشَّافِي فِيهِمَا أَوْ يَنْزِلُ أَوْ يَنْزِلُ
 وَيُرَدُّ عَلَى الْجَمِيعِ مِنْهُمَا وَمَنْعُ أَحَدِهِمَا وَيُرَدُّ مِنَ الْأَثَرِ
 مَا عَدَا اسْتِوْلَةَ نَفْسِ الْوَصْفِ الْجَامِعِ وَبَحْثُ سَوَائِلِ

اسماء النور واسماء النور

مِثْلُ قَوْلِهِمْ فِي قِصَاصِ الْيَدِ بِالْيَدِ أَحَدُ مُوجِبِي
 الْأَصْلِ وَهُوَ النَّفْسُ فَيَجِبُ بِدَلِيلِ الْمَوْجِبِ الثَّانِي وَهِيَ
 الدِّينَةُ وَقَدْ بَيَّنَّ الدِّينَةُ أَحَدُ الْمَوْجِبِينَ فَيَسْتَلْزِمُ الْآخَرَ
 لِأَنَّ الْعِلَّةَ إِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً قَوَّاهُجُ وَإِنْ كَانَتْ مُتَعَدِّدَةً
 فَتَلْزِمُ الْحُكْمَيْنِ دَلِيلُ تَلْزِمِ الْعِلَّتَيْنِ فَيُجْزِئُ عَنْ جَوَازِ أَنْ
 يَكُونَ فِي الْفَرْعِ بِأُخْرَى لَا يُتَقَضَى الْآخَرُ وَيُزِيحُ عَنْ بَاسِطِ
 الْمَدَارِكِ فَلَا يَلْزِمُ الْآخَرُ وَجَوَابُ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
 أُخْرَى وَيُزِيحُ عَنْ بَاسِطِ الْوَلَوِيَّةِ الْإِتِّحَادِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْعَكْسِ
 فَإِنْ قَالَ قَالَ الْأَصْلُ عَدَمُ عِلَّةِ الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ قَالَ
 وَالمُتَعَدِّدَةُ أُولَى هـ **الاستصحاب**
 الْأَكْثَرُ كَالْمُرْتَبِي وَالصَّبِيرُ فِي وَالْفَزَالِ عَلَى صَحْتِهِ

ما دلل

لَا يُسْتَدُّ وَقَدْ تَمَنَّعَ الْمُخَالَطَةُ لِمَوَازِجِ فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا جَمْعًا
 بَيْنَ الْأَدِلَّةِ هـ **مسألة** **مسألة** لِمَخَارِجِهَا
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الْبَعْثِ مُتَعَدِّدَةً بِمَا لَمْ يُنْشَخْ
 لَنَا مَا تَقَدَّمَ وَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُ وَإِذَا لَانْتِهَاوْ عَلَى
 وَ الاستدلال بقوله النفس بالنفس وأيضا ثبت أنه
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا
 فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَتَكْلَى وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لَذِكْرِي
 وَهُوَ لَمَوْشَى وَشَيْفَاةُ بَدُلُ عَلَى الاستدلال لا بد قالوا
 لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ وَصَوْبُهُ وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ
 تَرَكَهُ إِنْ مَالِئَ الْكِتَابِ يَشْمَلُهُ أَوْ لَقَلَّتِهِ جَمْعًا بَيْنَ
 الْأَدِلَّةِ قَالُوا لَوْ كَانَ لَوْ جِبَ تَعْلَمُهَا وَابْجُودُ عَنْهَا فَلَنَا

لهذا

المُعْتَبَرُ الْمُسَوِّتُ وَلَا يَحْتَاجُ قَالُوا الْأَجْمَاعُ عَلَى أَنْ
 شَرَّ بَعْنَهُ نَاسِخَةٌ قُلْنَا خَالَفَهَا وَالْأَوْجِبُ
 مَسْخُوحٌ وَجُوبُ الْإِيمَانِ وَتَحْرِيمُ الْكُفْرِ مَذْهَبُ
 الصَّحَابِ لَيْسَ حُجَّةٌ عَلَى صَحَابِي اتِّفَاقًا وَالْمُخْتَارُ وَلَا
 عَلَى غَيْرِهِمْ وَلِلشَّافِعِيِّ وَلَا أَحَدٍ قَوْلَانِ فِي أَنَّهُ حُجَّةٌ
 مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْبَيِّنَاتِ وَقَالَ قَوْمٌ إِنْ خَالَفَ
 الْبَيِّنَاتِ وَقِيلَ الْحُجَّةُ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا لَسَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فَوَجِبَ تَرْكُهُ وَإِذَا
 لَوْ كَانَ حُجَّةٌ عَلَى غَيْرِهِمْ لَكَانَ قَوْلُ الْأَعْلَمِ الْأَفْضَلُ حُجَّةٌ
 عَلَى غَيْرِهِ إِذَا لَا يُقَدَّرُ فِيهِمْ أَكْثَرُ وَأَسْتَدْلُ لَوْ كَانَ
 حُجَّةٌ لَشَاقَصَتْ الْحُجَّةُ وَاجْتِبَ بِأَنَّ التَّحْقِيقَ أَوْ

الْوَقْفُ أَوْ التَّخْيِيرُ يَدُ فَعَهُ كُفْرُهُ وَأَسْتَدْلُ لَوْ كَانَ
 حُجَّةٌ لَوْجِبَ التَّقْلِيدُ مَعَ امْكَانِ لَاجْتِهَادِهِ وَاجْتِبَ
 إِذَا كَانَ حُجَّةٌ فَلَا تَقْلِيدَ قَالُوا انْتِجَابِي كَالنَّجْمِ أَفْئِدَا
 بِالذِّبْنِ مِنْ تَعْدِي وَاجْتِبَ بِأَنَّ الْمَزَادَ الْمُقْلِدُ
 لِأَنَّ حُطَّابَهُ لِلصَّحَابَةِ قَالُوا أَوْلَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ بَشْرُ
 الْأَقِيدَاءِ بِالشَّيْخَيْنِ فَلَمْ يَقْبَلْ وَوَلَّى عُثْمَانُ قَبْلَ وَلَمْ
 يُنْكَرْ فَدَلَّ أَنَّهُ أَجْمَاعُ قُلْنَا الْمَزَادُ مُتَابِعُهُمْ
 فِي السَّبْرِ وَالسِّيَاسَةِ وَالْأَوْجِبُ عَلَى الصَّحَابَةِ
 التَّقْلِيدُ قَالُوا إِذَا خَالَفَ الْبَيِّنَاتِ فَلَا بُدَّ مِنْ حُجَّةٍ
 تَقْلِيدِيَّةٍ وَاجْتِبَ بِأَنَّ ذَلِكَ يُلْزَمُ الصَّحَابِيَّ وَيَجْرِي
 فِي النَّاسِ مَعَ غَيْرِهِمْ **الاستحسان**

قَالَ بِهِ الْخَبِيثَةُ وَالْجَنَابِلَةُ وَأَنكَرَهُ غَيْرُهُمْ حَتَّى قَالَ
الشَّافِعِيُّ مِنْ أَشْجَسَنَ فَقَدْ شَرَعَ وَلَا يَتَحَقَّقُ اسْتِحْسَانُ
مُخْتَلَفٍ فِيهِ فَتَقِيلُ دَلِيلُ يَنْتَقِجُ فِي تَفْسِيرِ الْمُجْتَهِدِ تَعَسُّرُ
عِبَارَتُهُ عَنْهُ قُلْنَا إِنْ شَكَّ فِيهِ فَرُدُّوهُ وَإِنْ
يَتَحَقَّقُ فَمَعْمُولٌ بِهِ اتِّفَاقًا وَقِيلَ هُوَ الْعُدُولُ عَنْ قِيَاسٍ
إِلَى قِيَاسٍ أَقْوَى وَلَا نِزَاعَ فِيهِ وَقِيلَ تَخْصِيصُ قِيَاسٍ
بِأَقْوَى مِنْهُ وَلَا نِزَاعَ فِيهِ وَقِيلَ الْعُدُولُ إِلَى خِلَافِ
النَّظِيرِ لَدَلِيلٍ أَقْوَى وَلَا نِزَاعَ فِيهِ وَقِيلَ الْعُدُولُ عَنْ
حُكْمِ الدَّلِيلِ إِلَى الْعَادَةِ الْمَصْلُحَةِ النَّاسِ كَدُخُولِ الْحَامِ
وَشُرْبِ الْمَاءِ مِنَ السَّقَاةِ قُلْنَا مُسْتَشَدُّ جَرِيَانُهُ
فِي زَمَانِهِ أَوْ زَمَانِهِمْ مَعَ عِلْمِهِمْ مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ أَوْ غَيْرِ

مُسْتَدْحَجٌ

ذَلِكَ وَالْأَمْرُ دُودٌ فَإِنْ تَحَقَّقَ اسْتِحْسَانُ مُخْتَلَفٍ
فِيهِ قُلْنَا لَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ فَوَجِبَ تَرْكُهُ قَالُوا
وَأَتَّبِعُوا أَجْسَنَ قُلْنَا أَيْ الْأَطَهَرَ وَالْأَوَّلَى وَمَا
رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ بَعْنِي الْأَجْمَاعُ
وَالْأَلِزَمُ الْعَوَامُ **المصالح والمسئلة**
تَقَدَّمَ لَنَا لَا دَلِيلَ فَوَجِبَ الرَّدُّ قَالُوا لَوْ لَمْ
تَعْبُرْ لَأَدَى إِلَى خُلُوعِ قَارِعٍ قُلْنَا بَعْدَ تَسْلِيمِ أَهْلِهَا
لَا تَخْلُوهَا الْعَوْمَاتُ وَالْأَقْيَسَةُ تَأْخُذُ صَاهِ
الاجتهاد فِي الْأَضْطِلَاجِ اسْتِزَاعُ الْفَقِيهِ
الْوَشْعَ لِلْخَصِيلِ ظَنٍّ بِحُكْمِ شَرْعِيٍّ وَالْفَقِيهِ تَقَدَّمَ وَقَدْ
عُلِمَ الْمُجْتَهِدُ وَالْمُجْتَهِدُ فِيهِ **مسئلة**

مسئلة

أُخْلِفَ فِي تَجَرُّوْ الْأَجْهَادِ الْمَشْتَبِ لَوْلَمْ يَتَجَنَّ الْعِلْمُ
الْجَمِيعُ وَقَدْ سِيلَ مَلِكٌ عَنْ أَرْبَعِينَ مَسْئَلَةً فَقَالَ فِي
سِتٍّ وَثَلَاثِينَ مِنْهَا لَا أَدْرِي وَأُجِيبُ بِنَعَارِضِ الْأَدِلَّةِ
وَبِالْبَعْنِ عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْحَالِ قَالُوا إِذَا أُطْلِعَ عَلَى أَمَارَةٍ
مَسْئَلَةٍ فَهُوَ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ وَأُجِيبُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ
مَالُهُ يَعْلَمُهُ مُتَعَلِّقًا بِشَيْءٍ فِي كُلِّ مَا يَقْدَرُ جَهْلُهُ
بِحُجُوزِ تَعَلُّقِهِ بِأَحْكَامِ الْمَفْرُوضِ وَأُجِيبُ الْفَرْضُ
حُصُولُ الْجَمِيعِ فِي ظَنِّهِ عَنْ مَجْتَهِدٍ أَوْ بَعْدَ تَجَرُّيٍّ
الْأَيُّمَةُ لَا مَارَاتٍ هـ **مَسْئَلَةٌ**
الْمُخَارَاطَةُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِالْأَجْهَادِ
لَنَا مِثْلُ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لَمْ أَدْنِ وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ

المجتهد
الامارات

مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لِمَا سَقَتْ الْهَدْيُ وَلَا
يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ فِيمَا كَانَ بِالْوَحْيِ وَاسْتَدْلُ الْوُجُوهُ
يَقُولُهُ تَعَالَى لِيُحْكَمْ بَيْنَ النَّاسِ فَمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَقَرَّ ن
الْفَارِثِيُّ وَاسْتَدْلُ بِأَنَّهُ أَكْثَرُ ثَوَابًا لِلْمُسْتَقْبَلِ
فَكَانَ أَوْلَى وَأُجِيبُ بِأَنَّهُ سَقُوطُهُ لَدَرْجَتِهِ فَكَانَ
أَعْلَى قَالُوا وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى
وَأُجِيبُ بِأَنَّ الظَّاهِرَ رَدُّ قَوْلِهِمْ أَفْتَرَاهُ وَلَوْ نِلِمَ فَإِذَا
تُعْبَدُ بِالْأَجْهَادِ بِالْوَحْيِ لَمْ يَنْطِقْ إِلَّا عَنْ وَحْيٍ قَالُوا
لَوْ كَانَ كَجَازِ مُخَالَفَتِهِ لِأَنَّهُ مِنْ أَحْكَامِ الْأَجْهَادِ وَأُجِيبُ
بِالْمَنْعِ كَالْإِجْمَاعِ عَنِ الْأَجْهَادِ قَالُوا لَوْ كَانَ لِمَا نَأْخَرُ فِي
جَوَابِ قُلْتَ الْجَوَازِ الْوَحْيِ وَلَا يَسْتَنْزِعُ الْوُشْعُ

قَالُوا الْقَادِرُ عَلَى الْيَقِينِ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ الظَّنُّ قُلْنَا لَا
يَعْلَمُ إِلَّا بَعْدَ الْوَحْيِ فَكَانَ كَالْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ
مسألة المختار وقوع الاجتهاد
بمن عاصره ظناً وثباتها الوقف ورأبها الوقف
فبمن حضره لنا قول أبي بكر رضي الله عنه لا هاء
الله إذا لا تعد إلى استد من استد الله بقائل عن الله
ورسوله فنعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم صدق وحكم سعد بن معاذ
في بني قريظة فحكم بقتلهم وسبي ذراريهم
فقال صلى الله عليه وسلم لقد حكمت بحكم الله
من فوق سبعة أرفعة قالوا القدوة على العلم

تمنع الاجتهاد قلت ثبتت بالحجة بالدليل
قالوا كانوا يجمعون إليه فلما صحح فابن منهم
مسألة على أن المصيب في العقلية
واحد وإن اتنا في ملة الإسلام محطى إثم كافر
اجتهاد أو لم يجتهد وقال الجاحظ لا إثم
على المجتهد بخلاف المعاند وزاد العسبري كل
مجتهد في العقلية مصيب لنا إجماع المتكلمين
على أنهم من أهل النار ولو كانوا غير آثمين لما
بناغ ذلك واستدل ^{باللهام واجب} باجماع النخبة
قالوا تكليفهم نفى اجتهادهم ممتنع عقلاً
وسمعا لأنه مما لا يطاق واجيب بأنه كلفهم

الإسلام وهو من المتأني المعتاد فلا ينس من المتجمل
 في شيء **مسألة** القطع لآثم
 على مجتهدي في حكم شرعي اجتهادوني وذهب بشر
 المن يسي والآثم إلى تأني المحطى لنا العلم بالثبوت
 باختلاف الصحابة رضي الله عنهم المنكر
 الشايخ من غير ولا تأني لمعين ولا مبهم والقطع
 أنه لو كان آثم لقصت العادة بذكره وأعرض
 كالقياس **مسألة** المسئلة
 التي لا قاطع فيها قال القاضي والجبائي
 كل مجتهد فيها مصيب وحكم الله فيها تابع
 لظن المجتهد وقيل المصيب واحد ثم منهم

نكبه

من قال لا دل عليه كد فمن يضاب وقال لا يتأذي إن
 دليله ظني فمن ظن به فهو المصيب وقال المن يسي
 والآخر دليله قطعي والمحطى آثم ونقل عن الأئمة
 الأربعة التخطئة والتصويب فان كان فيها قاطع
 فقصر فمحطى آثم وإن لم يقصر فالمخار محطى غير
 آثم لنا لا دليل على التصويب والأصل عدمه وتصويب
 غير معين للأجماع وأيضا لو كان كل مصيبا لجمع الثبوت
 لأن استمرار قطعه مشروط ببقاء ظنه للأجماع على أنه
 لو ظن غيره وجب الرجوع فيكون عالما بالشيء واحد
 لا يقال الظن ينفي العلم لانا نقطع ببقائه ولأنه كان
 يستحيل ظن النقيض مع ذكره للعلم فإن قيل مشرك

والفصل في المحطى

إِلَّا لِنَامٍ لِأَنَّ الْجَمَاعَ عَلَى وَجُوبِ اتِّبَاعِ الظَّنِّ فَجَبَّ السُّدُّ
 أَوْ يَحْتَمُّ قَطْعًا قُلْتُ الظَّنُّ مُتَعَلِّقٌ بِأَنَّهُ الْحَكْمُ الْمَطْلُوبُ
 وَالْعِلْمُ يَحْتَمُّ بِمُخَالَفَةِ مَا خَلَفَ الْمُتَعَلِّقَانِ فَإِذَا ابْتَدَلَ الظَّنُّ
 زَالَ شَرْطُ تَحْتَمُّهِ الْمَخَالَفَةُ فَإِنْ قِيلَ فَالظَّنُّ مُتَعَلِّقٌ بِكَوْنِهِ دَلِيلًا
 وَالْعِلْمُ يَثْبُوتُ مَدْلُوهً فَإِذَا ابْتَدَلَ الظَّنُّ زَالَ شَرْطُ ثُبُوتِ
 الْحَكْمِ قُلْتُ كَوْنَهُ دَلِيلًا حَكْمًا أَيْضًا فَإِذَا اطَّهَّرَ عَلَيْهِ وَالْأَجَادُ
 أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَبَّدُ غَيْرَهُ فَلَا يَكُونُ كُلُّ مُحْتَمِدٍ مُضَيَّبًا وَأَيْضًا
 أَطْلَقَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْخَطَأَ فِي الْأَهْتَادِ كَثِيرًا وَشَاعَ
 وَتَكَرَّرَ وَلَمْ يَنْكَرْ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ خَطُّوا
 ابْنَ عَبَّاسٍ فِي تَرْكِ الْعَوْلِ وَخَطَأَهُمْ وَقَالَ مَنْ بَاهَلَنِي
 بَاهَلَنِي إِنْ أَلَّهَ لَمْ يَحْجَلْ فِي مَالٍ وَاحِدٍ نِصْفًا وَنِصْفًا

وَتَلَّتْ وَأَسْتَدِلُّ إِنْ كَانَ بَدَلِيلَيْنِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا
 رَاجِحًا نَعَيْنَ وَالْأُتَى قَطْعًا وَاجِبٌ بِأَنَّ الْأَمَارَاتِ
 تَتَرَجَّحُ بِالنِّسْبِ فَكُلُّ رَاجِحٍ وَأَسْتَدِلُّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى
 شَرْعِ الْمَنَاسِكَةِ فَلَوْلَا تَبَيُّنُ الصَّوَابِ لَمْ تَكُنْ قَائِدَةٌ
 وَاجِبٌ بِتَبَيُّنِ التَّرَجُّحِ أَوِ الشَّوْكِ أَوِ التَّمَرُّدِ
 وَأَسْتَدِلُّ بِأَنَّ الْمُحْتَمِدَ طَالِبٌ وَطَالِبٌ وَلَا مَطْلُوبَ
 مُحَالٍ فَمَنْ أَخْطَاهُ فَهُوَ مُحْطٍ قَطْعًا وَاجِبٌ مَطْلُوبُهُ
 مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ فَيَحْصُلُ وَإِنْ كَانَ مُخْتَلَفًا وَأَسْتَدِلُّ بِأَنَّهُ
 يَلِيزُ حُلُّ الشَّيْءِ وَتَحَرُّمُهُ لَوْ قَالَ مُحْتَمِدٌ شَأْنِي الْمُحْتَمِدُ
 حَسْبِيَّةٌ أَنْتَ بَابِي ثُمَّ قَالَ رَاجِعْتُكَ وَكَذَا الْوُزْنُ وَحُجُّ
 مُحْتَمِدُ امْرَأَةٍ بَعِيرٍ وَلِي ثُمَّ تَرَ وَجْهًا بَعْدَ مُحْتَمِدٍ

يُؤَيِّدُ وَاجِبٌ - بَأَنَّهُ مُشْتَرِكٌ الْإِلْزَامُ إِذَا لَخِلَافَتْ
 فِي لُزُومِهِ اتِّبَاعَ ظَنِّهِ وَجَوَابَهُ أَنْ يُرْفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ فَيَتَّبِعُ
 حُكْمَهُ **المصوبة** قَالُوا لَوْ كَانَ الْمُضْطَرِبُّ
 وَاحِدًا لَوَجِبَ التَّفَضُّلُ أَنْ كَانَ الطَّلَبُ بَأْفِيًا أَوْ وَجِبَ
 الْخَطَأُ أَنْ سَقَطَ الْحُكْمُ الْمَطْلُوبُ وَاجِبٌ بَثْبُوتِ الثَّانِي
 بَدَلِ لَيْلٍ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا نَصٌّ أَوْ أَجْمَاعٌ وَلَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ
 بَعْدَ لَا جَهْدٍ وَجِبَ مُخَالَفَتُهُ وَهُوَ خَطَأٌ فَهَذَا أُجْدَرُ
 فَالْوَأَقَالُ بَأْتِهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا
 مَخْطِئًا لَمْ يَكُنْ هُدًى وَاجِبٌ بَأَنَّهُ هُدًى لَا تَهْ
 فَعَلَّ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مُحْتَجًّا أَوْ مُقِلًّا **مسألة**
 تَقَابُلُ الدَّلِيلَيْنِ الْعَقْلِيَّيْنِ مُحَالٌ لَا سَتِيلَ إِيَّاهُمَا التَّفَضُّلَيْنِ

المطلوب

وَأَمَّا تَقَابُلُ الْأَمَارَاتِ الظَّنِّيَّةِ وَتَعَادُلُهَا فَابْجَاهُ زَجَائِرُ
 خِلَافًا فَلَا تُجَدُّ وَالْكَرْخِي لَنَا لَوْ أَمْسَعَ لَكَانَ لِلدَّلِيلِ
 وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ قَالُوا لَوْ تَعَادَلَا فَمَاذَا أَنْ يَعْمَلَ بِهِمَا
 أَوْ بِأَحَدِهِمَا مَعْنِيًّا أَوْ مُحْضَرًّا أَوَّلًا وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ وَالثَّانِي
 تَحْكُمُ وَالثَّلَاثُ حَرَامٌ لَنْ يُدْخِلَ لَعَمْرٍ وَمِنْ مُجْهَدٍ
 وَاحِدٍ وَالرَّابِعُ كَذِبٌ لِأَنَّهُ يَقُولُ لَا جَلَالَ وَلَا
 حَرَامٌ وَهُوَ أَحَدُهُمَا وَاجِبٌ يَعْمَلُ بِهِمَا فِيهِمَا وَفَقَا
 فَيَقِفُ أَوْ بِأَحَدِهِمَا مُحْضَرًّا أَوَّلًا يَعْمَلُ بِهِمَا وَلَا تَنَاقُضُ
 إِلَّا مِنْ أَعْتِقَادِ نَفْيِ الْأَمْرِ بَيْنَ لَائِي تَرْكِ الْعَمَلِ
مسألة لَا يَسْتَقْبِلُ الْمُجْهَدُ قَوْلَانِ
 مُتَنَاقِضَانِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ بِخِلَافٍ وَتَمَنِّيٍّ أَوْ

شخصين على قول النخبي فان تبا فالظاهر رجوع
وكذلك المشاطرة ثان ولم يظهر فرق وقول الشافعي
في سبع عشرة مسألة فيها قولان لما للعلماء وإما فيها ما
يتضمن للعلماء قولين لتعادل الدليلين عنده وإما في
قولان على النخبي عند التعادل وإما تقدم لي فيها
قولان **مسألة** لا ينقض الحكم
في الاجتهاد بآيات منه ولا من غيره باتفاق للتسلسل
فنفوت مصلحة نصيب إجماع وينقض إذا خالف قاطعاً
ولو حكم على خلاف جهاده كان باطلاً وإن قلده غيره
اتفاقاً فلو تزوج امرأة بغير ولي ثم تغير جهاده
فالمختار التحريم وقيل إن لم يتصل به حكم وكذا المقلد

تغير جهاده مقلد فلو حكم إمام مقلد بخلاف إمامه
جاء على حوازي تقليد غيره **مسألة**
المجهد قبل أن يجهد ممنوع من التقليد وقيل فيما
لا يخصه وقيل فيما لا يفوت وقيل إلا أن يكون
أعلم منه وقال الشافعي إلا أن يكون مخيراً وقيل
أرجح فإن استسوى وتخير وقيل أو تابعياً وقيل غير ممنوع
وبعد الاجتهاد اتفق لسا حكم شرعي فلا بد من دليل
والأصل عدمه بخلاف النفي فإنه يكفي فيه انتفاء دليل
الشكوت وأيضاً متمكن من الأصل فلا يجوز البدل
كغيره واستدل لو جاز قبله مجاز بعده وأجيب
بأنه بعده حصل الظن الأقوى المجوز فاسألوا أهل الذكر

قُلْنَا الْمُتَقَلِّدِينَ يَدِيلُ أَنْ كُنْتُمْ وَلَئِنْ الْمُجَاهِدِينَ مِنْ أَهْلِ الذِّكْرِ
 الْفِتْيَانَةِ أَصْحَابِي كَالْجُودِ وَقَدْ سَبَقُوا الْمَعْتَبِرُ
 الظَّنُّ وَهُوَ حَاضِرٌ وَاجِبٌ بِأَنْ ظَنُّوا اجْتِهَادَهُ أَوْ كَى
مسألة يجوز أن يقال للمجاهدين حكم بما شئت
 فهو ضوابط وتردد الشافعي ثم المختار لم يقع لنا
 لو أمتنع كان لغيره والأصل عدمه قالوا يؤدى إلى
 انتفاء المضائق بجهل العبد واجيب بأن الكلام في
 الجواز ولو سلم لزمت المضائق وإن جهلها **الواقع**
 قالوا إلا ما جزم أسرار على نفسه واجيب بأنه
 يجوز أن يكون يدِيلُ ظني قالوا قال صلى الله عليه وسلم
 لا تخلي خلاها ولا يعضد شجرها فقال العباس إلا

الأذخر فقال إلا الأذخر واجيب بأن الأذخر
 ليس من الأخلا فدل عليه الاستصحاب أو منه ولم يرده
 وضح استثناءه بنقد بر تكسرينه لهم ذلك أو منه
 وأريد ونسخ بنقد بر تكسرينه بوجهي سريع قالوا الولاء
 إن أشق أجنا هذا العامنا ولابد فقال لابد ولقلت
 نعم لوجبنا ولما قتل النضر بن الحرث ثم أنشدته الله
 ما كان شرك لو مننت ورتما من الفنى وهو
 المغيظ المحنوق

فقال صلى الله عليه وسلم لو سمعته ما قتلته واجيب
 بحوا أن يكون خير فيه معيناً ويجوز أن يكون بوجهي
مسألة المختار أنه صلى الله عليه وسلم

صواع
 في الأصل
 في الأصل

لَا يُقَرَّنُ عَلَى خَطَا فِي آجِهَاتِهِ وَقِيلَ نَفِيَّ الْخَطَا لَنَا لَوْ
 أَمْتَعْنَا لَكَ لَمَانَعِ وَالْأَمْلُ عَدَمُهُ وَأَيْضًا لَمْ أَذْنُتْ
 مَا كَانَ لِيْنِي حَتَّى قَالَ لَوْ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ عَذَابٌ مَا نَجَا
 مِنْهُ غَيْرُ عَمَرٍ لِأَنَّهُ أَشَارَ بِقَتْلِهِمْ وَأَيْضًا أَنْكُمْ تُخْتَصِمُونَ
 إِلَيَّ وَلَعَلَّ أَحَدَكُمْ لِحُجَّتِهِ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ شَيْءٌ
 مِنْ مَالِ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ نَارٍ
 وَقَالَ إِنَّمَا أُحْكِمُ بِالظَاهِرِ وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْكَلَامَ
 فِي الْأَحْكَامِ لَا فِي فَضْلِ الْخُصُومَاتِ وَرَدَّ بِأَنَّهُ مُسْتَلَزِمٌ
 أَحْكَامُ الشَّرْعِيِّ الْمُحْتَمَلِ قَالُوا لَوْ جَارَ لَجَارَ أَسْرُنَا بِأَخْطَا
 وَأَجِيبُ بِثَبُوتِهِ لِلْعَوَامِّ قَالُوا الْأَجْمَاعُ مَعْصُومٌ فَالْأَشْرُكُ
 أَوَّلَى قُلْنَا احْتِصَانُهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَاتِّبَاعُ الْأَجْمَاعِ لَهُ

الْمَعْنَى فَتَةِ وَالتَّقْلِيدُ لَا يُحْصَلُ بِخَوَارِ الْكَذِبِ وَلَا أَنَّهُ كَانَ
 يُحْصَلُ بِمَحْدُوثِ الْعَالَمِ وَقَدْ مَهَّ وَلَئِنَّهُ لَوْ حُصِّلَ لَكَ
 نَظَرٌ يَأْوِلُ دَلِيلَ قَالُوا لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَكَ أَنْتَ الصَّحَابَةُ
 أَوَّلَى وَلَوْ كَانَ لَنُفِلَ كَالْفُرُوعِ وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ لَكَ ذَلِكَ
 وَالْآنَ نَمُوتُ بِسَبَبِهِمْ إِلَى الْجَمْعِ بِاللَّهِ وَهُوَ بِالْجُلِّ وَاتِّمَامِ يُنْقَلُ
 لَوْ صَوِّحَ وَعَدَمِ الْمَجُوجِ إِلَى الْأَكْثَارِ قَالُوا لَوْ كَانَ لَكُنْزُ
 الصَّحَابَةِ الْعَوَامِّ بِذَلِكَ قُلْنَا نَعَمْ وَلَيْسَ الْمُرَادُ تَحْمِيلُ
 الْأَدِلَّةِ وَالْجَوَابُ عَنِ الشُّبُهَةِ وَالْدَّلِيلُ يُحْصَلُ بِأَبْسَرِ
 نَظَرٍ قَالُوا وَجُوبُ النَّظَرِ دَوْرُ عَقْلِي وَقَدْ تَقَدَّمَ
 قَالُوا مِطْنَةُ الْوُقُوعِ فِي الشُّبُهَةِ وَالضَّلَالَةِ بِخِلَافِ التَّقْلِيدِ
 قُلْنَا بِمَحْرُومٍ عَلَى الْمُتَقَلِّدِ وَيُسَلِّسُ لَهُ

مسألة غير المجتهد يلزمه التقليد
 وإن كان عالماً وقيل بشرط أن يتبين له صحة
 اجتهاده بدليله لنا فاسألوا وهو عام فبمن لا
 يعلم وأيضاً لا يزال المستفتون يتبعون من غير ابتداء
 المستند لهم من غير تكبر قالوا يودى إلى وجوب اتباع
 الخطأ قلنا وكذلك لو أبدى له إحدى له مستند
 وكذا لك المسمى نفسه **مسألة**
 الاتفاق على استفتاء على من عرف بالعلم والعدالة
 أو رآه مستنبياً والناس مستفتون معظومون وعلى امتناعه
 في ضده والمختار امتناعه في الجهول لنا أن
 الأصل عدم العلم وأيضاً الأكثر إجماعاً فالظاهر

أنه من الغالب كالشاهد والزاوي قالوا لو امتنع
 لذلك لا امتنع فبمن علم علمه دون عدلته قلنا
 ممنوع ولو سلم فالفرق أن الغالب في المجتهدين العدالة
 بخلاف الاجتهاد **مسألة** إذا تكررت
 الواقعة لم يلزم تكثير النظر وقيل يلزم لنا
 اجتهاد والأصل عدم أمر آخر قالوا يحتمل أن
 يتغير اجتهاده قلنا فيجب تكثيره أبداً
مسألة يجوز خلو النمان عن
 مجتهد خلافاً للحنابلة لنا لو امتنع لكان لغيره
 والأصل عدمه وقاب على الله عليه وسلم إن الله
 لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه ولكن يقبض العلماء

حَتَّى إِذَا الْمُدُنُ عَالِمٌ أَخَذَ النَّاسُ رُؤُسًا جَمَالًا فَسَبَّلُوا
فَأَفْتُوا بَعِثْ عَلِيًّا فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا قَالُوا لَا تَزِلَّ الْعِلْمُ
مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرٌ بَيْنَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَحَتَّى
يُظْهِرَ الدِّجَالَ قُلْنَا قَاتِلْ نَفْيَ الْجَوَارِ وَلَوْ سَلِمَ نَفْسًا رِضًا
وَيَسْلَمَ الْأَوَّلُ قَالُوا فَرَضُ كَيْفَةٍ فَيَسْتَلِمُ أَنْفَاؤُهُ
اتِّفَاقُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْبَاطِلِ قُلْنَا إِذَا فَرَضَ مَوْتُ
الْعُلَمَاءِ لَمْ يُمْكِنْ **مَسْئَلَةٌ** إِفْتَاءُ مَنْ لَمْ يَنْ
يُجَاهِدْ عَمْدٌ هَبِ مُجَاهِدًا كَانَ مُطْلَعًا عَلَى الْمَآخِذِ أَمْ لَا
لِلنَّظَرِ جَائِزٌ وَقِيلَ عِنْدَ عَدَمِ الْمُجَاهِدِ وَقِيلَ يَجُوزُ
مُطْلَقًا وَقِيلَ لَا يَجُوزُ لَنَا وَقُوعُ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ
وَأُنْكِدَ مِنْ غَيْرِهِ الْجُوزُ نَاقِلٌ كَالْأَجَادِيثِ وَأُجِيبَ

بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي غَيْرِ الْفُلِّ الْمَانِعِ لَوْ جَارَ جَارٌ لِلْعَامِي وَأُجِيبَ
بِالدَّلِيلِ وَبِالْفَرَقِ **مَسْئَلَةٌ** لِلْمُقَلِّدِ
يُقَلِّدُ الْمَفْضُولَ وَعَمَّنْ أَحَدُ وَابْنُ سُرَيْجٍ الْأَرَضُ حُجْ
مُسْتَعِينُ لَنَا الْقَطْعُ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يُفْتُونَ مَعَ الْأَشْهَادِ
وَالدُّكْرُ وَلَمْ يُكْزَرْ وَابْنُ قَالَ أَصْحَابِي كَالْجُورِ
وَأَسْتَدِلُّ بِأَنَّ الْعَامِي لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ الْقُضُورُ
وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ يُظْهِرُ بِالسَّمَاعِ وَبِزُجُوعِ الْعُلَمَاءِ إِلَيْهِ
وَعَبْرَ ذَلِكَ قَالُوا أَوَلَمْ يَكُنْ لَدُنْهُ قَبْحُ النَّجَسِ قُلْنَا
لَا يَفْقَهُ وَمَا ذَكَرْنَاهُ وَلَوْ سَلِمَ فَلَعَسَ أَنْ يَجْعَلَ الْعَوَامِ
قَالُوا الظَّنُّ يَقُولُ الْأَعْلَمُ أَقْوَى قُلْنَا تَقَرُّ بِمَا قَدَّمَوهُ
مَسْئَلَةٌ وَلَا يَزُجُّ عَنْهُ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ

اتفاقا وفي حكم آخر المخار جوازها لنا القطع بوقوعه
ولم ينكر فلو التزم مذهبنا معينا كملك والشافعي
وغيرهما فثابتها كالأول **الترجيح**
وهو اقتران الأمازة بما تقوى به على معارضتها فيجب
نقد ثبوتها للقطع عنهم بذلك وأوردتها أربعة مع
اثبت وأجيب بالنزاهة أو بالفرق ولا تعارض في
قطعيين ولا في قطعي وخطي لا ينفك الظن **والترجيح**
في الظنين منقولين أو معقولين أو منقول ومعقول
الأول في السند والمنشئ والمدلول وفي خارج الأول
كثرة الرواة لقوة الظن خلا فإللك خي ويزيد
الثقة وبالقطنة والورع والعلم والضبط والنجو وبأنه

أشهر بأجد ها وباعتماده على حفظ لا نسخة وعلى
ذكر لا خط وهو أفضله عملة وبأنه عرف أنه لا
يرسل إلا عن عدل في المنسليين وبأن يكون المباني
كن رواية أبي ذافع نج ميمونة وهو جلال وكان
السفير بينهما على رواية ابن عباس نج ميمونة وهو
جرام وبأن يكون صاحب القصة كن رواية ميمونة
عن جني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن جلال لأن
وبأن يكون مشافها كن رواية القسم عن عائشة رضي الله
عنها أن بريرة عنقت وكان زوجها عبدا على من
روى أنه كان جارا لأمها عممة القسم وإن يكون أقرب
عند شماعه كن رواية ابن عمر رضي الله عنهما أفند

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ تَحْتَ نَاقَتِهِ حُبْلَى
وَيَكُونُهُ مِنْ أَكْبَرِ الصَّحَابَةِ لِقُدِّ بِهِ غَالِبًا أَوْ مُنْقَلَبًا إِلَى
أَوْ مَشْهُورًا النَّسَبِ أَوْ غَيْرَ مُلْتَبِسِينَ بِمُضَعَّفٍ وَبِجَمْعٍ
بِالْفَاءِ وَبِكَثْرَةِ الْمُرُكَبِينَ أَوْ أَعْدِلْتَهُمْ أَوْ أَوْثَقْتَهُمْ
وَبِالصَّرَاحِ عَلَى الْحُكْمِ وَاجْتِمَاعِ عَلَى الْعَمَلِ وَبِالْمُتَوَاتِرِ
عَلَى الْمُسْتَدِّ وَالْمُسْتَدِّ عَلَى الْمُرْسَلِ وَمِنْ سُلِّ النَّاسِ عَلَى
غَيْرِهِ وَبِالْأَعْلَى اسْتِثْنَاءًا وَالْمُسْتَدِّ عَلَى كِتَابٍ مَعْرُوفٍ
وَعَلَى الْمَشْهُورِ وَالْكِتَابِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَمِثْلُ الْحَازِي
وَمُسْلِمٍ عَلَى غَيْرِهِ وَالْمُسْتَدِّ بِاتِّفَاقٍ عَلَى مُخْتَلَفٍ فِيهِ
وَبِقِيَادَةِ الشَّيْخِ وَيَكُونُهُ غَيْرُ مُخْتَلَفٍ وَبِالسَّمَاعِ عَلَى
مُجْمَلٍ يَسْكُوتُ بِهِ مَعَ الْحُضُورِ عَلَى الْغَيْبَةِ وَبِوَرُودِ صِبْغَةٍ

غَيْرُهُمَا

فِيهِ عَلَى مَا فَهِمُوا وَبِمَا لَا نَعْمُ بِهِ الْبُلُوى عَلَى الْآخِرِ
فِي الْأَجَادِ وَبِمَا لَمْ يَثْبُتْ انْكَازُ لِرُؤُوسِهِ عَلَى الْآخِرِ
المستن النُّهَى عَلَى الْأَمْرِ وَالْأَمْنِ عَلَى الْإِبَاحَةِ
عَلَى الصَّحِيحِ وَالْإِبَاحَةِ عَلَى النَّهْيِ وَالْأَقْلُ أَحْمَلُ عَلَى
الْأَكْثَرِ وَالْحَقِيقَةُ عَلَى الْمَجَازِ وَالْمَجَازُ عَلَى الْمَجَازِ
بِشَرْطِ مَصْحُوحَةٍ أَوْ قُوَّةٍ أَوْ قُرْبِ جِهَتِهِ أَوْ رُحْمَانِ
دَلِيلِهِ أَوْ شَرْطِ اسْتِعْمَالِهِ وَالْمَجَازُ عَلَى الْمَشْتَرَكِ
عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا نَقَدَ وَالْأَشْهُرُ مُطْلَقًا وَاللُّغَوِيُّ عَلَى الشَّرْعِيِّ
مُخْلَافِ الْمُنْفَرِدِ وَبِشَاكِدِ الدَّلَالَةِ وَتَنْجِجٍ فِي الْإِقْتِنَاءِ
بِصَرُوحِ الصَّدَقِ عَلَى صَرُوحِهِ وَقُوَّةِ شَرْعًا وَفِي
الْأُبْمَاءِ بِإِشْقَاءِ الْعَبَثِ أَوْ الْحَشْوِ عَلَى غَيْرِهِ وَبِمَقْمُورٍ

الْمُشْتَرَكِ

الموافقة على المخالفة على الصحيح والاقضاء على الإشارة
وعلى الأبناء وعلى المفهوم وتخصيص العام على ما يليها ^{نقص}
لكثرة الخاض ولوم وجهه والعام لم يخص على ما خص
والنقيض كالنقص والعام الشرطي على النكدة المنفية
وغیرها والمجموع باللام ومن وما على الجنس باللام والإجماع
على النقص والاجماع على ما بعده في الظن **المدلول**
الحظن على الإباحة وقيل بالعكس وعلى الندب لان دفع
المفاسد أهم وعلى الكراهة والوجوب على الندب والمثبت
على النافي كحديث بلال رضي الله عنه دخل البيت
وصلى وقال أسامة رضي الله عنه دخل ولم يصل وقيل
سواء والداري على الموجب والموجب للطلاق والعق

لما وافقته النفي وقد يعكس لموافقته التأسيس والكلبي
على الوضعي بالثواب وقد يعكس والأخف على الأقل وقد
يعكس **الحكاية** من حجج الموافق للدليل
آخر أو لأهل المدينة أو للخلفاء أو للأعلم ومن يجان
أحد دليلي التاويلين وبالنقص للعلة والعام على سبب
خاص في السبب والعام عليه في غيره وأخطاب شفاها
مع العام كذا لك والعام لم يعمل في صوته على غيره
وقيل بالعكس والعام بأنه أمس بالمقصود مثل وأنجموا
بين الأخنيس على أو ما ملكت وشفيش الراوي بفعله أو
قوله وبذلك السبب ويقر ابن تاجر كتابه الأشلا
أو تاذخ مضيق أو تشد يده لآخر التشديدات



الْمَعْقُولَانِ قِيَاسَانِ أَوْ اسْتِدْلَالَانِ فَالْأَوَّلُ
أَصْلُهُ وَفَرْعُهُ وَمَدُّ لَوْلِهِ وَخَارِجُ الْأَوَّلِ بِالْقَطْعِ
وَبِقُوَّةِ دَلِيلِهِ وَبِكَوْنِهِ لَمْ يَنْسَخْ بِاتِّفَاقٍ وَبِأَنَّهُ عَلَى شَتَّى
الْقِيَاسِ وَبَدَلِيلٍ خَاصٍّ عَلَى تَعْلِيلِهِ وَبِالْقَطْعِ بِالْعِلَّةِ أَوْ
بِالظَّنِّ الْأَغْلَبِ وَبِإِنْ مَسْلُكَهَا قَطْعِيٌّ أَوْ أَغْلَبُ ظَنًّا
وَالسَّيَرُ عَلَى الْمُنَاسِبَةِ لِنُظْمِهِ انْتِفَاءُ الْمُعَارِضِ وَبِإِنْ حُجَّ
بِطَرُقٍ نَفَى الْفَارِقَ فِي الْقِيَاسَيْنِ وَالْوَصْفُ الْحَاجِثِي عَلَى
غَيْرِهِ وَالثَّبُوتُ عَلَى الْعَدَمِ وَالْبَاعِثَةُ عَلَى الْأَمَارَةِ
وَالْمُنْضِيطَةُ وَالطَّاهِرَةُ وَالتَّجْدَةُ عَلَى خِلَافِهَا وَالْأَكْثَرُ
تَقْدِيرًا وَالْمُطَرِّدَةُ عَلَى الْمَنْقُوضَةِ وَالْمُعْكَسَةُ عَلَى خِلَافِهَا
وَالْمُطَرِّدَةُ فَقَطْ عَلَى الْمُنْعَكِسَةِ فَقَطْ وَبِكَوْنِهِ جَا مِعًا

بِأَنَّهُ
وَالْمُنْعَكِسَةُ

لِلْحُكْمَةِ مَا نَعَالَهَا عَلَى خِلَافِهِ وَالْمُنَاسِبَةُ عَلَى
الشَّبَهَةِ وَالضَّرُورِيَّةُ الْخَمْسَةُ عَلَى غَيْرِهَا وَالْحَاجَةُ
عَلَى الْحُسَيْنِيَّةِ وَالْكُفْلِيَّةُ مِنَ الْخَمْسَةِ عَلَى الْحَاجَةِ
وَالِدِينِيَّةُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ ثُمَّ مَضَلَّةُ
النَّفْسِ ثُمَّ السَّبَبُ ثُمَّ الْعَقْلُ ثُمَّ الْمَالُ وَبِقُوَّةِ
مَوْجِبِ الْقَطْعِ مِنْ مَانِعٍ أَوْ فَوَاتٍ شَرْطٍ عَلَى الضَّعْفِ
وَالِاحْتِمَالِ أَوْ بِانْتِفَاءِ الْمَزَاجِ لَهَا فِي الْأَصْلِ وَبِإِنْ حُجَّ بِهَا
عَلَى مَزَاجِهَا وَالْمُقْتَضِيَّةُ لِلنَّفْيِ عَلَى الشُّبُوبِ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ
وَبِقُوَّةِ الْمُنَاسِبَةِ وَالْعَامَّةُ فِي الْمُكَلِّفِينَ عَلَى الْخَاصَّةِ
الْفَرْعُ يَنْجُجُ بِالمُشَارَكَةِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ وَعَيْنِ
الْعِلَّةِ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَعَيْنِ أَحَدٍ مِمَّا عَلَى الْجَمْعَيْنِ وَعَيْنِ الْعِلَّةِ

خَاصَّةً عَلَى عَكْسِهِ وَبِالْقَطْعِ بِمَا فِيهِ وَبِكَوْنِ الشَّرْحِ بِالْفَرْقِ
بِحُلَّةٍ لَا تَقْضِي لَا **المنقول والمعقول**

بِشَرْحِ الْخَاصِّ بِمَنْطُوقِهِ وَالْخَاصِّ لَا بِمَنْطُوقِهِ دَرَاجَاتٍ

ص ٣١٠ الرصع
منقول

وَالشَّرْحُ حَيْثُ فِيهِ حَسْبُ مَا يَقْبَعُ لِلنَّاطِقِ وَالْعَامِّ مَعَ
الْقِيَاسِ تَقْدِمَ وَأَمَّا الْجَدُّ وَذُ السَّمْعِيَّةُ فَتَرْجِيحُ

بِالْأَلْفَاظِ الصَّرِيحَةِ عَلَى غَيْرِهَا وَبِكَوْنِ الْمَعْرِفَةِ اعْرِفَ

وَبِالذَّاتِ عَلَى الْعَرَضِ وَبِغُيُوبِهِ عَلَى الْآخِرِ لِفَائِدَتِهِ

وَقِيلَ بِالْعَكْسِ لِلاتِّفَاقِ عَلَيْهِ وَبِمُوَافَقَةِ التَّنْقِيلِ السَّمْعِيِّ

أَوِ اللَّغْوِيِّ أَوْ قُرْبِهِ وَبِزُجْجَانِ طَرِيقِ الْكِتَابَةِ وَبِعِلِّ

الْمَدِينَةِ أَوِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ أَوِ الْعُلَمَاءِ وَلَوْ وَاحِدًا وَبُنْتِ

حَيْثُ الْخَطِّ أَوْ حَيْثُ النَّقْصِ وَبِدَرْجَةِ الْجِدِّ وَبِشَرَكِ

مِنَ الشَّرْحِ حَيْثُ فِي الْمَرْبُكَاتِ وَابْتِدَاءُ أُمُورٍ لَا
تُخَصَّرُ وَبِمَا ذَكَرَ إِرْشَادُ لِدَلِكِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

أَخْرَجْتُ مُخْتَصَرَ مِنْهُ
الوصول والآمل

في علمي الأصول والجسد

الحمد لله وحده وصلواته وسلامه على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين

بمكة كاتبة على يد أفندي خلو الله تعالى

نصر بن محمد بن نصر الجعفي عفا الله عنهم

في تاريخ رابع شهر ذي الحجة سنة تسع عشرة وستمائة

من مختصره
ملكه ابد طبعه الحاج مصطفى الشهابي



مكتبة

۱۸۲